المملكـــة العربية السعوديـــة
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مسائل الخلاف النحوي
بيـن البصريين والكوفيين عند ابن إيـــاز البغدادي في آثاره المطبوعة

دراسة تحليلية نقدية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب قسم اللغويات

إعداد الطالب

حمود بن حماد الربعي

الرقم الجامعي: ٣٠٢٩٠٢٣٦٢

إشراف

الدكتور / محمد بن إبراهيم السيف

العام الجامعي ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٢م

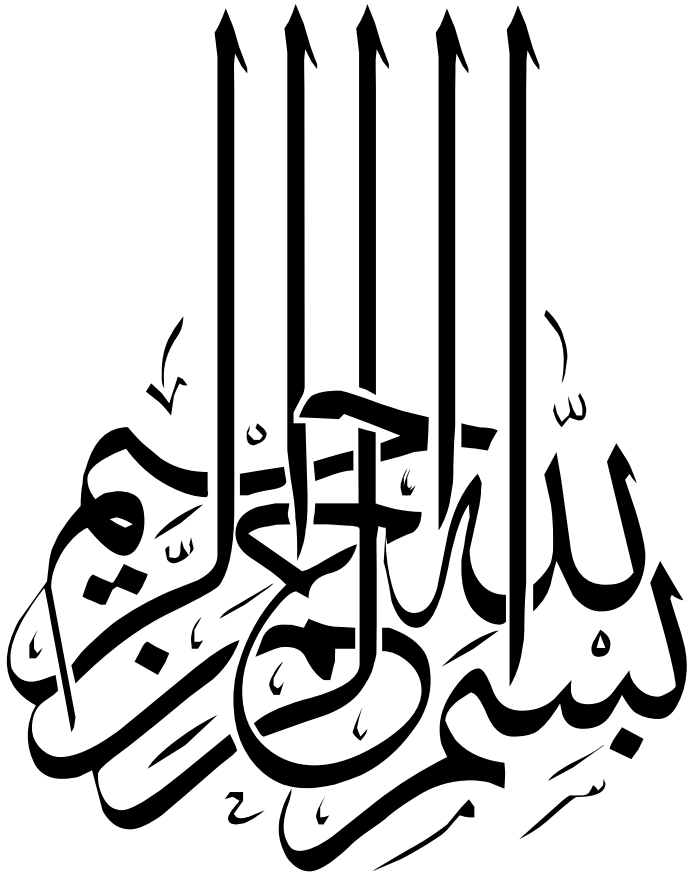
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

مسائل الخلاف النحوي

بين البصريين والكوفيين عند ابن إيـــاز البغدادي في آثاره المطبوعة

دراسة تحليلية نقدية

حمود بن حماد بن حمود الربعي

يتناول هذا البحث مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين عند ابن إياز البغدادي في آثاره المطبوعة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في بابين ، تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة.

أما المقدمة : فقد شملت الحديث عن بعض الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع ، إضافة إلى الحديث عن أهميته ، ومنهج الباحث فيه .

وجاء التمهيد : للتعريف الموجز بابن إياز البغدادي ، والتعريف بكتب ابن إياز المطبوعة والمخطوطة .

أما الأبواب فجاءت على النحو الآتي :

الباب الأول : الخلاف النحوي تاريخه وملامح تناوله عند ابن إياز ، ويحوي ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الخلاف نشأته وتطوره .

الفصل الثاني : أدلة النحو الإجمالية في مسائل الخلاف عند ابن إياز .

الفصل الثالث : تناول الخلاف والاتجاه النحوي عند ابن إياز.

الباب الثاني : مسائل الخلاف ، ويحوي ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مسائل مر ذكرها في الإنصاف .

الفصل الثاني : مسائل لم ترد في الإنصاف .

الفصل الثالث : المسائل المستدركة على الإنصاف .

أما الخاتمة : فقد شملت بعض ما توصل إليه هذا البحث .

وينتهي البحث بفهارس فنية شاملة .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :

فمنذ أن مَنَّ الله علي بإتمام متطلبات الدراسة المنهجية فيما يخص المقررات ، سعيت في البحث عن موضوع صالح لتسجيله بحثاً مكملاً ، فكان اختياري لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي تناولها ابن إياز البغدادي في كتبه المتاحة ؛ وهو موضوع أحسبه طريفاً وفيه جدة ،ويؤيده ما يؤثر عن ابن إياز من أن له كتاباً في مسائل الخلاف بين الفريقين لم تصل إليه أيدي المفتشين عن تراث الرجل ، ويرفع من شأن الموضوع – أيضاً – ما يتمتع به ابن إياز من شيوع ذكر وعلو شأن فاق به أقرانه من معاصريه ، ولا غرو بعدها أن يُنَصَّبَ إماماً للمدرسة المستنصرية ، مُقَدَّماً في مشيخة النحاة ، وما بين أيدينا من مصنفاته تشهد لغزارة علمه ، وسلامة فكره ، وحسن عرضه ، وعمق طرحه ، وتنوع استدلالاته ،وقوة احتجاجاته ، وهذا ما حفزني على تتبع مسائل الخلاف فيما تيسر من مصنفاته لرصدها ، وبسط القول فيها ، وتَبَيُّن فكر ابن إياز في الخلاف من خلالها ، ومما حفزني على ذلك أيضاً :

ـ أن دراسة مسائل الخلاف تضفي على القواعد النحوية ثراءً في الاستدلالات ، والتحليل، والتعليل .

ـ أهمية البحث في الخلاف النحوي، إذ يكشف عما لحق بالاستدلالات النقلية والعقلية من تنوع وتجديد في التناول والعرض، وأثر ذلك في تجريد المسائل وضبطها .

ـ أن دراسة المسائل الخلافية تتيح للباحث معرفة المذاهب النحوية ، وتعطي الطالب مجالاً خصباً لثرائه العلمي والبحثي .

- الأهداف :

ـ جمع مسائل الخلاف التي لم يذكرها ابن الأنباري في إنصافه ، وهي ترقى إلى

درجة أهمية مسائله ، وتتمة لهذا الغرض درست المسائل التي ذكرها ابن الأنباري ، وذكرها ابن إياز أيضاً ، والمسائل الخلافية التي ذكرها ابن إياز و لم ينص على أنها ضمن كتابه " الإسعاف " ؛ ليجد القارئ الكريم مسائل الخلاف التي ذكرها ابن إياز مجموعة في مكان واحد؛ليسهل الرجوع إليها والإفادة منها.

ـ إبراز أثر ابن إياز النحوي ، وموقفه من البصريين والكوفيين .

- الدراسات السابقة :

وبعد البحث والتقصي وسؤال أهل العلم ، لم أقف على دراسة تناولت هذه المسائل على هذا النحو ، وغاية ما وجدته دراسات تناولت حياة ابن إياز ومنهجه في النحو واللغة ، يَمَّمَتْ بنحوٍ من الإشارة إلى مسائل الخلاف عند ابن إياز ، فكان تناولها عندهم لا يعدو العرض المجرد ، وهذه الدراسات هي :

ـ كتاب قواعد المطارحة لابن إياز ، تحقيق : الأستاذ إبراهيم بن عبد الرحمن الزامل ، جامعة الأزهر ، رسالة ماجستير (جزء منه).

ـ كتاب قواعد المطارحة لابن إياز (ط) ، تحقيق : د. عبدالله بن عمر الحاج.

ـ كتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز (ط) ، تحقيق د . شريف عبد الكريم النجار.

ـ كتاب المحصول في شرح الفصول لابن إياز ، تحقيق : د. محمد صفوت مرسي، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر.

ـ منهج ابن إياز (٦٨١هـ) في كتابه المحصول في شرح الفصول لابن معطي (٥٦٤هـ ـ ٦٢٨هـ) . عبد الكافي توفيق المرعب ، جامعة دمشق ، رسالة دكتوراه .

ـ شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز (ط)، تحقيق : د. هادي نهر ، و د. هلال ناجي المحامي .

ـ شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى : إيجاز التعريف في علم التصريف، دراسة وتحقيق : أحمد دولة محمد الأمين . جامعة أم القرى . رسالة ماجستير[١] .

وقد كان تناولي لهذا الموضوع وفقا للمنهج التالي :

ـ أضع عنواناً لكل مسألة .

ـ أذكر رأي البصريين والكوفيين في صدر المسألة ، ثم أورد قول ابن إياز بشكل مختصر لاسيما إذا كان النص طويلاً ، وتارة أنقله نقلاً حرفياً عندما يكون قصيراً ، وربما صدرت المسألة بقول ابن إياز .

ـ أعرض أقوال النحاة وآراءهم من مظانها النحوية مع الإشارة إلى الراجح .

ـ أورد ما اختاره ابن إياز في المسألة ، وأبسط الأدلة والحجج والعلل التي بنى عليها اختياره .

ـ أحيل كل مسألة إلى مظانها النحوية قبل الدخول في دراستها .

ـ ترتيب المسائل حسب ترتيب ألفية ابن مالك ؛ لشهرتها بين الدارسين .

ـ عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية .

ـ نسبة القراءات الواردة إلى أصحابها ، وتوثيقها معتمداً على كتب القراءات والتفاسير .

---

(١) واختيارات ابن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ) واعتراضاته في كتابه " قواعد المطارحة" . لأحمد إبراهيم أحمد حسن ، كلية اللغة العربية ـ المنصورة ، عام ٢٠٠٤م ، وكتاب المحصول في شرح الفصول . تحقيق : مجموعة طلاب في الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية ـ ليبيا ، رسائل ماجستير ، عام ٢٠٠٦م ، وكتاب قواعد المطارحة . تحقيق : محمد عبد رب الرسول أحمد ، رسالة ماجستير ، جامعة عمر المختار ـ ليبيا .

ـ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من بعض كتب السنة .

ـ توثيق الأمثال وأقوال العرب من مظانها ،ككتب الأمثال ، والمعاجم اللغوية المختلفة ، وكتب الأمالي ، والمجاميع الأدبية .

ـ نسبة الأبيات إلى قائليها ، وإرجاعها إلى أهم مصادرها وفي مقدمتها الدواوين والمجموعات الشعرية ، وأهم المراجع التي ورد فيها البيت ، مرتبة حسب وفيات أصحابها بعد ذكر الديوان .

ـ الترجمة للأعلام غير المشهورين من النحاة الذين أوردتهم .

أما خطة البحث ، فكانت كالتالي :

ـ المقدمة : وتتضمن نبذة قصيرة عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره ، ومنهج التناول .

ـ التمهيد : ويشتمل على :

ـ ابن إياز : اسمه ، مولده ، مكان نشأته ، تعليمه ، ثناء العلماء عليه ، آثاره المطبوعة والمخطوطة ، وفاته .

ـ تعريف بكتب ابن إياز المطبوعة .

الباب الأول : الخلاف النحوي ، ويحوي ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الخلاف نشأته وتطوره ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : أسباب الخلاف ودوافعه .

المبحث الثاني : تطوره واتساعه .

المبحث الثالث : ظهور المدارس وخصائص كل مدرسة .

المبحث الرابع : تاريخ التأليف في الخلاف وأشهر المؤلفات .

الفصل الثاني : أدلة النحو الإجمالية في مسائل الخلاف عند ابن إياز ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : السماع ، ويشتمل على :

ـ القرآن الكريم بقراءاته .

ـ الحديث الشريف .

ـ كلام العرب : النثر والشعر .

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : الإجماع .

المبحث الرابع : استصحاب الحال .

الفصل الثالث: تناول الخلاف والاتجاه النحوي عند ابن إياز. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : منهجه في عرض المسائل .

المبحث الثاني : منهجه في القبول والرد واتخاذ الموقف .

المبحث الثالث : موقفه من المدرستين .

المبحث الرابع : موافقته آخرين .

الباب الثاني : مسائل الخلاف ، ويحوي ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مسائل مر ذكرها في الإنصاف .

الفصل الثاني : مسائل لم ترد في الإنصاف ، ولم ينص ابن إياز على أنها مستدركة .

الفصل الثالث : المسائل المستدركة على الإنصاف .

ثم ذيلت هذا البحث بخاتمة ، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث ، ثم فهارس عامة تكشف عن مضمونها ومحتواها ، وهي :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث الشريفة .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأعلام .
- فهرس المراجع والمصادر .
- فهرس الموضوعات .

وإذا كان هناك صعوبات فهي مما يعرض لأي باحث ، تذللها ـ بعد عون الله تعالى ـ كثرة المطالعة والقراءة وسؤال أهل الخبرة .

وبعد ، فإني أحمد الله على توفيقه وعونه ، فله الحمد أولاً وآخراً ، ويسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل ـ بعد شكري لله عز وجل ـ لسعادة أستاذي الفاضل الدكتورمحمد بن إبراهيم السيف ، الذي أنار الدرب ، وذلل الصعاب ، ورعى هذا البحث حتى استوى على سوقه ، وأفاض علي بعلمه ، وكرم أخلاقه ، وحسن معاملته، والله المسؤول أن يجزيه خير الجزاء .

وكذلك أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى العالم المحقق سعادة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، فقد شرفت بتأييده لي في اختيار هذا الموضوع ، ولم يأل جهداً في التوجيه والنصح ، فله شكري وتقديري .

والشكر موصول إلى أستاذي المناقشين اللذين تكرما بقبول مناقشة رسالتي ، كما أتوجه بالشكر والامتنان لجامعة القصيم ممثلة في كلية اللغة العربية .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من أعانني وآزرني ودلني على مصدر أو أرشدني إلى رأي خلال هذه المسيرة ، فجزى الله الجميع خير الجزاء .

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل ، فإن كنت أحسنت فلله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فجل من لا يخطئ ، وحسبي أني اجتهدت ، وبذلت وسعي ما استطعت ، والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل ، وأن يجعل ما بذل فيه من جهد خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

حمود بن حماد الربعي

المعيد بقسم اللغة العربية . جامعة القصيم .

التمهيد

ابن إياز : اسمه ، مولده ، مكان نشأته ، تعليمه ، ثناء العلماء عليه ، آثاره المطبوعة والمخطوطة ، وفاته .

ـ تعريف بكتب ابن إياز المطبوعة .

ابن إياز :

– **اسمه** [١] : الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله ، جمال الدين أبو محمد النحوي البغدادي .

هكذا ذكره كل من ترجم له ، وجاء في كتاب البلغة [٢] : (أبان) مكان (إياز)، ولا شك أنه خطأ مطبعي؛ لأنها هكذا (إياز) في كتاب " إشارة التعيين " ، وهو الأصل الذي أخذ منه صاحب البلغة، وذكره حاجي خليفة مرة بلفظ (إياز) [٣]، وأخرى بلفظ (إياس) [٤].

وأشار ابن مكتوم إلى أنه يقال : إياز ، ويقال : إياس [٥].

---

(١) ينظر ترجمته في : إشارة التعيين ١٠٣ ، والحوادث الجامعة ٤٦٣، وتاريخ الإسلام ٥١ / ٧٢ ، ٧٣ ، والوافي بالوفيات ٢١٢/١٢ ، والمنهل الصافي ١٥٠/٥ ، وبغية الوعاة ٥١٣/١ ، وكشف الظنون ٨٥/١، ١٠٨٧/٢ ، ١٢٦٩ ، ١٧١٤ ، والأعلام ٢٣٤/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٩/٢ ، ٢٠ .

(٢) البلغة : ١٩.

(٣) ينظر : كشف الظنون ١/ ٨٥ ، ١٢٦٩/٢ .

(٤) المرجع السابق ٤١٢/١ ، ٢/ ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦٩ .

(٥) على غلاف نسخة من المحصول بخط ابن مكتوم ، مصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى رقم (١٢١٠) .

- **مولده** :

لم يذكر المترجمون تاريخ سنة مولده .

- **نشأته** :

نشأ ابن إياز في بغداد وترعرع فيها ، ولم تشر كتب التراجم إلى أنه خرج منها ، وأخذ عن علمائها حتى برع في علوم العربية ، فكان أوحد زمانه في النحو والصرف ، ثم كان أحد علماء المدرسة المستنصرية الذين يختارون من أكفأ علماء العصر .

- **طلبه العلم**:

تلقى العلم ابن إياز على جملة من علماء عصره ، منهم :

١- سعد المغربي . سعد بن أحمد بن عبد الله ، أبو عثمان سعد الدين الجذامي الأندلسي البياني النحوي المالكي ، شارح الجزولية في النحو ، قال السيوطي : "روى عنه الشرف الدمياطي ، قال : رأيته ببغداد يقرئ النحو ، وممن قرأ عليه ابن إياز " [(١)] ، ونقل عنه [(٢)] في شرح الفصول في الصفحات التالية : ٩/١ ـ ١٠ ، ٥٨٥ ، ٧٥١/٢ ، ٨٥٣ ، كما نقل عنه في قواعد المطارحة في الصفحات التالية : ٥٨ ، ٧٣ ، ٩٠ ، ١٠٩ ، ٣٣٤ ، ٤٢٤ ، ٤٤١ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٧٢ ، ونقل عنه في شرح التعريف في الصفحات التالية : ٣١ ، ٩٠ ، وسماه سعد الدين ، توفي بعد سنة ٦٤٥هـ .

٢- الأُرْمَوي [(٣)] . محمد بن الحسين تاج الدين القاضي الشافعي ، مدرس

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢ ، ويراجع : معجم الدمياطي ، الجزء الأول، ورقة ٢١٢ ، قال : " وبيانة حصن بالأندلس من نظر قرطبة " .

(٢) ذكر ابن إياز ما يظهر أنه لازمه مدة يقرأ عليه النحو في شرح التعريف ٣١، ٣٢ : " كان شيخي الثقة المحقق سعد ابن أحمد المغربي ـ جزاه الله خيراً ـ يصوَب قول الأخفش " .

(٣) منسوب إلى (أُرْمِيَّة): من ديار بكر، ينظر: معجم البلدان ١/ ١٥٩، والروض المعطار ٢٦، وترجمته في تاريخ الإسلام ١٤٦/٤٨ ، وبغية الوعاة ٥١٣/١ .

الشرفية ببغداد ، صحب فخر الدين الرازي ، وبرع في العقليَات ، من كتبه : (الحاصل من المحصول) ، (ت٦٥٥هـ) .

٣- ابن جعفر[١] . رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأندلسي ، ، له (المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي) [٢] ، ذكره ابن إياز في المحصول ١/ ١٦ ، ٤٨ ، ١٠٩ ، ١٥٥ ، ٤٠٩ ، ٤٢٣ ، ٥١٢ ، ٥٧٦ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، ٦٩٥/٢ ، ٩١١ ، كما ذكره في قواعد المطارحة ص ١٣٤ ، (ت؟) .

٤- ابن القُبيطي[٣] . عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي نجم الدين أبو طالب ، ولي مشيخة الحديث با لمستنصرية ، (ت٦٤١هـ) .

٥- الوزير شمس الدين ابن الصيقل الجزري [٤] ، كان ابن إياز ممن سمع منه كتابه (المقامات الزينية الخمسين) ، ومافي أولها من المقدمة والخطبة والديباجة ، وما في آخرها من الاعتذار ، برواق المستنصرية [٥]، كما هو مدون في السماع في النسخة المطبوعة ،(ت٧٠١هـ) .

- تلاميذه :

١ـ عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي[٦] ، المشهور بابن القواس ، ولد بالموصل ثم انتقل إلى بغداد ، وطلب العلم على كبر فنال ما أراد ، وقرأ النحو على الحسين بن إياز في المدرسة المستنصرية ، ورتب معيداً للمذهب المالكي بها ، وكان شاعراً أديباً ، من مؤلفاته المطبوعة شرح ألفية ابن معط ، وشرح كافية ابن الحاجب ،

---

(١) ينظر ترجمته في : كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٢) حقق الكتاب بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات ٧٢/١٩ ، وتذكرة الحفاظ ١٤٣٤/٤ ، وبغية الوعاة ٥١٣/١ .

(٤) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٢٠/٢ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٩٥/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ .

(ت٦٩٦هـ) .

٢ـ ابن الفُوَطي [١] : عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أبي المعالي الشيباني كمال الدين أبو الفضائل ، والفوطي نسبة إلى جد أبيه لأمه ، ويعرف أيضاً بابن الصابوني ، ولد ببغداد وتلقى العلم على أيدي علمائها إلى أن غزاها المغول على يد هولاكو عام ٦٥٦هـ فأسر ، ثم فك أسره عام ٦٥٨ه ، وظل يواصل العلم ملازماً لنصير الدين الطوسي ثلاث عشرة سنة ، ومتولياً القيام على خزانة كتبه التي حوت ما يربو على أربع مائة ألف مجلد ، إلى أن عاد إلى بغداد ، فأسندت إليه مهمة الإشراف على خزانة الكتب بالمستنصرية ، وتوفي عام ٧٢٣هـ .

٣ـ الخزرجي [٢] : يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي العباديَ ، أبو يوسف المالكي النحوي نجم الدين ، قرأ على ابن إياز ، وتولى مهمة التدريس بالمستنصرية ، (ت ؟) .

٤ـ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم [٣]، وقد قرأ عليه أبو عبد الله عن أبي العز الموصلي كتاب (اللمع لابن جني)، و(الملوكي في التصريف) ، وأسند له الكتابة عن شيخه سعد الدين بن أحمد المغربي الأندلسي .

٥ـ ابن السباك [٤]: علي بن سنجر بن عبد الله تاج الدين ابن قطب الدين أبي اليُمْن البغدادي ابن السباك الحنفي ، كان إماماً في الفقه الحنفي ، وقام بتدريسه بالمستنصرية ، قرأ على ابن إياز وغيره من مشايخ عصره ، توفي سنة ٧٥٠ هـ.

---

(١) ينظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١٤٩٣/٤ ،وذيل طبقات الحنابلة ٤٤٧/٤ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٨٤/٢.

(٢) ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ ، وتاريخ علماء المستنصرية١٤/٢ .

(٣) ينظر ترجمته في : تحفة الأديب ٨٥ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ١٠٠/٢١ ، وبغية الوعاة ٥١٣/١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٣٤/١.

٦ـ قطب الدين الرومي [١]: سنجر بن عبد الله ، عمل مع مولاه الحسين بن إياز ، وكان شيخاً عالماً بالنحو والأدب ، توفي سنة ٦٩٥هـ.

٧ـ الحسن بن مطهر الحلي [٢].

ومن المعاصرين له :

ـ ربيع بن محمد الكوفي النحوي ، ولي مهمة تدريس النحو بالمستنصرية ، له شرح مقصورة ابن دريد ، وشرح أبيات كتاب سيبويه، والمفصل ، (ت ٦٨٠هـ) .

– ثناء العلماء عليه :

قال عنه أبو حيان : ابن إياز أبو تعاليل[٣] .

وقال عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني في (إشارة التعيين) : " الحسين بن بدر بن إياز المنعوت بالجمال ، إمام متأخر في العربية ، وكان ذا خط حسن ، ثقة فيما يكتب ، متصدرا لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد "[٤] ، ونقل السيوطي عن الحافظ تقي الدين بن رافع في تاريخ بغداد أنه كان أوحد زمانه في النحو والتصريف ، وكان دمث الأخلاق [٥].

– آثاره المطبوعة والمخطوطة :

لابن إياز عدة مصنفات في النحو والصرف ، وما عرف منها الكتب التالية :

١– قواعد المطارحة ، وهو كتاب مطبوع .

---

(١) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٣٨٣/١ .

(٢) المرجع السابق ١٩/٢ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٥٣٢.

(٤) إشارة التعيين : ١٠٣.

(٥) ينظر : تحفة الأديب ٨٥.

٢- المحصول في شرح الفصول ، وهو كتاب مطبوع .

٣- شرح التعريف في ضروري التصريف ، وهو كتاب مطبوع .

٤- الإسعاف بتتمة الإنصاف [١]، و لم أقف عليه .

٥- المآخذ على المتبع[٢]، و لم أقف عليه ، وهو تعليق على كتاب (المتبع) [٣] لأبي البقاء العكبري في شرح (اللمع) لابن جني ، ذكره ابن إياز في المحصول في الصفحات التالية : ١/١٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨ ، ٤١٣ ، كما ذكره في قواعد المطارحة ص ٤٦ ، ٧٠ ، ١٣٠ ، ١٧٢ ، ٤٤٤ ، وشرح التعريف ص ٤٠ .

٦- آداب الملوك [٤]، و لم أقف عليه .

٧- كلام في إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي [٥] ، و لم أقف عليه ، ويبدو أنه القسم الموجود في (قواعد ا لمطارحة) .

وفاته :

معظم كتب التراجم تشير إلى أنه توفي - رحمه الله - ليلة الخميس ، الثالث عشر من ذي الحجة ، سنة إحدى وثمانين وستمائة .

وذكر الإمام عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني [٦] أنه توفي سنة ٦٧٤هـ ، ومثله في (البلغة)للفيروزآبادي[٧] .

---

(١) نص عليه المؤلف مرة واحدة بهذا الاسم في شرح التعريف ١٦٨، وتعددت مسمياته في مواضع أخرى .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢/١٥٧٣ .

(٣) طبع هذا الكتاب بتحقيق : د. عبد الحميد الزواوي ، بجامعة قاريونس بليبيا عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٤) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٠ - ٢١ .

(٥) ينظر : الوافي بالوفيات ٦/٢١٤ .

(٦) ينظر : إشارة التعيين ١٠٣ .

(٧) ينظر : البلغة ٩١ .

وقد ذكر الأستاذ أحمد دولة محمد الأمين [١] أنه وجد أثر المؤلف نفسه ، إذ نص عليه في ذيل كتاب (الأبحاث الجلية في شرح الجزولية) لعلم الدين الأندلسي ـ وقد نسخه ابن إياز بيده ـ على أنه انتهى من نسخ الجزء الأول[٢] منه سنة ٦٧٦هـ ، وانتهى من نسخ الجزء الثاني[٣] سنة ٦٧٧هـ .

وقال د. محمد صفوت مرسي ـ بعد ذكره تاريخ وفاة ابن إياز ـ " ونرى أن ماذكره السيوطي[٤] من أن وفاته كانت سنة ٦٨١هـ هو الصحيح ؛ لأن المخطوطة ـ د ـ قد انتهى الناسخ منها سنة ٦٧٨هـ ، وهي النسخة التي نصف في حياة المؤلف وقرئت عليه ، بدليل ما نجده على هامشها في ص ٢٧ من الجزء الأول بلغ قراءة ... وفي ص ٣١ قال المصنف : هذا الضرب من المنسرح .

وفي ص ٧١ سألت المصنف عن معنى ـ كرج ـ فقال : لا أعرف معناها ، لكن أعرف أنها اسم أعجمي [٥]" ، وما ورد في هذه النسخة تؤيد ما ورد في نسخة شرح الجزولية السابقة الذكر.

---

(١) ينظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ٣٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، عام ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

(٢) الورقة الأخيرة من الجزء الأول مصورة معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (١٧١) .

(٣) الورقة الأخيرة من الجزء الثاني مصورة معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٤٥٧) .

(٤) هذا كلام د. محمد صفوت مرسي، والصحيح أنه ليس رأي السيوطي، وإنما هو رأي أغلب الذين ترجموا له.

(٥) ينظر : المحصول في شرح الفصول ، تحقيق : د. محمد صفوت مرسي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر .

- تعريف بكتب ابن إياز المطبوعة :

١- قواعد المطارحة :

وهو كتاب وضعه مؤلفه على خمس مقدمات في النحو ونتيجة ، **وتحدث في المقدمة الأولى** عن أقسام الكلام ، الاسم ، والفعل ، والحرف ، وعلاماتها .

وكانت المقدمة الثانية في العوامل بقسميها اللفظية والمعنوية .

وفي المقدمة الثالثة تحدث عن المعمولات وهي قسمان : أسماء ، وأفعال مضارعة.

وجاءت المقدمة الرابعة في إعراب الجمل التي لها محل من الإعراب .

وفي المقدمة الخامسة تحدث عن حروف متفرقة منها : الهمزة ، والواو ، والفاء ، واللام ، ...

أما النتيجة فذكر فيها أبياتاً شعرية متفرقة ، تشتمل على معانيها ، وبيان مشكل إعرابها ، أوردها لكي تكون تمريناً للدارسين وتطبيقاً للقواعد التي ذكرها .

وقد حقق قسماً منه الأستاذ إبراهيم بن عبد الرحمن الزامل ، من متطلبات الماجستير ، في جامعة الأزهر ، كما قام بتحقيقه د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم ، وطبع في مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤٣٢هـ ، والأستاذ محمد عبد رب الرسول أحمد ، رسالة ماجستير ، في جامعة عمر المختار بليبيا .

٢- المحصول في شرح الفصول :

وهو شرح على كتاب (الفصول الخمسون في النحو)[1] ليحيى بن عبد المعطي

(١) قام بتحقيقه د. محمود الطناحي ، رسالة ماجستير عام ١٣٩٢هـ ، و طبع بعد عام ١٣٩٧هـ .

الزواوي المغربي أبي الحسين زين الدين ، صاحب الألفية المنسوبة إليه المتوفى سنة ٦٢٨هـ ، وقد تحدث ابن إياز في شرحه عن الكلام ، والكلم ، والكلمة ، والقول ، وبين حد الاسم ، والفعل ، وعلامات كل منهما ، كما تحدث عن إعراب الاسم ، والفعل ، والمتعدي ، وغير المتعدي ، وفيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال ، والعطف ، والعدد ، مختتماً شرحه بالإدغام وضرائر الأشعار.

ويعد هذا الكتاب من أجل مؤلفاته وأكثرها فائدة .

وللكتاب عدة تحقيقات ، فقد قام بتحقيقه الدكتور شريف بن عبد الكريم النجار ، وطبع في دار عمار بعمان عام ١٤٣١هـ ، والدكتور محمد صفوت مرسي ، إذ كان أطروحته للدكتوراه في جامعة الأزهر ، و مجموعة طلاب في الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية في ليبيا ، رسائل ماجستير ، عام ٢٠٠٦م .

٣- شرح التعريف بضروري التصريف :

وهو شرح على كتاب (التعريف بضروري التصريف) [(١)]لابن مالك محمد بن عبد الله بن عبد الله جمال الدين الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، صاحب الألفية ، الإمام المشهور. وقد حققه د. هادي نهر ، ود. هلال ناجي المحامي ، وطبع في دار الفكر بعمان عام ١٤٢٢هـ ، كما حققه أحمد دولة محمد الأمين ، إذ كان أطروحته للماجستير بجامعة أم القرى عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م .

(١) قام بتحقيق الكتاب الدكتور محمد المهدي سالم ، وطبع بدار البخاري بالمدينة النبوية عام ١٤١٨هـ .

الباب الأول

الخلاف النحوي تاريخه وملامح تناوله عند ابن إياز

ويتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الخلاف نشأته وتطوره .

الفصل الثاني : أدلة النحو الإجمالية في مسائل الخلاف عند ابن إياز .

الفصل الثالث : تناول الخلاف والاتجاه النحوي عند ابن إياز.

الفصل الأول

الخلاف نشأته وتطوره

ويتضمن أربعة مباحث :

المبحث الأول : أسباب الخلاف ودوافعه .

المبحث الثاني : تطوره واتساعه .

المبحث الثالث : ظهور المدارس وخصائص كل مدرسة .

المبحث الرابع : تاريخ التأليف في الخلاف وأشهر المؤلفات .

المبحث الأول :
أسباب الخلاف ، ودوافعه :

هناك عوامل متعددة نشأ عنها الخلاف بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية ، لعل من أهمها ما يلي :

١- الموقع والتكوين السكاني .

تقع البصرة على حافة البادية ، فكانت أكثر إيغالاً فيها ، وصلة بأهلها من الكوفة التي تقع في أحضان الحاضرة ، وتتصل بها اتصالاً وثيقاً .

ومدينة البصرة كان أكثر سكانها من قيس وتميم [١] ، وتحف بها قبائل عربية سليمة السليقة ، وكانت هذه القبائل ترد سوق البصرة المشهورة (المِربد) ، ففيها تناشد وتفاخر كما فيها تجارة وبيع ، والأعراب دائمو الورود إلى البصرة لشؤون معايشهم ، وذلك له أثره في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم[٢] .

أما الكوفة فسكانها بيوت من فزارة ودارم وزُبَيد وشيبان [٣] ، وهي أَدْخلُ في العراق من البصرة وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم ، ولغة أعرابها ليس لها سلامة لغة أعراب البصرة ، فأكثرهم يمن ، والغالب في اليمن أنها لا يحتج بلغتها لتغيرها بالاختلاط بالفرس والأحباش ، ثم بين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة ، فلذا لم تكن رحلات علمائها إلى الجزيرة كرحلات علماء البصرة [٤] .

---

(١) ينظر : الخلاف النحوي ٧٠ .
(٢) ينظر : في أصول النحو ١٩٨ .
(٣) ينظر : الخلاف النحوي ٧٠ .
(٤) في أصول النحو ١٩٩ .

٢ـ النزعة السياسية :

لما قدم علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ العراق ، اتخذ الكوفة مقراً لخلافته ، وقدمت عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير.

ولعل السر في مجاوزة علي البصرة وتوجهه إلى الكوفة المتوغلة في العراق ما عرف عن أهلها ميلهم إلى الطاعة دون البصرة التي اشتهر أهلها بالعصيان والعصبية ، ولكثرة اليمنيين بها المخلصين للهاشميين المصدورين من القرشيين ، ومن هذه الموقعة اختلف هواهما ، فالبصرة عثمانية ، والكوفة علوية ، وازداد هذا الاختلاف بتعاقب الأيام .

وجاءت دولة بني أمية فكان ضلعها مع البصرة التي ظاهرتها وناصرتها ، بينما الكوفة على تبرُّم وحنق ؛ لضغط الأمويين عليها ، ثم قامت الدولة العباسية في مبدأ ظهورها في الكوفة ، وتمت البيعة لأول خلفائها بفضل تشيعها ومظاهرتها للهاشميين ، فحفظ العباسيون لهم ذلك الصنيع في أول الأمر ، فأغدقوا عليهم وأكرموهم ، فانقلب الأمر في البلدين ، وعزت الكوفة بعد ذل ، وأفل نجم البصرة بعد تألُّق [(١)] ، وانتقل علماء الكوفة إلى بغداد مما رجح كفتهم عند الخلفاء.

٣ـ أسلوب المدينتين في الدراسة ومنهجهما في البحث العلمي :

سبقت الكوفة البصرة في دراسة الأدب ورواية الأشعار ، كما اشتغلت بهما ، ومن هنا يكاد يكون رواج سوق الأدب والشعر في الكوفة أكثر من البصرة[(٢)] ، وفي هذا الوقت أخذت المدرسة الكوفية تهتم بجمع اللغة والظواهر اللغوية ، والمدرسة البصرية كان اهتمامها باللغة لضبط القوانين والقياس للنحو .

ومن هنا اختلف المشرب ووجد عامل جديد للخلاف النحوي ، فتوسع الكوفيون

---

(١) ينظر: نشأة النحو ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) ينظر : الخلاف النحوي ٧٦ ، ٧٧ .

في الرواية عن قبائل من العرب ، ورفض البصريون ذلك ، وأخذ الكوفيون يحتفون بكل مسموع ، فاعتدوا بالقراءات الشاذة إلى جانب المتواترة، حتى أصبح منهجهم موطن ضعف ولمز من قبل البصريين ، فأخذوا يتفاخرون بعلو مايروونه فصاحة ، ومن أقوالهم : " إنما أخذنا نحن اللغة من حَرَشَة الضِّباب[١] وأكلة اليرابيع[٢] ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ[٣] وأكلة الشوارز[٤] " [٥] .

واشتط البصريون في ذلك بمحاولتهم إخضاع الفصحاء بل وقراءات القرآن لمنطقهم وقواعدهم [٦] .

كما توسع الكوفيون في القياس فقاسوا على الشاهد الواحد ولو كان مخالفاً للكثرة الكاثرة المتفق على القياس عليها [٧] ، يقول ابن درستويه عن الكسائي : " كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو " [٨] ، وقال ابن السراج عن الفراء : " وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة " [٩] .

وأما البصريون فيتحرون سلامة اللغة وأن تكون جارية على ألسنة الفصحاء الموثوق بهم ، وكثيرة حتى يقاس عليها [١٠].

---

(١) حرشة جمع حارش، وحرش الضب: اصطاده، ينظر: لسان العرب (ح ر ش) .
(٢) اليرابيع : جمع يربوع وهو دابة فوق الجرذ، ينظر: لسان العرب (ر ب ع) .
(٣) الشوارز: جمع شيراز وهو اللبن الرائب. ينظر: تاج العروس (ش ر ز).
(٤) الكواميخ : جمع كامخ وهو نوع من الأدم. ينظر: لسان العرب (ك م خ).
(٥) أخبار النحويين البصريين ٦٨ .
(٦) ينظر : الخلاف النحوي ٧٧ .
(٧) الموجز في نشأة النحو ٢٧ .
(٨) بغية الوعاة ١٥٨/٢ .
(٩) الأصول ٢٥٧/١ .
(١٠) ينظر : المدارس النحوية ١٦١ .

٤ـ أسباب أخرى ثانوية :

كالنزعة العقلية والمنطقية لدى بعض النحاة ، و لربما كان للنزعة الشخصية تجاه الطرف الآخر عند اختلاف وجهات النظر أثر في حدة الخلاف ، ودور الخلفاء في إذكاء المناظرات بين علماء المدرستين ، وإشعال فتيلها بإغداق الأموال عليها .

المبحث الثاني :
تطوره ، واتساعه :

احتد الخلاف النحوي منذ عهد سيبويه والكسائي ، وبدت تتضح بوادر المدرستين على يديهما ، بعد أن قرب العباسيون الكسائي ، وحظيت الكوفة وأهلها بقرب بني العباس ، في حين لم تتهيأ تلك الظروف للبصريين ، فكان ذلك إذكاءً للتنافس فيما بينهم [١] .

المبحث الثالث :
ظهور المدارس وخصائص كل مدرسة :

١- مدرسة البصرة .

يؤكد الأستاذ سعيد الأفغاني أن الذي تجمع عليه المصادر أن النحو نشأ بالبصرة وبها نما واتسع وتكامل وتفلسف[٢] ، وروى لنا التاريخ أن البصريين هم الذين وضعوه وتعاهدوه الرعاية قرابة قرن ، كانت فيه الكوفة منصرفة إلى رواية الأشعار والأخبار[٣] ، ويصرح ابن النديم بذلك ، يقول : " إنما قدمنا البصريين أولاً ؛ لأن علم العربية عنهم أخذ ، ولأن البصرة أقدم بناء من الكوفة"[٤] .

---

(١) ينظر : الخلاف بين النحويين ٢٦ .
(٢) ينظر : أصول النحو ١٦٠ .
(٣) ينظر : نشأة النحو ٢١ .
(٤) الفهرست ١٩١/١/١ .

وقد وضعت البصرة نحوها على يد أبي الأسود الدؤلي ، وعنه أخذ تلاميذه ، ولم يتح للنحو في هذه الفترة أن يصاغ صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يُطوى فيها من أقيسة وعلل ، إلى أن قدم عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧هـ ، فنهض به هو وتلاميذه وفي مقدمتهم عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ، فصاغوه صياغة دقيقة مطردة القواعد ، ولأجل ذلك جعلوا يطرحون الشاذ ولايعولون عليه في قليل أو كثير ، وكلما اصطدموا به خطَّأوه أو أوَّلوه ، ورحلوا لأعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون اللغة من ينابيعها الصافية فاشتقوا منها قواعدهم ، وكان القرآن الكريم مدداً لا ينضب لقواعدهم، فشاد صرح النحو وارتفعت أركانه [١].

٢ – **مدرسة الكوفة** .

كانت الكوفة مشغولة عن النحو بقراءات الذكر الحكيم ورواية الأشعار والأخبار حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، وقلما نظرت في علم النحو إلا ماتلقاه بعض تلاميذهم من بعض نحاة البصرة عندما كانوا يختلفون إلى مجالسهم [٢].

والرواد الأوائل للمدرسة الكوفية تتلمذوا على أعلام الطبقة الثانية من نحاة البصرة، وتذكر كتب الطبقات أن أبا جعفر الرؤاسي[٣] هو الرائد الأول لهذه المدرسة.

كما تذكر كتب التراجم أن معاذ الهراء[٤] يعد من أوائل نحاة الكوفة[١] .

---

(١) ينظر : نشأة النحو ١٨ ـ ٢٠ .

(٢) المرجع السابق ٢١ ، والمدارس النحوية ١٥٣ .

(٣) محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي النحوي أبو جعفر ابن أخي معاذ الهراء، وهو أستاذ الكسائي والفراء، له من الكتب: الفيصل، ومعاني القرآن ، والتصغير، وغيرها. ينظر ترجمته في : طبقات النحويين ١٢٥، ونزهة الألباء ٥٠ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢٨٨.

(٤) معاذ بن مسلم الهراء الكوفي، مولى محمد بن أحمد القرظي، روى عنه الكسائي وغيره، وكان يبيع الثياب الهروية ، فلذلك قيل له الهراء، توفي سنة ١٨٩هـ. ينظر ترجمته في: طبقات النحويين ١٢٥، ونزهة الألباء =

وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن النحو الكوفي بدأ حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء ، فهما اللذان وضعا أسس النحو الكوفي وأصوله ، حتى استقل عن النحو البصري[٢] ، ولا تناقض في هذا فالمبدأ عند أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء ، والتطور عند الكسائي والفراء .

ولعل أهم ما يميز هذه المدرسة عن أختها الاتساع في رواية الأشعار والأخبار فقبلوا كل ما نقل عن العرب واعتدوا به ، فسمعوا من قبائل كان البصريون لا يأخذون عنهم مثل تغلب وبكر لمخالطتها الفرس ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والهند[٣] .

كما توسع الكوفيون في القياس وضبط القواعد النحوية ، فقاسوا على القليل الشاذ ، فلم يشترطوا للقياس كثرة كاثرة ، بل قاسوا على الشاهد الواحد ولو جاء مخالفاً للكثير المتفق على القياس عليه[٤] ، يقول ابن درستويه عن الكسائي:" كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو "[٥] .

=

٥٠، وإنباه الرواة ٣/ ٢٨٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٨١.

(١) ينظر: نشأة النحو ١٥٣ .

(٢) ينظر: نشأة النحو ١٥٤ .

(٣) ينظر : المدارس النحوية ١٥٩ ، ١٦٠ ، ويراجع : الاقتراح ١٠٣ .

(٤) ينظر : الموجز في نشأة النحو ٢٧ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ١٥٨/٢ .

المبحث الرابع :
تاريخ التأليف في الخلاف النحوي ، وأشهر المؤلفات :

تناول العلماء الخلاف بقرون سابقة لابن إياز ، كما ألف معاصروه كتباً في الخلاف ، وأتى اللاحقون فألفوا فيه أيضا ، إلا أن كثيراً من هذه المؤلفات لم تصل إلينا.

والكتب التي تناولت الخلاف النحوي كثيرة منها :

- " المهذب" لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى ٢٨٩ هـ.
- "اختلاف النحويين" لأحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ.
- "المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون" لمحمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ.
- "المقنع" في اختلاف البصريين والكوفيين، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ.
- "الرد على ثعلب في اختلاف النحويين " لعبدالله بن جعفر بن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ.
- "الاختلاف" لعبد الله الأزدي المتوفى سنة ٣٤٨ هـ.
- "الخلاف بين النحويين"لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ.
- "كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين" لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي المتوفى سنة ٣٩٥هـ.
- "الاختلاف" أو " المختلف" لعلي بن حسين الباقولي الأصفهاني المعروف

بـ"جامع العلوم" المتوفى سنة ٥٣٥هـ.

- "الإنصاف" لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ.
- "المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة" لعبدالمنعم بن محمد الغرناطي المعروف بـ"ابن الفرس" المتوفى سنة ٥٩٧هـ.
- "التبيين" لعبدالله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ
- "مسائل الخلاف" لإبراهيم بن عيسى الأزدي المعروف بـ"ابن أصبغ" و"ابن المناصف" القرطبي الأندلسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ.
- "نزهة العين في اختلاف المذهبين"لعفيف الدين علي بن عدلان الموصلي المتوفى سنة ٦٦٦هـ.
- "الإسعاف في مسائل الخلاف" للحسين بن بدر بن إياز البغدادي المتوفى سنة ٦٨١هـ ، وهو موضوع هذه الدراسة .
- "الذهب المذاب في مذاهب النحاة" ليوسف الكوراني الكردي المتوفى سنة ٧٦٨هـ.
- "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" لـ عبداللطيف الزبيدي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ [1] .

(١) للاستزادة في هذا الموضوع ينظر مقدمة كتاب التبيين ٧٨ ، وينظر أيضاً: الخلاف بين النحويين ١٠٢، ومن تاريخ النحو ٩١.

الفصل الثاني

أدلة النحو الإجمالية في مسائل الخلاف عند ابن إياز .

ويشتمل أربعة مباحث :

المبحث الأول : السماع .

ويشتمل :

أ ـ القرآن الكريم بقراءاته .

ب ـ الحديث الشريف .

جـ ـ كلام العرب : النثر والشعر .

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : الإجماع .

المبحث الرابع : استصحاب الحال .

المبحث الأول : السماع :

عرفه ابن الأنباري بأنه : "الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" (١) .

ويعرفه السيوطي بأنه : "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيّه – صلى الله عليه وسلم – ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ، ونثراً عن مسلم أو كافر" (٢) .

وروافده هي :

أ ـ القرآن الكريم ، بقراءاته الصحيحة والشاذة :

اشترط العلماء للقراءة الصحيحة ثلاثة شروط :

ـ موافقة العربية ولو بوجه .

ـ موافقة الرسم العثماني .

ـ اتصال سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

قال ابن الجزري : " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة "(٣).

فكلام الله تعالى أفصح كلام وأبلغه ، فيجوز الاستشهاد بقراءاته المختلفة ، كما

---

(١) لمع الأدلة ٨١.

(٢) الاقتراح ٧٤.

(٣) النشر ٩/١ .

ذكر ابن جني والسيوطي[١] .

ونهج ابن إياز ـ رحمه الله تعالى ـ نهج أسلافه من البصريين فأكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة إكثاراً واضحاً ، حتى لا تكاد تمر مسألة من المسائل إلا ويكون فيها القرآن أحد الأدلة التي استند عليها في تقرير رأيه في المسألة ، كما قدمه في الاحتجاج على بقية الأصول ، **ومن نماذج الاحتجاج به :**

قال ابن إياز في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل :

" وأرى الصواب الأول ؛ لأنه قد تجيء صور كثيرة لا يستقيم العطف إلا على الضمير المتصل ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴿٣﴾ ﴾[٢] ، فـ (رَسُولُهُ) معطوف على الضمير في (بريء) ، ومن (المشركين) سد مسد التأكيد ، وغير جائز أن يكون العطف على السادِّ،وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[٣]، السادُّ هنا : (لا) ،وكذلك قوله تعالى : ﴿ **يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ**﴾[٤] ، فـ(معهُ) هو السادُّ،و (الطيرُ) عطف على فاعل (أوبي) "[٥] في قراءة الرفع .

ـ وفي حرف العطف الواو قال :

" ولها معان : العطف ، كقولك : قام زيدٌ وعمروٌ ، وهي للجمع المطلق ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٦﴾ ﴾[٦] والنذر قبل العذاب لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ ﴾[٧] "[٨] .

---

(١) ينظر : المحتسب ١/ ٣٢ ، والاقتراح ٧٥ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٨ .

(٤) سورة سبأ ، الآية : ١٠ .

(٥) المحصول ٨٩٧/٢ .

(٦) سورة القمر ، الآية : ١٦ ، ووردت أكثر من مرة في هذه السورة .

(٧) سورة الإسراء ، الآية : ١٥.

(٨) قواعد المطارحة ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ويقصد به العطف لمطلق الجمع .

ـ وفي مسألة كلا وكلتا يقول :

" و (كُلُّهُم) مبتدأ ولفظه مفرد ... ونظيره (كِلا) ، فإنه عند البصري مفرد اللفظ مثنى المعنى ، فيعود الضمير إليه على ذَيْنِكَ الوجهين ، قال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴿٣٣﴾ ﴾ [١] " [٢] .

ـ وفي مسألة زيادة الواو يقول :

" وأجاز الكوفي والمبرد زيادتها كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴿٧٣﴾ ﴾ [٣] ، والتقدير : فتحت ؛ لأنه جواب إذا " [٤] .

ـ وفي مسألة تقديم خبر ليس عليها يقول :

"وأما تقديم خبرها عليها ، كقولك : قائماً كان زيدٌ ، فأجازه جماعة ، ... وقال أبو علي في الإيضاح : وهو القياس عندي ، وهو قول المتقدمين من البصريين ، ودليله قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴿٨﴾ ﴾ [٥] ، فاسم (ليس) مضمر ، عائد على العذاب ، و (مصروفاً) خبرها ، و (يوم يأتيهم) ظرف متعلق بـ(مصروف) ، وقد تقدم على (ليس) ، فدل على جواز تقدم عامله ، وهو (مصروفاً) عليها " [٦] .

---

(١) سورة الكهف ، الآية : ٣٣ .
(٢) قواعد المطارحة ٣٦٨ ، ٣٦٩ .
(٣) سورة الزمر ، الآية : ٧٣ .
(٤) قواعد المطارحة ٢٥٦ .
(٥) سورة هود ، الآية : ٨ .
(٦) المحصول ٤٠٦/١ .

ـ وقال في باب الحال :

" وهنا تنبيه ، وهو أنه ليس الانتقال شرطاً في الحال مطلقاً ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴿١٥﴾ ﴾[١]، و ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾[٢] ،لكن ذلك شرطها إذا كانت غير مُؤَكِّدة "[٣] .

وقال في باب التمييز :

" وأجاز الكوفيون تعريفه ، وتعلقوا بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴿١٣٠﴾ ﴾[٤]"[٥].

أما القراءات فقد اعتمد عليها ابن إياز ـ رحمه الله ـ في مواضع كثيرة ، **ومن النماذج على ذلك** :

ــ استدل على أن جواب ماذا مرفوع الأول ومنصوب الثاني بقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴿٢١٩﴾ ﴾[٦].

حيث قال : " وجواب الأول مرفوع ، وجواب الثاني منصوب ؛ لأنه بدل منه ، قال تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴿٢١٩﴾ ﴾[٧] قرئ برفع العفو ونصبه " [٨][٩].

---

(١) سورة مريم ، الآية : ١٥ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٢٥ .

(٣) المحصول ٤٤٦/١ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٣٠ .

(٥) المحصول ٤٦٢/١ .

(٦) سورة هود ، الآية : ٨ .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢١٩ .

(٨) قرأ أبو عمرو بن العلاء بالرفع ، والباقون بالنصب ، ينظر : التيسير في القراءات السبع ٨٠ ، وتفسير البحر المحيط ١٦٨/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٣ .

(٩) المحصول ٨٣٦/٢ .

ـ وتارة يوجه القراءات ، ففي مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ذكر أن قراءة حمزة : ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ [١] توجه على أن الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، والمعنى : ورب الأرحام ، وأراه ضعيفاً ؛ لأن القسم للتأكيد ، فهو من مظان الإطالة ، فلا يليق به الحذف .

أو على أن (الأرحام) مقسم بها تعظيماً .

أو على أنها مجرورة بباء مقدرة ، حذفت لدلالة الأولى عليها .

وتقرأ بالنصب عطفاً على (الله) تعالى المسمى به ، وبالرفع على أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : والأرحامُ مما يجب عليكم أن تتقوها [٢].

ـ وفي باب المفعول الذي لم يسم فاعله قال : " وذهب الأخفش ومن وافقه إلى جواز إقامة المفعول به الصريح ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣] ، فأقيم المصدر لدلالة الفعل عليه ، وبقوله تعالى: ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [٤] [٥] .

ـ وقال في مسألة فعل الأمر بين البناء والإعراب : "بني لوقوعه موقع الفعل ،

---

(١) سورة النساء ، الآية : ١ ، قرأ حمزة من السبعة بكسر الميم ، وهي أيضاً قراءة النخعي وقتادة والأعمش، وقرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وعبد الله بن يزيد بضمها ، ينظر : الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٢١/٣ ، والمحتسب ١٧٩/١ ، وتفسير البحر المحيط ١٦٥/٣ .

(٢) المحصول ٨٩٥/٢ ، ٨٩٦ .

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٨٨، الشاهد (نجّي) بنون واحدة مشددة، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢، والتيسير في القراءات السبع ١٥٥، وحجة القراءات ٤٦٩.

(٤) سورة الجاثية، الآية: ١٤ ، في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ببناء (يُجزى) للمفعول. ينظر: حجة القراءات ٤٦٩، ٤٧٠ ، وتفسير البحر المحيط ٤٥/٨.

(٥) المحصول ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ .

وأصل الفعل مطلقاً البناء ، وإن كان فعل الأمر معرباً ، كقراءة من قرأ : ﴿ **هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾ [١] ، بفتح الميم من (يوم) ؛ لأنه بناه لما أضيف إلى (ينفع)، وإن كان معرباً نظراً إلى أصله "[٢] .

ب – الحديث النبوي الشريف برواياته الصحيحة والضعيفة :

لم يعن الأوائل من نحاة البلدين بالاحتجاج بالأحاديث لأسباب ذكرها من تناول هذه القضية ، وما ورد أنهم احتجوا به قليل نادر ، ساقوا بعضه مساق أقوال العرب ، و لم يتم العثور في كتب النحاة الذين قعدوا النحو وبنوا أصوله حتى زمن أبي الحسن بن الضائع (ت ٦٨٦هـ) ، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) على أي إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به [٣].

وقد علل أبو حيان عدم احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث لأمرين :

أحدهما :

أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى [٤].

الثاني :

أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة غير عرب بالطبع ، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو ؛ فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك [٥] .

---

(١) سورة المائدة ، الآية : ١١٩ ، قرأ الجمهور (يوم) بالرفع بضم الميم ، وقرأها نافع بفتح الميم. ينظر : حجة القراءات ٢٤٢ ، وتفسير البحر المحيط ٦٧/٤ .

(٢) المحصول ٢٦٠/١ .

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٥ .

(٤) هذا السبب ذكره ابن الضائع . ينظر : الاقتراح ٩٥ ، ويراجع : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٦ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٨٩٨/٦ – ٩٠٣، ويراجع: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٠ ، ٢١.

ولم يظهر الاحتجاج به إلا عند المتأخرين عندما جاء ابن خروف(ت ٦٠٩هـ)، فاحتج بكثير من الأحاديث، وتبعه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) صاحب الألفية حتى اشتهر ذلك،وقد عاب أبو حيان احتجاج ابن مالك بالحديث ، وصرح بذلك، حيث قال: "قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا من المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس " [(١)] .

وقد أصل الاحتجاج بالحديث الإمام العلامة أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ووضع له قواعد وضوابط، وجاء بعد ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة والتزم بما أصله الشاطبي.

وقد جرى ابن إياز على طريقة أغلب النحويين في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ؛ لأن الحديث بزعمهم ألفاظه ليست نبوية ، فيجوز روايته بالمعنى .

وما ذكره ابن إياز من الأحاديث أغلبها احتجاج لغوي ، والاحتجاج اللغوي جائز عندهم ، وقد اعتمد صاحب لسان العرب (النهاية في غريب الحديث والآثار) كأحد الكتب التي بنى عليها كتابه ، وهو احتجاج لغوي – كما ترى – لا مجال للنحو فيه .

---

(١) ينظر : الاقتراح ٨٩ ـ ٩٢ ، وخزانة الأدب ١/١٠ ، ويراجع : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٠ ، ٢١ .

ومن نماذج الاحتجاج بالحديث عند ابن إياز :

ذكر أن للفعل (وجدت) خمسة مواضع ، منها :

– أن تكون بمعنى (غنيت) ، واحتج بما جاء في الحديث الشريف : (لي الواجد ظلمٌ) [١] [٢] .

ـ واحتج على أن نعم وبئس فعلان بلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما ، نحو : نعمت ، وبئست ، بقوله عليه الصلاة والسلام : " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"[٣] [٤].

جـ – كلام العرب في عصور الاحتجاج :

١ ـ الشعر :

وقد تعددت نماذج الاستشهاد بالشعر عند ابن إياز ، فتارة يستشهد به إثباتاً لقاعدة نحوية ، وتارة يرجح به رأياً ما ، وأخرى يوجه به معنى ذهب إليه ، **ودونك نماذج الاستشهاد به :**

ـ استدل على صرف ما لا ينصرف في الشعر دون النثر ، حيث قال : " لما كان نظم الشعر متوقفاً على حروف معدودة ، وكذلك الحركات والسكنات ، وكانت زيادة شيء من ذلك ، أو نقصه تخل به ، وتفسده ، أباحوا فيه من تغيير الألفاظ عن استعمالها المعهود ما لا يبيحونه في النثر ، فمن ذلك صرف ما لا ينصرف ، وهو إجماع ، كقول أبي كَبِير الهذلي:

---

(١) الحديث في سنن أبي داود ٣١٣/٣ : "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته" ، وكذلك في سنن البيهقي الكبرى ٥١/٦ ، والبرهان في أصول الفقه ٢٩٦/١ ، وتفسير القرطبي ٢٩٦/١ .

(٢) ينظر: المحصول ٣٢٩/١.

(٣) الحديث في سنن ابن ماجه ٣٤٧/١ ، وسنن الترمذي ١٣١ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤٤١/١ .

(٤) ينظر : المحصول ٣٥٧/١ .

مِـــمَّنْ حَمَلْـــنَ بِـــهِ وَهُـــنَّ عَوَاقِـــدٌ حُبُكَ النِّطاق فـشب غـير مُهَبَّـلِ"(١) (٢)

ـ وفي مسألة جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث يقول : لا يقال : طَلْحُون ، ولا حَمْزُون ؛ احتراماً لوجود أمارات التأنيث ؛ ولذا لم يصرفا ، وإنما يقال : طَلْحاتٌ، وحَمْزاتٌ ، قال عبيد الله بن قيس الرقيات :

نـــضَّرَ اللهُ أعظمـــاً دفنوهـــا بِسِجِسْتَانَ طَلْحـةَ الطَّلَحـاتِ (٣) (٤)

ـ وقال في مسألة توكيد النكرة المحدودة : " وأجاز الكوفي أن تؤكد النكرات المحدودة بهذه الألفاظ ، واحتج بقول الشاعر(٥) :

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا تَحْمِلُنِـي الـدِّلْفَاءُ حَـوْلاً أَكْتَعَـا(٦)

وبقول الآخر (٧) :

إِذَا القَعُـودُ كَـرَّ فِيْهَـا حَفَـدَا يَوْمَـاً جَدِيْـداً كُلَّـه مُطَّـرِدَاً "(٨)(٩) .

وكتبه مليئة بمثل هذه الاستشهادات .

---

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣ ، والكتاب ١٠٩/١ ، والكامل ١٧٥/١ .

(٢) المحصول ١١١٩/٢ ، ١١٢٠ .

(٣) ينظر : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٨٨/٢، والإنصاف ٣٥/١ ، والتبيين ٢٢٠ ، والتخمير ١٩٨/١، والارتشاف ١٨٤١/٤ ، والمساعد ٣٦٧/٢ ، وائتلاف النصرة ٣٠ ، والخزانة١٠/٨.

(٤) ينظر : المحصول ١٩٨/١ .

(٥) لم أقف على قائله .

(٦) البيتان من الرجز ، وهما في شرح الرضي ٣٧٣/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١،والتعليقة في شرح المقرب ٧٧٤/٢، والمساعد ٣٨٩/٢ ، ٣٩١ ، وتوضيح المقاصد ٩٧٤/٢ ، والمقاصد الشافية ١٦/٥ ، ١٩ ، وخزانة الأدب ١٦٨/٥ .

(٧) لم أقف على قائله .

(٨) البيتان من الرجز ، وهما في الإنصاف ٣٧٠/٢ ، واللباب ٣٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٣، والتعليقة على المقرب ٢/ ٧٧٤، وتذكرة النحاة ٦٤١ ، والخزانة ١٧٠/٥.

(٩) المحصول ٨٧٤/٢ ، ٨٧٥ .

٢ – الأقوال النثرية :

أ – الحكم و الأمثال .

ب – الأقوال المأثورة المنقولة عن العرب بلفظها .

ومن نماذج الاحتجاج به :

ذهب ابن إياز في مسألة جواز تقدم الخبر على المبتدأ إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، وإن تقدم المضمر على الظاهر ، وذلك أن يكون تقدمه لفظاً ، والنية به التأخير.

استشهاداً بقول العرب:

(في أكفانه لف الميت) ، والتقدير : لف الميت في أكفانه[١] .

وقولهم : (في بيته يؤتى الحكم) ، أي : الحكم يؤتى في بيته [٢][٣].

ـ وفي باب الأفعال الناقصة تحدث ابن إياز عن عسى ، وقال : " فإذا قلت : (عسى زيدٌ أن يقومَ) ، فـ(أَنْ يَقُومَ) في موضع نصب ؛ بدليل قولهم : عسى الغويرُ أبؤسا[٤] " [٥] .

ـ وقال في باب فيما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به : " أقول : (مواعيدُ) جمع (ميعاد) ، وهو منصوب على المصدر بفعل مقدر ، أي : وعَدْتَني ، أو تعدني مواعيد مثل مواعيد عَرْقُوبٍ[٦] ، و (عُرْقُوبٌ) رجل من يثرب ، وعد أخاه جَنَى نخلة ، فلما

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٦/١، والتبيين ٢٤٨، ٣٨٥.

(٢) ينظر : كتاب الأمثال لأبي فيد السدوسي ٤٧ ، والدرة الفاخرة ٤٥٦/٢ ، ومجمع الأمثال ١٢/١ .

(٣) ينظر: المحصول ٥٨٢/١.

(٤) المثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به ، والمثل في : جمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٤٢٤/١ .

(٥) المحصول ٣٩٦/١ .

(٦) ينظر المثل في : جمهرة الأمثال ٤٣٣/١ ، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١١٣/١ ، ومجمع الأمثال ٣١٢/٢ .

حان قطافها أتاها ليلاً ، فاجتناها " [١] .

(١) المحصول ٥٣٨/١ .

المبحث الثاني : القياس :

يعد القياس الدليل الثاني من أدلة النحو الإجمالية ، وهو دليل عقلي مقابل السماع الدليل النقلي ، وقد عرفه ابن الأنباري بأنه : "حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع" (١) .

وقد احتج النحاة في مخالفاتهم بالقياس لإثبات القاعدة النحوية ، وسار على نهجهم ابن إياز،وسأذكر نماذج منها للوقوف على مدى اعتداده بالقياس ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر .

ومن هذه النماذج :

ذكر ابن إياز حين عرض لمسألة تقديم تمييز الجملة على عامله ، أن القياس يقتضي جواز تقديم هذا التمييز على الناصب له ؛ لكونه مفعولاً ، والمفعول لا يمتنع تقديمه على الفعل تارة ، وعلى الفاعل أخرى (٢) .

كما ذكر ابن إياز أن الكوفيين يجيزون خفض (سهيل) بإضافة (حيث) إليه ، وذلك في قول الراجز (٣):

أما ترى حيث سهيلٍ طالعاً (٤) .

ثم ذكر أنهم قالوا : والقياس إعرابها للإضافة إلى المفرد المتمكن ، ومن رفع (سهيلاً) فقياسه بناؤها لإضافتها إلى الجملة (٥) .

ـ وفي مسألة هل تاء التأنيث هي الأصل والهاء بدل منها ؟ ذكر أن التاء أبدلت هاء دون غيرها ؛ لأن القياس أن تبدل هاءً ، لأنها أشبهت تنوين المنصوب ؛ لانفتاح

---

(١) لمع الأدلة ٩٣ .

(٢) المحصول ٤٦٩/١ .

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٣٦/٥، والمفصل ١٥٨، وشرحه لابن يعيش ٩١/٤، وشرح الرضي ١٨٣/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣/٧ .

(٥) المحصول ٢٦٤/١ .

ماقبلها، لكن عدلوا عنها حذراً من لبس المؤنث بالمذكر ، فإذا وقفت على (شجرة) فقلت : (شجرا) ، والهاء من مخرج الألف ، ولا لبس فيها ، فكانت أولى [١].

ـ وفي تصغير المبهمات ، نحو : هذا ، والتي ، قال : " اعلم أن القياس في الأسماء المبهمة ألا تصغر ، من حيث كانت مبنية على حرفين ،كـ(مَنْ) ، و (ما) ، إلا أنها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تثنى ، وتجمع ، وتوصف ، ويوصف بها ، والتصغير وصف في المعنى ، فدخلها التصغير ،كما دخلها الوصف ، ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بتصغيرها تصغيرها ؛ إشعاراً ،ودلالة على ذلك " [٢].

ـ وفي بناء اسم الإشارة ذهب إلى أنه بني لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ إذ الإشارة معنى ،والموضوع لإفادة المعاني الحروف ،فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة عُلِم أن القياس يقتضي أن يكون لها حرف ، فلما تضمنت معناه بنيت[٣].

ـ وقال أيضاً: بنيت أسماء الإشارة ؛ لأنها تضمنت معنى حرف الإشارة ؛ إذ هي معنى ، فيقتضي القياس أن يضعوا لها حرفاً ، كالاستفهام ،والنفي ، وغيرهما [٤].

ـ وفي مسألة أي الموصولة وبنائها ذكر أنه إذا حذف شطر صلتها ، وهي جملة اسمية ، فالأكثر من العرب يبنيها على الضم ؛ وذلك لأن قياسها البناء ، وإعرابها مخالف له ، فلما نقصت من صلتها التي هي موضحة ، ومبيّنة لها ، رجعت إلى ما عليه أخواتها ، وبنيت على الضم تشبيها بـ (قبلُ) و (بعدُ) [٥].

ـ وقال : " وقال النحاة : القياس ألا يضاف إلى الفعل ؛ لأن الغرض من الإضافة إما التعريف أو التخصيص ، والفعل لا يُعرَّفُ ولا يُخَصَّص" [٦].

---

(١) المحصول ٢/ ٩٥١ ، ٩٥٢ .
(٢) المرجع السابق ٢/ ٩٧٠ .
(٣) المرجع السابق ١/ ٢٤٠ .
(٤) المرجع السابق ٨٢٦/٢ .
(٥) المرجع السابق ٨٤٨/٢ .
(٦) قواعد المطارحة ٢٤٦ .

المبحث الثالث : الإجماع :

ويقصد به : إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة [١] .

قال ابن جني : " إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ " [٢].

ومن نماذج الاحتجاج به عند ابن إياز :

ـ إجماع النحويين على صرف ما لا ينصرف في الشعر دون النثر .

يقول ابن إياز : "لما كان نظم الشعر متوقفاً على حروف معدودة ، وكذلك الحركات ، والسكنات ، وكانت زيادة شيء من ذلك ، أو نقصه تخل به ، وتفسده ، أباحوا فيه من تغيير الألفاظ عن استعمالها المعهود ما لا يبيحونه في النثر . فمن ذلك صرف ما لا ينصرف ، وهو إجماع" [٣] .

ـ وقال في باب حروف الجر : " النحاة يذكرون عقِيْبَ (مِنْ) (إلى)؛لأنها نظيرتها؛ فخرق إجماعهم هذا المصنف [٤] ، فذكر الباء " [٥] .

ـ وفي باب العطف ذكر أن النحويين واللغويين من البصريين والكوفيين أجمعوا على أن الواو للجمع من غير ترتيب ، وأنهم مجمعون على جواز قولك : قام زيدٌ

---

(١) الاقتراح ٦٦ .
(٢) الخصائص ١٨٩/١ .
(٣) المحصول ١١١٩/٢ .
(٤) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي ٢١٣.
(٥) المحصول ٦٩٤/٢ .

وعمروٌ ، وقام عمروٌ وزيدٌ [١] .

ـ وذكر في الممنوع من الصرف للوصفية والألف والنون أنه لابد من بيان الوصف الذي يؤثر فيه الألف والنون منع الصرف ، وأن النحويين اختلفوا في ذلك :

فقال بعضهم : هو (فَعْلانُ) الذي مؤنثه على (فَعْلَى) كـ (عَطْشَانَ) و(عَطْشَى) .

وقال بعضهم : هو ما لم يكن مؤنثه على (فَعْلانَة) ، ثم قال :

" فبالإجماع لا ينصرف (سَكْرانُ) ؛ لأن مؤنثه على (فَعْلَى) ، وهو (سَكْرَى)، وقد انتفى (فَعْلانَةٌ) من مؤنثه ، وبالإجماع ينصرف (نَدْمَانُ) ؛ لأن مؤنثه ليس على (فَعْلَى) ، كـ(نَدْمَى) ، وإنما جاء على (فَعْلانَةٍ) كـ (نَدْمَانةٍ) " [٢].

ـ وقال في باب الخبر : "اعلم أن الخبر على ضربين : الأول : ما يتحمل الضمير بلا خلاف ، وهو ما كان مشتقاً من الفعل ، نحو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ونحو ذلك ،كقولك : زيدٌ ضاربٌ ، وعمروٌ مضروبٌ ، ومحمدٌ حسنٌ"[٣] .

ـ وفي مسألة عامل الرفع في خبر " إن " ذكر الخلاف في المسألة ونص على مذهب البصريين ، وذكر أنهم تمسكوا بأشياء : " منها أنها بالإجماع عملت في الأول فوجب أن تعمل في الثاني بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر " [٤].

---

(١) المحصول ٨٨٢/٢ ، ٨٨٣ .
(٢) المرجع السابق ١١٨/١ .
(٣) المرجع السابق ١/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ . .
(٤) المرجع السابق ١/ ٥٨٧ . .

المبحث الرابع :
استصحـــاب الحـــال :

هو : "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل " [١] .

وهو من الأدلة المعتبرة ، إلا أنه ضعيف كما قال ابن الأنباري : " من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ماوجد هناك دليل ؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ماجاء من هذا النحو " [٢] .

وسأبين هنا مدى احتجاج ابن إياز به في كتبه من خلال تتبع مواضع ذلك ، **ودونك النماذج على ذلك** :

ـ احتجاجه باستصحاب حال الأصل على بناء أسماء الأفعال لوقوعها موقع فعل الأمر ، أو الماضي ، يقول :

"لو قيل : بناؤها لوقوعها موقع ما أحلله البناء ، لجاز أن تقول : (أفٍّ) بمعنى (أتضجر) ؛ إذ أصله البناءُ ، أو لا ترى إلى قوله سبحانه : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴿١١٩﴾ ﴾ [٣] ، وبناء (يوم) على الفتح ، حيث أضيف إلى (ينفع) ، وإن كان الآن معرباً اعتباراً بأصله" [٤] .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ ، والاقتراح ١١٣ .
(٢) لمع الأدلة ١٤٢ .
(٣) سورة المائدة : الآية ١١٩ .
(٤) المحصول ٧٥٤/٢ .

ــ و في مسألة "لكن" بين البساطة والتركيب ذكر أن "لكن" مفردة عند البصريين تمسكاً بأن الأصل الإفراد[١] .

ـ وقال في بناء فعل الأمر : " فعل الأمر مبني على السكون عند أهل البصرة ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء " [٢] .

ـ وفي باب إعراب الاسم المتمكن ، ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الفعل كما أنه في الاسم كذلك[٣] .

ـ وفي المقدمة الرابعة (إعراب الجمل) في قواعد المطارحة قال : " إذا اجتمع وصفان مفرد وجملة ، فالأولى تقديم المفرد ، كقولك : مررت برجل كريم أبوه تميمي ؛ لأصالة المفرد وفرعية التركيب ، ولظهور الإعراب فيه ، وتقديره في الآخر " [٤].

(١) ينظر : قواعد المطارحة ٨٧ .
(٢) المحصول ٢٥٩/١ ، ٢٦٠ .
(٣) المرجع السابق ٧٢/١ .
(٤) قواعد المطارحة ٢٤٣، ٢٤٤ .

الفصل الثالث

تناول الخلاف والاتجاه النحوي عند ابن إياز :

ويتضمن أربعة مباحث :

المبحث الأول : منهجه في عرض المسائل .

المبحث الثاني : منهجه في القبول والرد واتخاذ الموقف .

المبحث الثالث : موقفه من المدرستين .

المبحث الرابع : موافقته آخرين .

المبحث الأول : منهجه في عرض المسائل :

يعرض ابن إياز المسألة في الغالب عرضاً موجزاً ذاكراً أشهر أقوال العلماء فيها ، مستشهداً على ذلك بما يحضره من الشواهد المختلفة ، حيث يبدأ برأي البصريين أولاً ، ثم برأي الكوفيين ، مرجحاً ما يراه ، وهو في غالب أمره يرجح رأي البصريين ؛ وذلك على رأي المتأخرين من النحويين الذين يميلون إلى مذهب أهل البصرة ؛ لأنهم يرونهم أكثر انضباطاً .

وقد يفترض ابن إياز أن سائلاً ما يسأله ، ثم يجيب عنه ، وأحياناً يشير إلى الخلاف ولا يفصل فيه قولاً ، ومناقشة . وقد يعرض الخلاف مباشرة ، مبتدئاً بكلمة تشير إلى الخلاف صراحة ، وهكذا فقد تعددت طرقه في عرض الخلاف، ولكن لا نستطيع الجزم بأن له منهجاً معيناً في عرض المسائل ؛ لأن المسائل التي عرض لها ذكرها بشكل موجز ، وترك التفصيل في كتابه " الإسعاف بتتمة الإنصاف " .

المبحث الثاني :
منهجه في القبول والرد ، واتخاذ الموقف :

يعرض ابن إياز المسألة ، ويناقشها مناقشة علميّة ، بعد عرض أقوال العلماء فيها ، مبيناً صحة وخطأ ما ناقشه من مسائلهم، مع تعليل الحكم.

ومن نماذج ذلك :

في مسألة الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ، يقول بعد عرض رأي البصريين : "وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الفعل كما أنه في الاسم كذلك ... والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، والجواب عن حجة الكوفيين أن الإعراب في الفعل لم يفرق بين المعاني المتعاقبة عليه ... ، وإنما أزال اللبس الذي نشأ من اشتراك الحرف ، أما (لا) فإنها مشتركة بين النفي بمعنى (ليس) ، والنهي ، وأما الواو فلأنها مشتركة بين الواو العاطفة ، والحالية ،والجمعية ، وأيضاً فإن الإعراب أزال اللبس الذي نشأ من حذف العامل الذي هو (أَنْ) ، ألا ترى أنها لو كانت ظاهرة ارتفع اللبس في المعنى ، سواء أُعرِب الفعل أو لم يُعرَب " [1] .

---

(١) المحصول ٧٢/١ ، ٧٣ .

المبحث الثالث :
موقفـــه من المدرستيـــن :

١ـ المدرسة البصرية :

ويتراءى لي أن ابن إياز كان ذا نزعة بصرية في آرائه كأغلب المتأخرين النحويين من بعد القرن الرابع الهجري كابن الشجري ، وابن الخشاب ، وابن الدهان ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن عقيل ، وابن هشام، وأبي حيان، والسيوطي، وغيرهم.

وكثيراً ما نجده يفند آراء الكوفيين ويرد عليها ، والأمثلة التالية تؤيد ذلك :

ـ ففي مسألة (هل الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال) اختار رأي البصريين ، حيث قال : " بدأ بإعراب الاسم، فقدمه على إعراب الفعل؛ لأنه في الاسم أصل، وفي الفعل فرع... وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الفعل كما أنه في الاسم كذلك... والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، والجواب عن حجة الكوفيين أن الإعراب في الفعل لم يفرِّق بين المعاني ... وإنما أزال اللبس الذي نشأ من اشتراك الحرف ، أما (لا) فإنما مشتركة بين النفي بمعنى ليس ، والنهي ، وأما الواو فلأنها مُشْتَرَكة بين الواو العاطفة والحالية ، والجمعية .

وأيضاً فإن الإعراب أزال اللبس الذي نشأ من حذف العامل الذي هو (أَنْ) ، ألا ترى أنها لو كانت ظاهرة ارْتفع اللبس في المعنى ، سواءٌ أُعْرِب الفعل أو لم يُعْرب، وقال بعضهم : إنَّ الإعراب هو الذي في الاسم ، لا لأن الحاجة داعيةٌ إلى إعراب الفعل" [(١)].

---

(١) المحصول ٧٣/١ .

ـ وعند حديثه عن (لكن) قال : " واللام في (لعل) زائدة ؛ بدليل حذفها كثيراً في (عل) ... وأما (لكن) فحرف نادر ، وذهب الكوفي إلى أنه مركب " (١).

ـ واختار رأي البصريين في مسألة (حاشا بين الحرفية والفعلية) حيث قال : " أما (حاشا) فإنها عند سيبويه ، وأتباعه حرف جر فقط ، ويدل على ذلك وجوه أربعة ... " (٢).

ـ وبعد قول ابن مالك : تبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه قال :

" يريد نحو : الاتعاد ، والاتسار، وفروعه هي الماضي ، والمستقبل ، والأمر ، والنهي ، واسم الفاعل ، والمفعول ، ولا إشكال في أنها فروعه إذ المصدر هو الأصل عند البصري " (٣) .

وإن المتأمل لآراء ابن إياز في كتبه يلحظ عليه ميله إلى المدرسة البصرية ؛ ولعل ترجيحه لمذهب الكوفيين في ثلاث مسائل ـ فيما وقفت عليه ـ وهي مسألة (تقديم خبر ليس عليها) ، ومسألة (اللام الأولى في لعل) ، ومسألة (ضمير الفصل) دلالة واضحة على نزعته البصرية .

٢ـ المدرسة الكوفية :

أمَّا المدرسة الكوفية فإن ابن إياز كثيراً ما ينحو منحى مخالفاً لمذهبهم ، ويعول على مخالفتهم بالتخريج ، أو تأويل ما استدلوا به من الشواهد ، أو الحكم عليه بالشذوذ .

وكتبه مليئة بالنماذج التي تدل على ذلك ، ومنها :

حين عرض مسألة تقديم تمييز الجملة على عامله ، ذكر آراء العلماء فيها ، ثم

---

(١) شرح التعريف ٤٠ .
(٢) المحصول ٨٢٨/٢ .
(٣) شرح التعريف ٢١٣ .

قال:

"وأجاز الكوفيون تقديمه ، واستدلوا بقول الشاعر :

أَتَهْجُــرُ لَيْلَــى لِلْفِــرَاقِ حَبِيْبَهَــا وما كـان نفـساً بـالفراقِ تَطِيْـبُ (١)

وذلك ؛ لأن الأصل : وما كان تطيب نفساً بـالفراق ، ولا حجـة فيـه ؛ لـشذوذه وقلته" (٢) .

(١) نسب هذا البيت لأكثر من قائـل ، فقـد نـسب لأعـشى همـدان في ديوانـه ٧٥ ، وللمخبَّـل الـسَّعدي في ديوانه ٢٨ ، ولقيس بـن الملـوح (مجنـون ليلـى) ، والبيـت في علـل النحـو ٣٩٣ ، والخـصائص ٣٨٤/٢، وشرح اللمع لابن برهان ١٤١/١، وشـرح اللمـع للأصـفهاني ٤٧٦/٢، والإنـصاف ٦٨٢/٢، والتبـيين ٣٩٦ ، وائتلاف النصرة ٣٩ ، والهمع ٧١/٤ ..

(٢) المحصول ٤٦٨/١ .

المبحث الرابع : موافقته آخرين :

كما وافق علماء من مشاهير النحويين أمثال: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وتلميذه أبي طالب العبدي (ت٤٠٦هـ)، وأبي البقاء ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، والإمام ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ).

ومن نماذج ذلك :

ـ ما ذكره في باب العطف أن أبا علي الفارسي صرَّح بأن (لكِنْ) عاطفة ، واختار قوله ، حيث يقول : " وأبو علي الفارسي صرح بأنها عاطفة ، وأرى أنه صواب ؛ لوجهين :

الأول : أن حرف العطف كما يعطف مفرداً على مفرد ، فكذا يعطف جملة على جملة .

والثاني : أن جعلها مخففة من الثقيلة يفضي إلى تقدير اسمها ، وجعلها عاطفة يُخلِّص من ذلك .

ـ وفي مسألة (العطف على الضمير المرفوع المتصل) اختار رأي العبدي ، حيث قال : " وهنا تنبيهان : الأول : صرح العبدي بأن العطف على المضمر المؤكَّد المتصل بالفعل ، لا على المضمر الذي هو تأكيد ؛ لأنا إنما أكدناه ليصح العطف عليه ، فلو عطف على غيره ، لكان كإدغام المُلحق ، وقال الصيمري : العطف على المؤكِّد ، وأرى الصواب الأول ؛ لأنه قد تجيء صور كثيرة لا يستقيم العطف إلا على الضمير المرفوع المتصل "[1] .

ـ كما اختار رأي الإمام ابن يعيش ـ رحمه الله ـ في مسألة أصل اسم الإشارة (ذا) و أخذ يعدد الأقوال فيها ، إلى أن قال :

" ورابعها : أنها اسم ثنائي ، ولا أصل له في الثلاثة ، كـ(مَنْ) ، و (كَمْ) ؛

---

(١) المرجع السابق ٨٩٧/٢ .

لعدم اشتقاقه ، وبعده من التصرف ، وقال ابن يعيش الحلبي : ويؤيده أنهم قالوا : لو سمينا بـ(ذا) ، لقيل : (هذا ذاءٌ) ، فزيدت ألف أخرى ، فالتقى ألفان ، فقلبت الأخيرة همزة ، وهذا كما لو سمينا بقولك : (لا) ، لقلنا : (لاءٌ) ، ولو كان لامها ياء لقيل : (ذايٌ) ، كقولك : (رايٌ) ، و (زايٌ) ، وهذا الذي أراه ؛ لوجهين :

الأول : أنه يلزم على القولين المذكورين توالي إعلالين ، حذف اللام ، وإبدال العين ، وذلك مرفوض في الأسماء المتمكنة التي يجوز التصرف فيها ، فما الظن بالأسماء المبنية الجارية مجرى الحروف .

والثاني : أن أسماء الإشارة ، حالتها متوسطة بين الظاهرة والمضمرة ؛ فلقربها من الظاهرة جاز تصغيرها ، وتثنيتها ؛ ولقربها من المضمرة جاز أن تكون ثنائية" [١] .

ـ وحول خلاف البصريين والكوفيين في إعراب ضمير الفصل وعدمه ، اختار رأي ابن الحاجب ، حيث قال :

"وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ وذلك لأنها أسماءٌ، فلا تخلو من إعراب ؛ ولهذا استعظم الخليل جعلها فصلاً ، ومن هنا حكم على كاف (ذاك) وشبهه بالحرفية ، وما ذكروه من الوجهين إنما يمتنعان من التأكيد المحض ، والتأكيد هنا مشوب بالفصل، وغير بدعٍ أن يتجدد للشيء أحكامٌ عند خروجه عن بابه، وانتقاله ، ولا تبعد حرفيتها، فيندفع الإشكال" [٢].

---

(١) المحصول ٨٢٧/٢ ، ٨٢٨ .

(٢) المرجع السابق ٨١٧/٢ .

الباب الثاني : مسائل الخلاف

ويشتمل ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مسائل مر ذكرها في الإنصاف .

الفصل الثاني : مسائل لم ترد في الإنصاف ، ولم ينص ابن إياز على أنها مستدركة .

الفصل الثالث : المسائل المستدركة على الإنصاف .

الفصل الأول

مسائل مر ذكرها في الإنصاف

"كلا" و "كلتا" مثنيان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط [١]

ذهب الكوفيون إلى أن "كلا" و "كلتا" مثنيان لفظاً ومعنى ، وأصل كلا "كُلٌّ" فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث ، وألفهما كألف (الزيدان) ، وحذفت نون التثنية منهما لملازمتهما الإضافة .

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، وألفهما كألف (عصاً ورحىً) .

ونص ابن إياز ـ رحمه الله تعالى ـ على الخلاف في المسألة بينهما [٢]، فذكر أنهما مثنيان في المعنى دون اللفظ عند البصريين ؛ لوجهين :

الأول :

أنه يخبر عنهما بالمفرد ، قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٣].

وقال الشاعر :

كِلا أَخَوَيْنَا إِنْ يُرَعْ يَدْعُ قَوْمَهُ ... ذَوِي جَامِلٍ دَثْرٍ وجَمْعٍ عَرَمْرَمِ

كِلا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ كَأَنَّهُم ... أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ [٤]

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٥٩/٢ ، وائتلاف النصرة ٥٥ ، ويراجع : معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، والنكت للأعلم ١٢٣٥/٢ ، واللباب ٣٩٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٧٦١/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٢٧/١ ، والهمع ١٤٤/١ ، ١٤٥ .

(٢) ينظر : المحصول ١٤٣/١ ، ١٤٤ ، وقواعد المطارحة ٣٦٨ ، ٤٥٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ٣٣ .

(٤) البيتان لبعض بني أسد في ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٨٧، وهما بلا نسبة في توجيه اللمع ٢٧١، و ينظر : البيت الأول في المغني لابن فلاح ١/ ٢٧٧، والبيت الثاني في الإنصاف ٣٦١/٢ ، وشرح ديوان =

ولو كان مثنى لوجب تثنية خبره .

والثاني :

أنهما يضافان إلى مضمر التثنية : كقولك : كلاهما ، وكلتاهما ، ولو كانا مثنيين معنى ولفظاً لما أضيفا إلى ذلك [١].

وأما الكوفيون ، فذكر ابن إياز أنهم احتجوا لمذهبهم بوجهين :

أحدهما : قول أبي الدهماء :

في كِلْت رِجْلَيها سُلامى واحِدهْ
كلتاهمـــــا مقرونَـةٌ بزائِـدَهْ[٢]

فإذا كان للمؤنث مفرد، فالمذكر كذلك ؛ لأنه فرعه .

والثاني : أنهما يكونان في الرفع بالألف ، وفي الجر والنصب بالياء ، نحو: جاءني كلاهما ، وكلتاهما ، ورأيت كليهما ، وكلتيهما ، ومررت بكليهما ، وكلتيهما، وهذه حال التثنية [٣].

واعترض ابن إياز على احتجاجهم بقول الراجز السابق،بأن الأصل في (كِلْت)، (كِلْتا) ، إلا أنه حذف الألف للضرورة، وهو يريدها [٤].

=

المتنبي المنسوب للعكبري ١/ ٢٠٢، وذوي جامل دثر: أصحاب إبل كثيرة، وجمع عرمرم: رجال كثيرون، وأغلب: ناب، وضيغم: أسد، وأسود الشرى : مأسدة مشهورة ، قيل: هو طريق في جبل سلمى مليئة بالأُسْد .

(١) ينظر : المحصول ١٤٢/١ ، ١٤٣ .

(٢) ينظر : كتاب الجيم لأبي الدهماء ١٥٠/٣، و معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، والإنصاف ٣٥٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١ ، وشرح الرضي ٩٣/١، وائتلاف النصرة ٥٥ .

(٣) ينظر : المحصول ١٤٣/١ ، ١٤٤ .

(٤) المرجع السابق ١٤٤/١ .

كما قال الشاعر [١] :

فَلَسْتَ بِمُدْرِكٍ ما فات منِّي ٠٠ بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَانِّي[٢]

أراد : بلهفا ، وأمّا "كلا" فلم ينقل أحد الفريقين له مفرداً [٣].

كما اعترض على احتجاجهم بأنه : لو كان الأمر كما ذكرتم لرفعا بالألف على كل حال ، ونصبا وجُرَّ كالمثنى ، وفي أن ذلك مختص بحال الإضافة إلى المضمر دون المظهر دلالة على أنهما غير مثنيين [٤].

ثم قال :

"فإن قيل : و لم اختلف حالهما ، فكانا مع الإضافة إلى المضمر كالمثنى ، ومع الإضافة إلى الظاهر كالمقصور ؟

قيل : اختلف أهل العربية في علة ذلك :

فقال بعضهم: إنهما أشبها (على)، و(إلى) ، و (لدى) بلزومهما الإضافة [٥]، وهذه تقلب ألفاتها ياءات إذا دخلت على المضمر ... وتسلم مع المظهر ...،وقال السيد ابن الشجري [٦] في أماليه : لما كانا مفردين في اللفظ ، ومثنيين في المعنى ،

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) ينظر : الخصائص ١٣٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/٢ ، ٧٢٨، والمحتسب٢٧٧/١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/٣، وشرح الكافية الشافية٢/ ١٠٠٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٩.

(٣) ينظر : المحصول ١٤٤/١ .

(٤) المرجع السابق ١٤٤/١ ، ١٤٥ .

(٥) ينظر هذا القول في : الكتاب ٤١٣/٣ ، والإنصاف ٣٦٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ .

(٦) هبة الله بن علي بن محمد ، أبو السعادات الشريف ضياء الدين ،(ت ٥٤٢هـ) ، له عدة مصنفات ، منها: الأمالي ، والحماسة ، وشرح اللمع ، وما اتفق لفظه واختلف معناه ، وغيرها . ينظر ترجمته في: البلغة ٢٣٥ ، وبغية الوعاة ٣١٣/٢ .

روعي لفظهما مع المظهر ، فأجريا مجرى المقصور في الإعراب بالحركات المقدرة ، وروعي معناهما مع المضمر" [١] [٢].

وفي هذه المسألة أوجز ابن إياز ، وأطال ابن الأنباري ، وأيد كل واحد منهما البصريين .

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن قول البصريين هو الراجح ؛ لأنهما لما كانا مفردين في اللفظ ، ومثنيين في المعنى ، روعي لفظهما مع المظهر ، فأجريا مجرى المقصور في الإعراب بالحركات المقدرة ، وروعي معناهما مع المضمر ، كما ذكر ابن إياز فيما نقله عن ابن الشجري ، والله أعلم .

(١) ينظر : المحصول ١/١٤٥ ، ١٤٦.

(٢) قال ابن الشجري في أماليه ١/ ٢٩٠ : " فالجواب أنهما لما لزمتهما الإضافة ، وقد تجاذبهما الإفراد والتثنية ، فكان لفظهما لفظ المفرد ، و معناهما معنى المثنى ، فتنزل (كلا) في اللفظ منزلة (مِعَى) و (كلتا) منزلة (دِفْلى) بدلالة الإخبار عنهما بالمفرد ، وإعادة الضمير إليهما مفرداً" ، و (المعى) بفتح الميم وكسرها مع القصر: واحد الأمعاء ، و (دفِلى) ، بكسر الدال وسكون الفاء : شجر أخضر مر ، حسن المنظر .

جمع المذكر للذي فيه تاء التأنيث [١].

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المذكر الذي آخره تاء التأنيث يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك كقولهم في (طلْحة) : طلْحون .

وإليه ذهب ابن كيسان[٢]، إلا أنه يفتح اللام ، فيقول : طلَحون (بالفتح) [٣].

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

وأمَّا ابن إياز فذهب إلى أنه لا يقال : طلْحون ، ولا حمْزون ؛ احتراماً لوجود أمارات التأنيث ؛ ولذا لم يصرفا ، وإنما يقال : طلْحاتٌ ، وحَمْزاتٌ ، قال عبيد الله بن قيس الرقيات :

نضَّرَ الله أعظماً دفنوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ[٤]

ونصَّ ابن إياز على أن الكوفيين أجازوا (طَلْحُون) ، و(طَلْحِين) ، ووافقهم في ذلك ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام.

وحجتهم فيما ذهبوا إليه أنَّهم يحذفون التاء ، ثم بعد ذلك يجمعونه [٥].

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٤/١،والتبيين ٢١٩، وائتلاف النصرة ٣٠، ويراجع : الكتاب ٥٧٨/٣ ، والمقتضب ١٨٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٦٣٩/٢ ، واللباب ١٢١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٥ ، وشرح الرضي ٣٧٢/٣ ، والبديع ٩٣/٢ .

(٢) محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، له عدة مؤلفات ، منها : المهذب في النحو ، وشرح الطّوال ، وغيرهما ، ت ٢٩٩هـ ، ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٥٧/٣ ، وإشارة التعيين ٢٨٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٤/١ ، والتبيين ٢٢٢ ، وشرح الرضي ٣٧٢/٣ .

(٤) ينظر : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٨٨/٢، والتخمير ١٩٨/١، والإنصاف ٣٥/١ ، والتبيين ٢٢٠ ، والمساعد ٣٦٧/٢ ، والارتشاف ١٨٤١/٤ ، وائتلاف النصرة ٣٠ ، والخزانة١٠/٨.

(٥) ينظر : المحصول ١٩٨/١ ، ١٩٩ ، وقواعد المطارحة ٣٣ .

وأشار ابن إياز إلى أن بعض المتأخرين أفسد ما ذهبوا إليه بأن قال :

"من حق هذا الجمع أن تستوفى فيه صيغة الواحد ، وهم قد حذفوا التاء الثابتة فيه، ولا يمكن قياسه على جمع التكسير؛ لأن ذلك يسقط فيه حرف من حشو الكلمة، ومن آخرها . ويسقط معه الأصل" (١).

وختم المسألة بأن العين في الجمع قد تحركت بعد أن كانت ساكنة في المفرد؛ للفرق بين الاسم والصفة ، وليس التحريك لأجل الجمع .

ثم بيَّن أن حذف التاء من (طلْحة) ؛ لئلا يجتمع في الاسم علامتان متضادتان، وهما التاء الدالة على التأنيث ، والواو الدالة على التذكير (٢).

وهو ما احتج به البصريون (٣)، يقول الزبيدي : "وقال البصريون : لا يجوز أن يجمع ذلك بالواو والنون ، وهو الأصح ؛ لأن في واحده علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فتجويزه يؤدي إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد ، وذلك ممتنع، ولأنه لم يسمع من العرب جمع هذا الاسم ونحوه إلا بالألف والتاء " (٤).

وأقوى ما احتج به الكوفيون هو : "أن كل ما في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة إذا سمي به رجل يجوز جمعه بالواو والنون إجماعاً ، ولا خلاف أن ما في آخره ألف تأنيث أشد تمكناً مما في آخره التاء" (٥).

وقد رده البصريون بأننا أجمعنا على جواز جمع ما في آخره ألف التأنيث بالواو والنون ؛ لأنها يجب قلبها إلى بدل ، لأنها صيغت عليها الكلمة ،فنزلت منزلة بعضها،

---

(١) ينظر : المحصول ١٩٩/١.

(٢) المرجع السابق ١٩٩/١ ، ٢٠٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٥/١ ، والتبيين ٢١٩ ، وائتلاف النصرة ٣٠ .

(٤) ائتلاف النصرة ٣٠ .

(٥) المرجع السابق .

فلم تفتقر إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع ، بخلاف التاء ، فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ؛ لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، فجيء بعلامة تأنيث الجمع عوضاً من التاء المحذوفة [١].

في هذه المسألة لم يضف ابن إياز على ما ذكره ابن الأنباري، وجاء أسلوب ابن إياز مختلفاً عنه .

ومن الملاحظ في هذه المسألة أن دليل الكوفيين قوي ، ولاسيمّا الأخير ؛ إلا أن قول البصريين فنّد هذا المذهب ، وهو أنه لم يسمع من كلام العرب جمع هذا الاسم إلا بالألف والتاء ، ومن هذا يتبين لي أن قول البصريين أقوى حجّة، والله أعلم.

.....

(١) ينظر : الإنصاف ٣٦/١ .

ضمير الفصل (١)

اختلاف العلماء في اسمه هل هو عماد أو فصل ؟ ، خلاف اصطلاحي ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وأما اختلافهم في إعرابه وعدمه فهو محل النظر في المسالة ، وكلام ابن إياز – رحمه الله– أكثر استيفاء للأقوال من كلام ابن الأنباري –رحمه الله– ، حيث ذكر قول الخليل ، وقول ابن الحاجب ، والله أعلم .

الخلاف في المسألة :

ذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً ؛ لفصله بين المبتدأ والخبر ، ولا موضع له من الإعراب ، ونسب ابن إياز هذا الرأي إليهم (٢).

وذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً ، وله موضع من الإعراب ، فحكمه حكم ما قبله ، أو بدل ما قبله ، وعزا ابن إياز هذا الرأي إليهم(٣)، وذكر أنه اختيار ابن الحاجب (٤)؛ لأنه جار مجرى التوكيد .

وذكر أن النحاة أفسدوا هذا بوجهين :

الأول : أن اللام تدخل عليه، ومن كلامهم: (وإن كنا لنحن الصالحين) (٥)،

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٥٧٩/٢ ، وائتلاف النصرة ٦٧ ، ويراجع : الكتاب ٣٨٩/٢ ، والمقتضب ١٠٣/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/١ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٦٧٠/١ ، والإرتشاف ٩٥٠/٢ .

(٢) ينظر : المحصول ٨١٦/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٠/١ ، ٤٧١ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٠٧/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٩٠/٢ – ٣٩١ .

ومعلوم أن اللام لا تدخل على المؤكَدَّ .

والثاني : أن الضمير لا يكون تأكيداً للظاهر [١].

واختار ابن إياز في هذه المسألة رأي ابن الحاجب ، حيث قال :

"وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ وذلك لأنها أسماءٌ، فلا تخلو من إعراب ؛ ولهذا استعظم الخليل [٢]جعلها فصلاً ، ومن هنا حكم على كاف (ذاك) وشبهه بالحرفية ، وما ذكروه من الوجهين إنما يمتنعان من التأكيد المحض ، والتأكيد هنا مشوب بالفصل، وغير بدعٍ أن يتجدد للشيء أحكامٌ عند خروجه عن بابه، وانتقاله ، ولا تبعد حرفيتها ، فيندفع الإشكال" [٣].

ويمكن أن أشير إلى أن سيبويه –رحمه الله – أورد في الكتاب وجهين لضمير الفصل :

الوجه الأول :

أنه لا محل له من الإعراب ، وذلك خلافاً لقوم جعلوه صفةً .

يقول سيبويه : "واعلم أن ما كان فصلاً ، لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قولك : حسبت زيداً هو خيراً منك ، وكان عبد الله هو الظريف ، وقال الله عز وجل : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [٤].

وقد زعم ناس أن (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي

---

(١) ينظر : المحصول ٨١٦/٢ ، ٨١٧ .

(٢) قال في الكتاب ٣٩٧/٢ : "وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة "ما" إذا كانت ما لغواً ؛ لأن هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس ، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما و إنما" .

(٣) المحصول ٨١٧/٢ .

(٤) سورة سبأ ، الآية : ٦ .

يجعلها ههنا صفة للمظهر" [١].

وقد أيَّد ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه حيث قال : "فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب ، ويؤيد ذلك عدم تغيره لما قبله ، كقولك : زيدٌ هو الفاضل ، وعلمت زيداً هو الفاضل ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت : علمت زيداً إياه الفاضل" [٢].

وأما الوجه الثاني :

الذي ذكره سيبويه فهو أن له محلاً من الإعراب ، يقول : "فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك،وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها[٣]: ﴿ **مَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِونَ** ﴿٧٦﴾ ﴾ [٤].

وقال الشاعر قيس بن ذريح :

تُبَكِّـي عَلَـى لُبْنَـى وَأَنْـتَ تَرَكْتَهَـا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ [٥][٦].

حيث استعمل (أنت) هنا مبتدأ، و"رفع (أقدر) على الخبر ، ولو كانت القوافي منصوبة لنصب ؛ لأنه من النكرات المقاربة للمعرفة ، والمعنى : أقدر منك الآن" [٧].

والذي أرجحه أن هذا الضمير له محل من الإعراب ، والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٦٩ .

(٣) (الظالمون) بالرفع، وهي قراءة عبدالله بن مسعود وأبي زيد الأنصاري. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٣٧، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٢٧.

(٤) سورة الزخرف، الآية : ٧٦.

(٥) ينظر: ديوان قيس بن ذريح ٨٦ ، والكتاب٢/٣٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٢ .

(٦) الكتاب ٢/٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٧) النكت للأعلم ١/٦٧٥ .

الحروف التي وضع الاسم عليها في "ذا" و"الذي" (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في "ذا" و"الذي" الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما (٢).

وذهب البصريون إلى أنها كلها اسم (٣).

وقد نصَّ ابن إياز ـ رحمه الله تعالى ـ على أن الياء في "هذي" عين الكلمة ، وأشار إلى أن مذهب الكوفيين هو أن الاسم الذال ، والألف زائدة ؛ لتكثير الكلمة؛ فلذلك قام حرف التثنية مقامها في (ذَانِ) ، و (ذَيْنِ) ، لما حذفت (٤) .

ونص على أن ابن يعيش الحلبيّ قال : ويؤيده أنهم قالوا : لو سمّينا بـ (ذا) ، لقيل : (هذا ذاءٌ) ، فزيدت ألف أخرى ، فالتقى ألفان ، فقلبت الأخيرة همزة ، وهذا كما لو سمينا بقولك : (لا) لقلنا : (لاءٌ) ، ولو كان لامها ياء لقيل : (ذايٌ) ، كقولك : (رايٌ) ، و (زايٌ) (٥).

واختار رأي ابن يعيش ، حيث قال بعد أن ذكر رأيه : " وهذا هو الذي أراه؛ لوجهين :

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٥٥١/٢ ، وائتلاف النصرة ٦٥ ، ويراجع : التخمير ١٨٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٣ ، والارتشاف ٩٧٤/٢ ، والجنى الداني ٢٣٨ ، وتوضيح المقاصد ٤٠٦/١ ، والهمع ٢٨٣/١ . .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٥١/٢ ، وشرح الرضي ١٧/٣ .

(٣) ينظر : ائتلاف النصرة : ٦٥ .

(٤) ينظر قول الكوفيين في: المحصول ٢/ ٨٢٧، ٩٥٤.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٨٢٨ ، ويراجع : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٧ .

الأول : أنه يلزم على القولين المذكورين توالي إعلالين ، حذف اللام ، وإبدال العين ، وذلك مرفوض في الأسماء المتمكنة التي يجوز التصرف فيها ، فما الظن بالأسماء المبنية الجارية مجرى الحروف .

والثاني : أن أسماء الإشارة ، حالتها متوسطة بين الظاهرة والمضمرة ؛ فلقربها من الظاهرة جاز تصغيرها ، وتثنيتها ؛ ولقربها من المضمرة جاز أن تكون ثنائية" [١] .

تعقيب :

احتج البصريون لمذهبهم "بأنه لا يجوز أن يكون الاسم ساكناً متحركاً ، ولأن كل واحد منهما كلمة واحدة منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز أن يبنيا على حرف واحد" [٢].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن الألف والياء في "ذا" ، و "الذي" يحذفان في التثنية نحو : قام ذانِ ، ورأيت ذيْنِ ، ومررت بذينِ ، فلو كانا أصلين لما حذفا ، ولوجب أن يقال في التثنية "الذِيَان" كما يقال : العَمِيَانِ ، و "الَّذِيُونَ" كما يقال : العميين ، وأن تقلب الألف في تثنية "ذا" ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف في تثنية "الذي ، وذا" دل على أنهما زائدان لا أصلان ، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل منهما على حرف واحد [٣].

واستدل الكوفيون على أن الذال أصلها السكون ، بقول الشاعر [٤] :

فلم أرَ بيتاً كان أحسنَ بَهْجةً من اللَّذْ له مِنْ آل عزَّةَ عامرُ[٥]

---

(١) المحصول ٢/ ٨٢٨ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة ٦٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٥١/٢ .

(٤) لم أقف على اسمه.

(٥) البيت في : الإنصاف ٥٥٢/٢ ، والهمع ٢٨٤/١ .

وقول الراجز [١]:

فَظَلْتُ في شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدا

كَاللّذْ تَـزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدا[٢]

وقد ردَّ المانعون ما استدل به المجوزون لمذهبهم فقالوا : إن "ذان" و"اللذان" صيغة مرتجلة للتثنية ، وليس فيهما تثنية على حد قولهم: زيد وزيدان وعمرو وعمران، ولو كان فيهما تثنية ، لوجب أن يجوز دخول الألف واللام كما يقال : الزيدان والعمران ، يقال : الْذَان و اللَّذَان ، فلما لم يجز دخول الألف واللام عليهما ، دل على أنه صيغة مرتجلة للتثنية في أول أحواله بمنزلة "كلا" وكذلك حكم كل اسم لا يقبل التنكير[٣].

وأما ما استدلوا به على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الراجز [٤]:

فظلت في شرٍّ من اللَّذْ كيدا

كاللَّذْ تزبَّى زُبيةً فاصِطيـــدا

فقد رده البصريون بأنه : لا يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون ، ولو جاز ذلك لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخرى، فقد ورد فيها أربع لغات: إحداها "الّذِيْ" بياء ساكنة وهي أفصح اللغات ، والثانية "الذِيّ" بياء مشدَّدة ، والثالثة : اللَّذِ بكسر الذال ، والرابعة : "اللَّذْ" بسكون الذال ، والأخيرة

---

(١) رجل من هذيل.

(٢) الرجز في:شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٣، والإنصاف ٥٥٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣ ، وشرح الرضي ١٨/٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٥٤/٢ .

(٤) سبق تخريجه .

أقل في الاستعمال من "الذي" وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى ألا يعتبر الأقل [١].

وابن إياز في هذه المسألة لم يضف على ما ذكره ابن الأنباري .

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن قول البصريين هو الراجح ؛ لأنه لا يجوز أن يكون الاسم ساكناً متحركاً ، ولأن كل واحد منهما كلمة واحدة منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أن يبنيا على حرف واحد كما ذكر الزبيدي [٢]، والله أعلم .

(١) ينظر : الإنصاف ٢/٥٥٥ ، ٥٥٦ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة ٦٥ .

رافع المبتدأ والخبر (١)

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الخبر فاختلفوا فيه :

فذهب بعض البصريين إلى أن رافعه الابتداء ، وهو مذهب سيبويه ، يقول :

"إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر قد رفعه الأول ، وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام " (٢) ، ووافقه ابن مالك (٣).

وذهب بعض البصريين إلى أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وهو مذهب المبرد في أحد قوليه ، يقول :

"والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر" (٤).

وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالابتداء فقط، وهو قول الأخفش (٥)، والرماني(٦)، وغيرهما .

وقد نص ابن إياز –رحمه الله تعالى– على أن أئمة البصرة ذهبوا إلى أن رافع المبتدأ الابتداء ، وهو معنى،وأنهم اختلفوا في معنى الابتداء ، فذهب بعضهم إلى أنه هو

---

(١) تنظر المسالة في : الإنصاف ٣٨/١ ، والتبيين ٢٢٤،وائتلاف النصرة ٣٠ ، ويراجع : الكتاب ٤٠٦/١ ، والمقتضب ١٢٦/٤ ، والأصول ٥٨/١ ، والتبصرة والتذكرة ١٠٠/١ ، والمقدمة الجزولية ٩٣ ، واللباب ١٢٦/١ ، والهمع ٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤٠٦/١ ، ١٢٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٦٩/١ .

(٤) المقتضب ١٢٦/٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٩/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ .

(٦) ينظر : المساعد ٢٠٥/١ .

التعري ، وإسناد الخبر [١].

ونقل عن عبد القاهر الجرجاني قوله : إنه مجموع التعري والإسناد [٢].

ثم نبّه ابن إياز إلى أن العامل عند هؤلاء مركب من عدمي ، وهو التجرد، ووجودي، وهو الإسناد .

يقول : "وهنا تنبيه ، وهو أن العامل عند هؤلاء مركب من عدمي ، وهو التجرد ، ووجودي ، وهو الإسناد ، فقيل : إنه ضعيف من قبل أن التجرد عدم ، وعدم العامل لا يكون عاملاً ... والإسناد لا يصح أن يكون عاملاً ؛ لأنه لا يتحقق إلا بين أمرين ، فهو متأخر عنهما ، والمتأخر عن الشيء لا يكون عاملاً فيه ، وإذا بطل أن يكون كل واحد منهما عاملاً ، بطل أن يكون مجموعهما عاملاً ؛ لأنه ليس أمراً زائداً عليهما" [٣].

وأما رافع الخبر ، فذكر ابن إياز أنه الابتداء ، وهو اختيار صاحب الفصول[٤]، والجزولي [٥]، والزمخشري [٦] ؛ وذلك لأن الابتداء يقتضيهما ، فليس عمله في أحَدِهِمَا بأولى من الآخر[٧] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤١/١ ، وشرح الرضي ٢٢٧/١ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

(٢) ينظر : المحصول ١/ ٥٥٨ ، ويراجع : المقتصد ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ .

(٣) المحصول ٥٥٩/١ .

(٤) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي ١٩٨، وصاحب الفصول هو يحيى بن عبدالمعطي الزواوي المغربي أبي الحسين زين الدين، صاحب الألفية المنسوبة إليه (ت ٦٢٨هـ) ينظر ترجمته في :إنباه الرواة ٤/ ٤٤ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٢.

(٥) ينظر : المقدمة الجزولية ٩٣، والجزولي: والجزولي: عيسى بن عبدالعزيز بن يَلَلْبَخْت أبو موسى الجزولي المغربي، من تصانيفه: المقدمة الجزولية، وشرح على أصول ابن السراج، وغيرها، ت (٦٠٧هـ)، ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨، وبغية الوعاة ٢٢٧/٢.

(٦) ينظر : المفصل ٤٣ .

(٧) ينظر: المحصول ١/ ٥٦٠.

ولم ينص ابن إياز على مذهب الكوفيين في هذه المسألة ، ولم يرجح أحد المذهبين، وإنما اكتفى بعرض المسألة بشكل مختصر ، وجاءت طريقته في هذه المسألة مختلفة عن ابن الأنباري حيث نقل عن عبد القاهر الجرجاني ، والجزولي .

ومن الجدير بالذكر أن الأنباري ردَّ قول الكوفيين : إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحدٍ منهما لا بد له من الآخر ولا ينفك عنه ، وذلك بقوله : "إن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال ؛ وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول" (١).

فائدة :

يقول د. محمد فوزي فيض الله :

"بقي أن نعلق على قول من قال من النحاة : "إن هذا الخلاف في المدارس النحوية لا طائل تحته ، كابن عقيل ، أو أنه لفظي ، كالأشموني وغيره؛ فنقول : نص العلامة الشيخ الخضري على أنه يترتب على هذا الخلاف : صحة عطف المفردات في نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ جالسٌ ، إذا قلنا : إن العامل في الجزئين الابتداء ، دون باقي الأقوال ؛ لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين" (٢).

ويبدو لي أن أعدل هذه المذاهب ما ذهب إليه بعض البصريين ، وهو مذهب سيبويه ، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة ، كما ذكر ابن مالك (٣)،والله أعلم .

---

(١) الإنصاف ١/٤٠ .

(٢) مجلة كلية اللغة العربية ، العدد الرابع ١٣٩٤هـ، بحث بعنوان : (الأنباري من خلال كتابه الإنصاف) ص٢١٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٧٠ .

تقدم الخبر على المبتدأ (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ، فالمفرد نحو : قائم زيد ، والجملة نحو : أبوه قائم محمد .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز ذلك .

يقول سيبويه : "وزعم الخليل –رحمه الله – أنه يستقبح أنْ يقول : قائم زيد ؛ وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدماً ، ويكون زيد مؤخراً ، وكذلك الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً ، وهذا عربي جيد ، وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجلٌ عبد الله" (٢).

وفي هذه المسألة نصَّ ابن إياز –رحمه الله تعالى– على مذهب البصريين والكوفيين، وما يمكن الوقوف عنده هو علّة منع الكوفيين لتقديم الخبر على المبتدأ ، لما فيه من تقديم المضمر على الظاهر ، وذلك أن في "قائم" ضميراً ، فإذا تقدم على المبتدأ لزم منه ذلك (٣).

وقد وجه هذا الرأي ابن إياز بقوله :

"والجواب أن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمنع منه إذا تقدم لفظاً ومعنى، نحو: ضرب غُلامُهُ زيداً ، فإذا تقدم لفظاً ، والنية به التأخير كان جائزاً ، ألا ترى إلى جواز:

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٥٦/١ ، والتبيين ٢٤٥ ، وائتلاف النصرة ٣٣ ، ويراجع : الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ١٢٧/٤ ، والأصول ٥٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ ، والتبصرة والتذكرة ١٠١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١ .

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٣) ينظر : المحصول ٥٨١/١ .

ضرب غلامَه زيدٌ ، نظراً إلى أن الأصل : ضرب زيدٌ غلامَه ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ [١]. والهاء في (نفسه) عائدة إلى (موسى) ، وإن كان متأخراً عنه ؛ لأنه في حكم التقديم ، حيث كان فاعلاً ، ومثله المثل : في أكفانه لف الميت[٢]، والتقدير : لُفّ الميتُ في أكفانه، وكذا قولهم: في بيته يُؤْتى الَحَكَم، أي : الحكم يؤتي في بيته" [٣][٤] .

ويتراءى لي أن ابن إياز –رحمه الله تعالى– اطلع في هذه المسألة على كلام ابن الأنباري ، والعكبري –رحمهما الله تعالى – ويوجد تشابه كبير بين توجيه ابن إياز السابق لقول الكوفيين وتوجيه العكبري ، ولعلّ ذلك يعود إلى إطلاعه على ما كتبه أبو البقاء، وربّما جاء من باب توافق الفكر.

وبعد عرض الأدلة يتبين لي أن الراجح في المسألة قول البصريين : يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأنه جاء كثيراً في كلام العرب ، والله أعلم.

---

(١) سورة طه ، الآية : ٦٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٦/١ ، والتبيين ٢٤٨ ، ٣٨٥ .

(٣) ينظر : كتاب الأمثال لأبي فيد السدوسي ٤٧ ، والدرة الفاخرة ٤٥٦/٢ .

(٤) المحصول ٥٨٢/١ .

تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ (١)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، نحو : زيدٌ أخوك ، وإليه ذهب الرماني من البصريين (٢).

وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .

وأجمعوا على أن خبر المبتدأ إذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة به أنه يتضمن الضمير ، نحو : زيد قائم ، وعمرو حسنٌ (٣).

وقد ذكر ابن إياز ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الإجماع أثناء تناوله للمسألة ، فقال : "اعلم أن الخبر على ضربين : الأول : ما يتحمل الضمير بلا خلاف ، وهو ما كان مشتقاً من الفعل ، نحو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ونحو ذلك ، كقولك : زيدٌ ضاربٌ ، وعمروٌ مضروبٌ ، ومحمدٌ حسنٌ " (٤).

ونصَّ على أن الخلاف في الضرب الثاني وهو مالا يتحمل الضمير، وذلك إذاكان الخبر اسماً محضاً غير مشتق ، كقولك : زيدٌ أَخُوكَ ، وعمروٌ غُلامُكَ .

وذكر أن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يتحمل الضمير ؛ لأنه لا عُلْقَةَ بينه وبين الفعل.

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٤٨/١ ، والتبيين ٢٣٦ ، ويراجع : الأصول ٧٠/١ ، واللباب ١٣٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ ، والمساعد ٢٢٧/١ ، والارتشاف ١١١٠/٣ ، والمقاصد الشافية ٦٤٥/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٨/١ ، واللباب ١٣٦/١ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٨٢٦/٢ ، والمقاصد الشافية ٦٤٥/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٤٨/١ ، والتبيين ٢٣٦ .

(٤) المحصول ١/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

وأمّا الكوفيون فقالوا : إنه يتحمل الضمير؛ لأنه في معنى المشتق ، فـ (أخوك) في قولك : زيد أخوك ، في معنى مؤاخيك ، و(غلامك) في قولك : عمرو غلامك ، في معنى خادمك [١].

واختار ابن إياز مذهب البصريين ، فقال :

"والصحيح الأول ؛ لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ ، لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من الاشتقاق ، ولفظ الفعل ، وهذا غير موجود هنا ، وفيه نظر" [٢].

وممن اختار رأي البصريين ابن يعيش ، حيث قال :

"أما القسم الثاني : وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار ، وذلك إذا كان الخبر اسماَ محضاً غير مشتق من فعل ، نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك ، فهذا لا يحتمل الضمير ؛ لأنه اسم محض عارٍ من الوصفية ، والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدم وصفه من الأخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره [٣].

وقفة :

ذكر ابن مالك أن القول بتحمل الخبر الجامد المحض ضمير المبتدأ هو قول الكسائي في المشهور عنه ، واستبعد ابن مالك هذا القول على إطلاقه ، ذاهباً إلى أن الكسائي قد حكم بذلك في خبر جامد عرف لمسماه معنى لازم ، كالإقدام والقوة للأسد .

يقول: "وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض كقولك : هذا زيدٌ، وزيدٌ أنت، وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائي دون تقييد ، فعندي

(١) المحصول ١/ ٥٦٧، ٥٦٨.
(٢) المرجع السابق١/٥٦٨ .
(٣) شرح المفصل١/٨٨ .

استبعاد في إطلاقه ؛ إذ هو مجرد من دليل ، ومقتحمٌ بقائله أوعر سبيل ، والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم ، لا انفكاك عنه ، ولا مندوحة منه ، كالإقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور ، وأمكن أن يقال معذور ، وإلا فضعف رأيه في ذلك بين ، واجتنابه متعين " [١].

ولعلّ ابن مالك – رحمه الله تعالى – يلتمس العذر للكسائي ، وإلا فهذا ما يسمى المؤول بالمشتق ، والخلاف في الخبر إذا كان اسماً محضاً ، كما ذكر الأنباري[٢]، والعكبري [٣].

ـ وفي هذه المسألة اختصر ابن إياز ما ذكره الأنباري ، ولم يأت بجديد يستحق الوقوف عنده .

وبعد : فيبدو لي أن رأي البصريين هو القول الراجح ، فالخبر إذا كان اسماً محضاً غير مشتق ، فإنه لا يحتمل الضمير ؛ لأنه لا عُلْقَةَ بينه وبين الفعل، والله أعلم .

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٧/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٨/١ .

(٣) ينظر : التبيين ٢٣٦ .

تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها [١]

اختلف النحويون في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها ، فذهب الكوفيون إلى الجواز مطلقاً ، وإليه ذهب ابن كَيْسَان [٢].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إذا كان النفي بـ (ما) ، والجواز مع غيرها من حروف النفي ، وإليه ذهب الفراء [٣]، ووافقهم ابن مالك [٤].

وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام عليها" ؛ لأن "ما" مصدرية، وما في المصدر لا يتقدم عليه [٥].

وقد نص ابن إياز –رحمه الله تعالى – على مذهب البصريين والكوفيين ، وابن كيسان ، وأيَّدَ مذهب البصريين ، وذكر علة منع تقديم خبر (ما زال) عليها ، حيث قال : " وقولك : قائماً ما زال زيدٌ لا يجوز عند أهل البصرة ؛ لأن أولها حرف النفي، والنفي لا يتقدم عليه ما كان في حيزه ، ومن هنا امتنع : (زيداً ما ضربت) ، إذا جعلته مفعولاً لهذا الفعل ، والنفي في هذا كالاستفهام ؛ لأن كل واحد منهما له أول الكلام وصدره" [٦].

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٢٦/١ ، والتبيين ٣٠٢ ، ويراجع : شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ ، والارتشاف ١١٧٠/٣ ، والهمع ٨٩/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٢٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ ، والارتشاف ١١٧٠/٣ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١٢٦/١ .

(٦) ينظر : المحصول ٤٠٥/١ ، ويراجع: قواعد المطارحة ٦٧، ٦٨.

وهذا ظاهر كلام البصريين [١].

وأما حجة الكوفيين : فهي السماع والقياس .

فمن السماع قول المعلوط بن بدل القريعي :

ورَجِّ الفَتَــى للخَيْــرِ مــا إنْ رأيتَــهُ ٠٠ علــى الــسِّنِّ خَيْـراً لا يـزالُ يَزيـدُ[٢]

أراد : لايزالُ يزيدُ خيراً ، فنصب "خيراً" بـ"يزيد" ، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه [٣].

وأمّا القياس : فهو أن "ما زال" فعل مثبت فجاز تقديم خبره عليه كـ "كان" وذلك من وجهين :

أحدهما :

أن "زال" معناه : فارق ، وهي تحمل معنى النفي ، و "ما" حرف للنفي ، فلمّا دخل النفي على النفي صار إيجاباً ، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت : "انتفى الشيء" ، كان ضداً للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي نحو: "ما انتفى" صار موجباً ؛ فدل على أن النفي إيجاب [٤].

والثاني :

كما يجوز تقديم الخبر في "كان" عليها، يجوز تقديم الخبر في (ما زال) كذلك ، إذ معنى "ما زال" الإيجاب ؛ بدليل عدم دخول حرف الاستثناء "إلا" على أخبار هذه

---

(١) ينظر : الإنصاف ١٢٦/١ ، والتبيين ٣٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧ ، والارتشاف ٢٧/٢.

(٢) البيت في : الكتاب ٢٢٢/٤ ، والأصول ٢٠٦/٢ ، وأمالي بن الشجري ١٤٨/٣ ، والتبيين ٣٠٣ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٨ ، و التبيين ٣٠٤ .

(٤) الإنصاف ١٢٦/١ ، والتبيين ٣٠٤ .

الأفعال ، كما امتنع ذلك مع خبر "كان" وأخواتها ، ومن هنا فلا تقول : ما زال زيدٌ إلا كريماً ، كما لا يجوز : كان زيدٌ إلا كريماً [١].

وقد رد المانعون ما احتج به الكوفيون بما يأتي :

أن البيت السابق لنا فيه ثلاثة أجوبة :

أحدهما : أنَّ "خيراً" منصوب بفعل محذوف لا بـ "يزيد" هذه ، بل هذه مفسرة للناصب ، كما يكون ذلك في باب المصادر والموصولات .

والثاني : أن الذي في البيت "لا" و "لا" ليست أصلاً في هذا الباب ، وكذلك "لم" وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف "ما" فإنها الأصل في النفي ، وهي أم بابه ، فالنفي فيها آكد .

والثالث : أن ذلك من أحكام الشعر ، لا أحكام الاختيار[٢].

وأمّا القول بأن النفي لما انتقض صار إيجاباً فجرت مجرى "كان" فما المانع من التقديم ؟

فأجاب عنه ابن إياز بقوله :

"لما كان حرف النفي موجوداً ، وله صدر الكلام ، روعي ذلك فامتنع التقديم، قال الله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾ [٣].

فأدخل الباء في الإيجاب ، ولا يجوز زيادة الباء في الإيجاب ؛ لأن هذه الباء إنما تجيء لتأكيد النفي ، لكن لما كان لفظ الفعل الدال على النفي موجوداً اسْتُجِيْزَ إدخالها"[٤].

---

(١) الإنصاف ١٢٦/١ ، والتبيين ٣٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ .

(٢) ينظر : التبيين ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٣) سورة القيامة ، الآية : ٤٠ .

(٤) المحصول ٤٠٥/١ .

تعقيب :

قياس (ما زال) وأخواتها على (كان) يمكن الإجابة عنه : بأن المعتبر في التقديم هو اللفظ لا المعنى ، يقول ابن مالك بعد – أن عزى هذا القول لابن كيسان – : "وهذا الذي اعتبره ضعيف ؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم ؛ ولذلك استصحب للاستفهام في نحو : علمت أزيد ثم أم عمرو ، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير" (١).

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن قول البصريين هو الراجح ؛ لأن "ما" للنفي ، والنفي لا يتقدم عليه ما كان في حيزه ؛ لأن له صدر الكلام ، والله أعلم .

(١) شرح التسهيل ٣٥١/١ .

اللام الأولى في (لعل) هل هي أصلية أم زائدة ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في (لعل) أصلية .

وقال البصريون : إنها زائدة .

وقد عرض ابن إياز –رحمه الله تعالى– المسألة ، ونصَّ على أن الكوفيين وابن الأنباري ذهبوا إلى أنها أصل ؛ لثلاثة أوجه :

الأول : أن الزيادة تصرُّف ، والحروف بعيدة من ذلك .

والثاني : أن وضع الحروف للاختصار ، والزيادة تنفي ذلك .

والثالث: أن لام الابتداء تدخل عند بقاء الابتداء ، وقد زال مع (لعلّ) (٢) .

وذهب ابن إياز إلى أن مجيئها بغير (لام) لا يمنع أصالتها حيث قال :

"لا يقال : مجيئها بغير لام يمنع أصالتها ؛ إذ الحرف لا يليق به الحذف ؛ لأنا نجيب بشيئين :

الأول : أن ذلك لغة فيها .

والثاني : أن الحذف راجح في الحروف ، والزيادة مرجوحة ؛ وذلك لتناسب الحذف والاختصار المطلوب منها " (٣) .

و لم يناقش ابن إياز رأي البصريين والكوفيين ، و لم يؤيد أحدهما .

وقد احتج البصريون لزيادة اللام الأولى في (لعلّ) ، بأدلة منها :

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٧٧/١ ، والتبيين ٣٥٩ ، وائتلاف النصرة ١٧٣ ، ويراجع : المقتضب ٧٣/٣ ، والتخمير ٧٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٨ ، وشرح الرضي ٣٧٤/٤ ، ورصف المباني ٣٢٢ ، والارتشاف ١٢٨١/٣ ، والجنى الداني ٥٧٩ ، والهمع ١٥٣/٢.

(٢) ينظر : المحصول ٥٩٨/١ .

(٣) المرجع السابق .

– أن العرب يستعملونها كثيراً في كلامهم مجردة من اللام ، كما في قول الأضبط بن قُريعٍ السعدي :

لا تُهِـــينَ الفَقِـــيرَ عَلَّـــكَ أَنْ تَرْكَـعَ يَومَـاً والـدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ (١)

وقول العُجَيْر السَّلُولي :

لَـكَ الخَيْـرُ عَلِّلْنَـا بِهَـا عَـلَّ سَـاعَةً تَـمُرُّ وسَهْواءٌ مـن اللَّيْـلِ يَـذْهَبُ (٢)

أراد : لعلَّ ، فاستعمالهم لها مجردة من "اللام" دليل على أنها زائدة (٣) .

– وأنّ "علَّ" ثلاثة أحرف ، وأصل الباب "إنَّ" و"أنَّ" وهما على ثلاثة أحرف وهذا يونس بكون "علّ" ثلاثيةً قياساً عليها (٤) .

وذهب الجوهري إلى أن أصلها : عل ، واللام في أولها زائدة (٥) .

ويلاحظ أن ممن قال بأصالتها الإمام السيوطي –رحمه الله– ، ونص على أنه مذهب الجمهور ، حيث قال :

"والجمهور على أن لعل بسيطة ، ولامها أصل حكاه في البسيط عن الكوفيين وأكثر النحويين ، وقيل : مركبة من عل ، واللام زائدة " (٦) .

قلت – وبالله التوفيق – : إن العكبري –رحمه الله– قد أجاد نقاش هذه المسألة، وأبدع في عرضها أكثر من غيره (٧) ، واستطرد ابن إياز بما لا يخدم المسألة ، وأما ابن

---

(١) ينظر : الكامل ٦٦٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٦/٢ ، والإنصاف ١٧٩/١ ، والهمع ١٥٣/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٧٨/١ ، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب .

(٣) ينظر : الإنصاف١٨١/١ .

(٤) ينظر : التبيين ٣٥٩.

(٥) ينظر : الصحاح (مادة : لعل) .

(٦) الهمع ١٥٣/٢ .

(٧) ينظر : التبيين ٣٥٩ .

الأنباري –رحمه الله– فقد ناقشها في إسهاب ونفس طويل –كعادته– ،و رجح رأي الكوفيين ، حيث قال : "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون" (١) .

ويظهر لي أن الأرجح اختيار العكبري وهو أن "لعلَّ" و "علّ" لغتان لا يحكم في إحداهما بالزيادة ولا بالحذف، ويدل على ذلك تعدد اللغات في " لعل" وقد قالوا : "لعلّ" ، "علَّ" و "عَنَّ" ، و "غَنَّ" و "لَعَنَّ"، و"لغنَّ" (٢) ، والله أعلم .

.....

(١) ينظر : الإنصاف ١٨١/١ .

(٢) ينظر : التبيين ٣٦١ .

رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة (١)

ذهب الكوفيون إلى أن "إنَّ" وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو : إنَّ زيداً قائمٌ .

وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .

ونصَّ ابن إياز – رحمه الله تعالى- على مذهب البصريين ، وتمسكهم بأشياء :

– منها أن النحاة أجمعوا على أنها عملت في الأول فوجب أن تعمل في الثاني بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر .

– ومنها أن (كأنَّ)، و(لعلَّ)، و (ليت) تنصب الحال ، وتعمل فيها ، تقول:

كأنَّ زيداً أسدٌ مُقْدِماً ، فناصبها (كأنَّ) ، ومعلومٌ أن الحال فضلة ، فإذا عملت في الحال كان عملها في الخبر أولى ؛ لأنه عمدة .

– ومنها أنه زال معنى الابتداء مع (كأنَّ) ، و(ليت) ، و(لعلَّ) ، فكيف يرتفع خبرها بما يرتفع به خبر المبتدأ .

ثم عقب على ذلك بأن للخصم أن يقول : الدليل الأول غير مسلم ؛ لأن منصوب (كان) عندنا إنما هو منصوب على الحال ، وليس مخبراً عنها ، ولئن سلَّمنا أن منصوب (كان) خبرها ، لكن جاز ذلك فيها لأصالتها ، وتمكنها ، وهذه الحروف غير متمكنة ، فلا تعمل في الخبر .

وأمّا الدليل الثاني فغير مسلم ؛ فإن الحال فضلة شبيهة بالظرف ، فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ، فلا يلزم من عملها في الحال عملها في الخبر .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٤٤/١، والتبيين ٣٣٣ ، وائتلاف النصرة ١٦٦ ، ١٦٧، ويراجع : الكتاب ١٤٧/٢ ، والأصول ٢٣٠/١ ، ٢٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١ ، وشرح الرضي ٢٨٨/١ ، والمساعد ٣٠٧/١ ، والمقاصد الشافية ٣٠٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٥/٢ .

وأما الدليل الثالث فهو على أصلكم ، وهو أن العامل في المبتدأ الابتداء .

وأما على أصلنا فلا ؛ لأن كل واحد من المبتدأ والخبر رافع لصاحبه [١].

فهو لم يؤيد آراء أحد الفريقين ، وإنما اكتفى بعرض آراء البصريين ، وما يمكن أن يرد به الكوفيون .

وجاء ابن إياز في هذه المسألة متأثراً بابن الأنباري ، وناقلاً عنه فلم يضف في المسألة شيئاً جديداً .

ويتراءى لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الصواب؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ، وما ذهب إليه الكوفيون يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة كما ذكر ابن الأنباري[٢].والله أعلم.

.....

(١) ينظر : المحصول ٥٨٧/١ ، ٥٨٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٥٠/١ .

العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر .

واختلفوا بعد ذلك ، حيث ذهب الكسائي إلى جوازه على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل "إنَّ" أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : "إن زيداً وعمروٌ قائمان ، وإنك وبَكْرٌ منطلقان" .

وذهب الفراء إلى أن ذلك لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.

وقد عرض ابن إياز –رحمه الله تعالى– هذه المسألة ، واكتفى بذكر رأي البصريين والكوفيين مجردين دون نقاش للمسألة ، أو الترجيح لأحد المذهبين(٢).

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾(٣).

وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع "إن" قبل تمام الخبر ، وهو قوله تعالى : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾(٤).

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٥١/١ ، والتبيين ٣٤١ ، وائتلاف النصرة ١٦٧، ويراجع : الكتاب ١٥٥/٢ ، والأصول ٢٥٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١٠/١ – ٣١٢ ، والتخمير ٥٤/٤ .

(٢) ينظر : قواعد المطارحة ٩١ .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٦٩ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١٥١/١ ، والتبيين ٣٤٤ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [١]. في قراءة من رفع ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ﴾ [٢]. حيث عطف (ملائكته) على موضع "إن" قبل تمام الخبر[٣].

وأما القياس فقالوا :

قلنا بجواز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر ؛ لأنه يجوز ذلك مع (لا) إجماعاً، نحو: (لا رجلَ ولا امرأةٌ أكرم منك)، فجاز مع (إن)؛ لأن عملهما واحدٌ[٤]؛ وقد جاء في القرآن الكريم : ﴿ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾[٥] ، والجامع بينهما أن كل واحد منهما له اسم وخبر [٦].

يقول الأنباري :

وأمّا من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" ، نحو : لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك" فكذلك مع "إن" ؛ لأنها بمنزلتها ، وإن كانت "إن" للإثبات و"لا" للنفي ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن "إنَّ" لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، وإذا كان كذلك ، فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا : إن "إنَّ" هي العاملة في الخبر

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٦ .
(٢) قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابن عمر ، ينظر : البحر المحيط ٢٤٨/٧ .
(٣) ينظر: التبيين ٣٤٤ .
(٤) ائتلاف النصرة ١٦٧ .
(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٤.
(٦) ينظر: التبيين ٣٤٤ .

فيجتمع عاملان فيكون محالاً ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ، فصح ما ذهبنا إليه [١].

واحتج البصريون لمذهبهم بأن قالوا : أنك إذا قلت : "إنك وزيدٌ قائمان" وجب أن يكون "زيد" مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر "زيد" وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو جاز العطف قبل تمام الخبر ، لترتب على ذلك أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وهذا محال [٢].

وأمّا ما استدل به الكوفيون ، فأجاب البصريون عنه ، وذلك على النحو التالي:

- في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [٣].

قال عنه البصريون : لا حجة للكوفيين فيه من عدة أوجه :

الوجه الأول : أن (الصابئون) في نية التأخير "ولا يحزنون" خبر لما قبله ، أي : لا يحزنون ، وكذلك (الصابئون) [٤] ، وهو مذهب سيبويه حيث يقول :

"وأما قوله عز وجل : ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ ، فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله : ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ ، بعد ما مضى الخبر" [٥].

الوجه الثاني:

أن "الصابئون" معطوف على الضمير المرفوع في "آمنوا" ، و "هادوا" [٦].

- وأما ما حكوه عن بعض العرب : "إنك وزيدٌ ذاهبان" فقد ذكر سيبويه أنه غلط، يقول: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون،

---

(١) ينظر : الإنصاف ١٥١/١ ، ١٥٢ .
(٢) المرجع السابق ١٥٢/١ .
(٣) سورة المائدة ، الآية :٦٩ .
(٤) ينظر : التبيين ٣٤٥ .
(٥) الكتاب ١٥٥/٢ .
(٦) الإنصاف ١٥٥/١ ، والتبيين ٣٤٤ .

وإنك وزيدٌ ذاهبان ؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هُمْ"[١].

وعدّه سيبويه غلطاً ؛ لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء [٢].

وأما قول الكوفيين : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" ، فكذلك مع "إن" فالجواب على هذا من وجهين :

الوجه الأول :

أن "لا" تعمل في الاسم دون الخبر ، فيكون المعطوف كالمستأنف ، بخلاف "إن" فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، دون "إن" [٣].

الوجه الثاني :

أنَّا لو سلّمنا أن "لا" تعمل في الخبر كـ (إن) ، ولكن إنما جاز ذلك مع "لا" دون "إن" ، وذلك لأن "لا" ركبت مع الاسم النكرة بعد فجعلا كالشيء الواحد ، فهما في موضع رفع ، فيحمل المعطوف على موضعهما كما تحمل الصفة على ذلك[٤].

و بعد عرض أقوال الفريقين يتبين لي أن الأرجح في المسألة قول البصريين : إنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر ؛ لأنه لو جاز ذلك لاجتمع عاملان في معمول واحد ، وهذا محال ، والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١٥٨/١ ، والتبيين ٣٤٦ .

(٤) المرجعان السابقان.

اسم (لا) المفرد النكرة ، معرب أو مبني ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أن اسم (لا) المفرد النكرة معرب منصوب بها ، نحو : لا رجل في الدار .

ووافقهم جماعة من البصريين منهم أبو عمر الجرمي (٢)، والزجاج (٣) ، والسيرافي(٤) ، والرماني (٥) .

وذهب الأكثرون من البصريين إلى أنه مبني على الفتح ومنهم الأخفش (٦) ، والمازني (٧) ، والمبرد (٨) .

وذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أن حجة أكثر البصريين من وجهين :

الأول : أنه تضمن معنى (من) الدالة على الاستغراق ، والاسم متى تضمن معنى الحرف يُبنى ؛ وذلك لأن الأصل في (لا رجلَ) : لا من رجل ؛ لأنه جواب لمن قال : هل من رجل في الدار ؟

---

(١) تنظر المسألة في :الإنصاف ٣٠٢/١ ، وائتلاف النصرة ٥٠ ، ويراجع : أمالي بن الشجري ٥٢٨/٢ ، واللباب ٢٢٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ ، والمغني لابن فلاح ٢٤٣/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/١ ، وشرح الرضي ١٥٥/٢ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والمساعد ٣٤٢/١ ،

(٢) ينظر : الارتشاف ١٢٩٦/٣ .

(٣) المرجع السابق ١٢٩٦/٣.

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٦، والجنى الداني ٢٩١.

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/ ٩٣٨، والارتشاف ١٢٩٦/٣.

(٦) ينظر : معاني القرآن ٢٥/١ .

(٧) بنظر : الارتشاف ١٢٩٦/٣ .

(٨) ينظر : المقتضب ٣٥٨/٤ .

والثاني : أنهم ركبوا (لا) مع (رجل) تركيب خمسة عشر ، والتركيب موجب للبناء [١] .

واكتفى بذكر رأي البصريين .

تعقيب:

احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بعدة أدلة منها :

– أن الكلام متضمن معنى الفعل ، وبيانه أن قولك : لا رجل في الدار ، تقديره: لا أجد رجلاً في الدار ، والمعنى على هذا يستقيم ، وحذف الفعل مع بقاء عمله جائز بلا خلاف ، فمن ذلك قوله تعالى :﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ ﴾ [٢] ، والاسم معمول لفعل محذوف ، كذلك هو هاهنا ، والأصل في العمل للأفعال ، فإذا صح تقديرها نسب العمل إليها [٣].

– وأن (لا) تكون بمعنى (غير) نحو : زيدٌ لا عاقلُ ولا جاهلٌ ، أي : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هنا بمعنى (ليس) نصبوا بها ، فحملت عليها في النصب [٤].

– وأن (لا) عملت النصب ، حملاً على (إنَّ) ؛ لأنها تشبهها في الدخول على المبتدأ والخبر ، وأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، إلا أن "لا" لما كانت فرعاً على "إنْ" في العمل ، و "إنَّ" تنصب مع التنوين نصبت "لا" من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل [٥].

---

(١) ينظر : المحصول ٦٠٤/١ .

(٢) سورة الانشقاق ، الآية : ١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٠٢/١ ، والتبيين ٣٦٥ .

(٤) المرجعان السابقان .

(٥) المرجعان السابقان.

وقد ذهب ابن الناظم [١] إلى ان اسم (لا) مبني ، وأنه مركب مع "لا" تركيب خمسة عشر ، وتضمن معنى الحرف معاً ، يقول :

"وأما المفرد فيبنى لتركيبه مع "لا" تركيب خمسة عشر لتضمنه معنى "من" الجنسية " [٢].

وعزا أبو حيان إلى بعض النحاة أن علة البناء هي تضمن معنى اللام الاستغراقية حيث قال :

"وزعم بعضهم أنه بني لتضمنه اللام التي لاستغراق الجنس ، وهو فاسد بوصفه للنكرة ، ولو كان على ما زعم لوُصِف بالمعرفة كما قالوا: لقيتُه أمسِ الدابرِ" [٣].

و الأرجح عندي ما ذهب إليه البصريون لعدم التنوين ، فتنزل "لا رجل" منزلة خمسة عشر ، كما ذكر ابن الشجري [٤] ، والتركيب أحد أسباب البناء ، وهو أوجب للبناء من كونه متضمناً لمعنى الحرف، والله أعلم .

٠٠٠٠٠

(١) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي، أبو عبدالله، بدر الدين، له من التصانيف: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وغيرها (ت ٦٨٦هـ) ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١/ ١٦٥، وبغية الوعاة ١/ ٢١٣، ونفح الطيب ٢/٢٣٣.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٣٤ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٢٨ .

(٤) ينظر : الأمالي ٢/٥٢٨ .

التنازع في العمل (١)

ذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول حين يجتمع عاملان لمعمول واحد أولى بالعمل .

يقول الأنباري : "ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو : أكرمني وأكرمت زيداً ، وأكرمت وأكرمني زيدٌ، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى" (٢).

وذهب البصريون إلى أن العامل الثاني أولى بالعمل ، يقول سيبويه : "وإنما كان الذي يليه أولى ؛ لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى" (٣).

وقد استحسن المبرد إعمال الأول على ما ذهب إليه الكوفيون ، قال : "... ولو أعملت الأول كان جائزاً حسناً" (٤).

– و استدل الكوفيون بما يأتي :

– السماع ، فقد نقل عن العرب إعمال الأول ، كما في قول امريء القيس :

فَلَوْ أَنَّ ما أَسعى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ(٥)

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٧١/١ ، والتبيين ٢٥٢، وائتلاف النصرة ١١٣، ويراجع : الكتاب ٧٣/١، والمقتضب ١١٢/٣ ، ٧٢/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/٢.

(٢) ينظر : الإنصاف ٧١/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٧٤/١ .

(٤) المقتضب ٧٤/٤ .

(٥) ينظر : ديوان امريء القيس٣٩ ، والكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، والإنصاف ٧١/١ ، والخزانة ٣٢٧/١ ، ٤٦٢ .

فأعمل الفعل الأول "كفاني" ، ولو أعمل الفعل الثاني "أطلب" لقال : كفاني و لم أطلب قليلاً من المال ، بنصب "قليل" ، وذلك لم يروه أحد [١].

وبقول الآخر [٢] :

ولـــــمَّا أَنْ تَحَمَّـــــلَ آلُ لَيلَـــــى سَـــمِعْتُ بِبَيْـــنِهم نَعَـــبَ الغُرَابـــا[٣]

فأعمل الأول، ولذلك نصب (الغراب) ، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع [٤].

وأمّا القياس فهو أن الفعل الأول أولى ؛ لتقدمه ، وهو صالح للعمل كالفعل الثـاني إلا أنه لما بدأ به كان إعماله أولى ؛ لقوة الابتداء والعناية به [٥].

وقد نصّ عليه ابـن إيازـ رحمـه الله تعـالى ـ ، وأشـار إلى أن مـن حججهـم : "أن وقوعه أولاً أقوى منه إذا تأخر ،ولذلك يجوز دخول اللام في معموله"[٦] .

واعترض على هذا الاحتجاج ؛ وذلك أن الفعلين مقدمان على المعمول ، ويتوجـه هذا لو كان أحدهما مقـدماً علـى المعمـول ، والآخـر مـؤخراً عنـه[٧] ، وهـو اعـتراض جيد.

كما ذكر ابن إياز احتجاجاً آخر للكوفيين وهـو : "أن في إعمـال الثـاني إضـماراً قبل الذكر ، وفي إعمال الأول إضماراً بعد الذكر ، وهو أولى[٨] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٧٢/١ .
(٢) لم أقف على قائله.
(٣) البيت في الإنصاف ٧٣/١ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٧٣/١ .
(٥) المرجع السابق ، والتبيين ٢٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ .
(٦) المحصول ٨٠٥/٢.
(٧) المرجع السابق.
(٨) المرجع السابق.

وترك للناظر الترجيح في هذه المسألة [١].

واستدل البصريون بالسماع والقياس .

أما السماع فقد جاء أكثر كلام العرب بإعمال الثاني ، واستدلوا بالآية الكريمة : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴿٩٦﴾ ﴾ [٢].

حيث أعمل الثاني (أفرغ) ولو أعمل الأول (آتوني) لقال : أفرغه [٣].

كما استدلوا بقول الفرزدق :

ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عبدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهاشِمِ[٤]

فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : سببت وسبوني بني عبد شمس ، بنصب "بني" وإظهار الضمير في "سبني" [٥].

ولذلك احتج ابن مالك بما نقله سيبويه عن العرب ، يقول :

"فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر ، بخلاف إعمال الثاني ، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم" [٦].

ويقول الرضي:"ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم"[٧].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة الكهف ، الآية : ٩٦.

(٣) ينظر : المحصول ٢/ ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ويراجع : التبيين : ٢٥٣ .

(٤) ينظر : ديوان الفرزدق ٨٤٤، والكتاب ٧٧/١، والإيضاح العضدي ١١٠، والإنصاف ٧٤/١، والتبيين ٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨، وتذكرة النحاة ٣٤٥.

(٥) ينظر : الإنصاف ٧٤/١ ، والتبيين ٢٥٤ .

(٦) شرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(٧) شرح الرضي ٢٠٥/١ .

وأما القياس ، فهو أن القرب له أثر شديد في الصناعة[١] ، فكان إعمال الثاني أولى، يقول سيبويه : "وإنما كان الذي يليه أولى ؛ لقرب جواره ، وأنّه لا ينقص معنى"[٢].

– وأن في إعمال الأول فصلاً بينه وبين معموله بالثاني ، والحمل على عدمه أولى [٣]، يقول الرضي: "وأيضاً لو أعملت الأول في العطف في نحو : قام وقعد زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ، ولعطفت على الشيء ، وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل" [٤].

–"وأن المقتضيين إذا اجتمعا على شيء واحد ، فالمغلب هو الأخير ؛ بدليل قولهم: علمت لزيد منطلق ، ألا ترى إلى تعليق اللام (علمت) مع أنها حرف ، وهو فعل "[٥].

وقد نص ابن إياز على هذه الأدلة [٦].

تنبيه :

ذكر ابن إياز أن العبدي [٧] نقل في "شرح الإيضاح" أن بعض الكوفيين يشترط في التنازع حرف العطف ، وأنه لازم، ورد ابن إياز هذا القول ، بالآية الشريفة:

---

(١) ينظر : المحصول ٢/ ٨٠٥.
(٢) الكتاب ٧٤/١ .
(٣) ينظر : المحصول ٢/ ٨٠٥.
(٤) شرح الرضي ٢٠٥/١ .
(٥) ينظر : المحصول ٨٠٤/٢ .
(٦) المرجع السابق .
(٧) أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي أبو طالب ، (ت ٤٠٦هـ) ، له عدة مصنفات، منها : شرح كتاب الإيضاح . ينظر ترجمته في : إشارة التعيين ٢٦ ، والبلغة ٥٤ ، وبغية الوعاة ٢٨٣/١ .

﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴿١٩﴾ ﴾ [١].

(١) سورة الحاقة ، الآية ١٩ .

وقول كثير:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا[١]

وأردف قائلاً : "نعم ، له أن يدعي حذف حرف العطف ، وليس ذلك بضرورة " [٢].

والحق أن ما قاله ابن إياز هو الصواب ؛ إذ لا ضرورة إلى ذلك .

ومذهب الفراء في نحو : قام وقعد زيد ، أن العمل لهذين العاملين مجتمعين (قام، وقعد) في هذا المعمول (زيد) ، وهذا إذا تساوى العاملان [٣].

أما إذا اختلف العاملان ، نحو : ضربني وضربت زيداً ، فيجب إعمال الأول، ولا يجوز إعمال الثاني؛ لأنه لا يرى الإضمار قبل الذكر ولا يرى أن الفاعل محذوف ؛ لعدم جواز حذف الفاعل عنده ، فيصبح التقدير : ضربني وضربت زيداً هو [٤].

أما الكسائي[٥] ، وابن مضاء [٦]، فقد ذهبا إلى أنه إن كان للفعل الأول فاعل حذف فراراً من الإضمار قبل الذكر ، استدلالاً بقول علقمة الفحل:

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُم وكَلِيبُ[٧]

---

(١) ينظر : ديوان كثير ١٤٣ ، والإيضاح العضدي ١٠٩، والمسائل البصريات ٥٢٤/١ ، والمحرر الوجيز ١٦٠/٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢، والمقاصد الشافية ١٧١/٣ ، والخزانة ٥/ ٢٢٣

(٢) ينظر : المحصول ٨٠٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ .

(٥) ينظر : التبيين ٢٥٢ ، وشرح الرضي ٢٠٥/١ .

(٦) ينظر : الرد على النحاة ٨٥ – ٨٧ .

(٧) ينظر : ديوان علقمة الفحل ٣٨، والمفضليات ٣٩٣ ، والنوادر في اللغة لأبي زيد ٢٨١، والرد على النحاة ٨٧، وتذكرة النحاة ٣٥٧ .

حيث لم يضمر فاعلاً في الأول ، ولو أضمر لقال : تعففوا.

ومذهب الكسائي بعيد ؛ لأنه يلزم فيه أن يكون الفعل بلا فاعل ، وهذا بعيد الاستعمال والقياس ، كما ذكر العكبري [١].

والحق أن إعمال الثاني كان محل تقدير الكثير من النحاة ، فقد اختاره كثير من العلماء ، منهم أبو علي الفارسي [٢]، والذي به حكى اختيار الخليل ، وأبو علي الشلوبيني[٣] ، والصيمري [٤] ، والخوارزمي [٥]، وابن الحاجب [٦]، وابن يعيش [٧]، وابن عصفور [٨]، والعكبري [٩]، وابن مالك [١٠]، وابن عقيل [١١].

وهناك قول ثالث وهو ما نقله ابن عقيل، أن من النحاة من سوى بين العاملين في العمل .

---

(١) التبيين ٢٥٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ١٠٨ ، والمسائل البصريات ٩٢٠/٢ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ١١٢/١ ، ١١٣ .

(٣) ينظر : التوطئة ٢٧٦، والشلوبيني: عمربن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، المعروف بالشلوبيني، الأندلسي الإشبيلي النحوي، من تصانيفه: التوطئة، وشرح الجزولية، وحواشي المفصل، وغيرها ، (ت٦٤٥هـ). ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١، وإشارة التعيين ٢٤١.

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٤٨/١ .

(٥) ينظر : التخمير ٢٣٧/١ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٦٦/١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٧٧/١ ، ٧٨ .

(٨) ينظر : شرح الجمل ٦١٥/١ .

(٩) ينظر : التبيين ٢٥٢ .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل ١٦٧/٢ .

(١١) ينظر : المساعد ٤٥٢/١ .

قال ابن عقيل : "وقال بعض النحويين يتساويان" [١].

ويتبين لي من خلال عرض الأدلة أن الأولى بالعمل هو الفعل الثاني ؛ لكثرة ورود السماع به ، ولأن القرآن الكريم – وهو أفصح الكلام – إنما جاء بإعمال الثاني ، ولم يجيء بإعمال الأول، والله أعلم .

وقد فصل ابن إياز هذه المسألة كما فصلها ابن الأنباري في "الإنصاف" ، والعكبري في "التبيين" وغيرهم من العلماء ، وذكرها مستفيض في المطولات النحوية بمثل ما قرره ابن إياز ، فلم يأت ابن إياز في المسألة بجديد يستحق الوقوف عنده ، إلا أنه نقل لنا نص العبدي من كتابه "شرح الإيضاح" ، وهو كتاب لم نقف عليه ولا نعلم له وجوداً ، غير أن فيه زيادة قيد ناقشه ابن إياز ورد عليه كما أسلفنا،والله أعلم.

(١) ينظر: المساعد ٤٥٢/١ .

عامل النصب في المفعول معه (١)

اختلف في ناصب المفعول معه ، وقد ناقش ابن إياز –رحمه الله تعالى– هذه المسألة ذاكراً أقوال العلماء فيها ، وذلك على النحو التالي :

الأول : العامل فيه الفعل بتوسط الواو ، وهو رأي سيبويه (٢).

وقد اختار ابن إياز هذا القول حيث قال : "واختلف في ناصبه فالمختار رأي سيبويه ، وهو أنه الفعل بتوسط الواو ، فهي إذاً كحرف الاستثناء في ذلك" (٣).

الثاني : إنه منصوب نصب المفعول فيه (الظرف) في نحو : جئت معه ، وهو قول الأخفش (٤).

الثالث : إنه منصوب بفعل محذوف بعد الواو ، وهو قول الزجاج (٥).

الرابع : هو منصوب على الخلاف ، ونسبه إلى الكوفيين (٦).

الخامس: عامل النصب فيه الواو نفسها، وينسب هذا القول إلى الجرجاني(٧).

وقد استدل جمهور البصريين على مذهبهم بما يأتي :

–"أن العامل هو الفعل ، وذلك لأن هذا الفعل ، وإن كان في الأصل غير متعد، إلا أنه قوي بالواو ، فتعدى إلى الاسم ، فنصبه كما عدي بالهمزة نحو : أخرجت

---

(١) تنظر المسألة قي : الإنصاف ٢٠٠/١ ، والتبيين ٣٧٩ ، ويراجع : الكتاب ٢٩٧/١، والأصول ٢٠٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢، والجنى الداني ١٥٥، والهمع ٣/ ٢٣٧.

(٢) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٣) قواعد المطارحة : ١٧١ .

(٤) ينظر : التبيين ٣٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢ .

(٥) المراجع السابقة ، والإنصاف ٢٠١/١ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢٠٠/١ .

(٧) ينظر: المقتصد ١/ ٦٥٩.

زيداً"[١].

– حمل واو المعية على واو العطف ، يقول ابن مالك: "كان حق الواو إذ هي معدية أن تجر ما عدت العامل إليه ... إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظاً ومعنى فلم تعط عملاً، بل أعطيت مثل ما أعطيت العاطفة في اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع"[٢].

و أما الكوفيون فقد استدلوا لما ذهبوا إليه بما يأتي:

– أنه يمتنع تكرير الفعل في نحو : استوى الماء والخشبة ، فلا يقال : استوى الماء، واستوى الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي .

يقول الأنباري : "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف ؛ وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل ؛ وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء ، واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة، فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في "جاء زيدٌ وعمروٌ" ، فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف"[٣].

– كما أن الفعل في نحو : استوى الماء والخشبة ، لا يمكن أن يعمل ، لأنه فعل لازم ، والفعل اللازم لا يعمل النصب [٤].

و أما ماذهب إليه الأخفش فقد ذكر ابن إياز أن النحاة "أفسدوه بأن (مع) ظرف و (زيد) ليس كذلك، ولا يلزم ذلك؛ لأن الواقع موقع شيء يعرب بإعرابه ولا يستوفي سائر أحكامه"[٥].

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٠٠، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٨٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩.

(٣) الإنصاف ٢٠١/١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) قواعد المطارحة ١٧١، ١٧٢.

أما الزجاج الذي يقدر فعلاً محذوفاً بعد الواو ناصباً للمفعول معه، فقد ضعف قوله ابن إياز، حيث قال :"وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الناصب له فعل مقدر، فالأصل في قولك: قمتُ وزيداً: قمت وصاحبت زيداً، وهو ضعيف؛ لوجهين:

الأول:ادعاؤه الحذف عند الاستغناء عنه.

والثاني: أن تقدير الفعل لم يظهر في شيء من كلامهم"(١).

والزجاج اعتقد أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وهذا غير صحيح ؛ لأن الفعل تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وافتقر في عمله إليها ، فكان ينبغي أن يعمل مع وجودها، فما ذهب إليه الزجاج يفتقر إلى دليل ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى دليل ، وما لا يفتقر إلى دليل أولى (٢).

وقد رد البصريون ما قاله الكوفيون ؛ فقالوا : ويدل أن الخلاف لا يوجب النصب قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وما مررت بأحد لكن عمرو ، فالخلاف هنا موجود، ولا نصب وكذا قولك : قام زيدٌ ولا عمروٌ فإن الخلاف موجود والنصب غير جائز" (٣).

وبعد عرض الأدلة يتبين لي أن الراجح قول جمهور البصريين : إن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل بتوسط الواو ، فهي إذاً كحرف الاستثناء في ذلك، كما ذكر ابن إياز (٤) ، وحمل تعدية الواو للفعل لعملها النصب في الاسم على تعديته بالهمزة والتضعيف .

.....

(١) المحصول ١/ ٥٢١.

(٢) ينظر : الإنصاف ٢٠١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢ .

(٣) التبيين ٣٨٢ .

(٤) قواعد المطارحة : ١٧١ .

تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام[١].

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو: إلا طَعَامَكَ ما أكَلَ زيدٌ، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع[٢].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك[٣].

وذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى- أن تقديم المستثنى مع "إلا" جائز عند الكوفيين كقولك: إلا زيداً قام القومُ[٤].

ونص على أن البصريين منعوه[٥] لوجوه:

الأول: أن العامل ضعيف، والتقديم من خصائص العامل القوي.

وذهب ابن إياز إلى أن في هذا الوجه نظر؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل، وهو الأمكن فيه، فكيف يقال: هو ضعيف[٦].

والثاني: أن المستثنى مشبه بالمفعول معه ؛ لأن كلاً منهما نصبه الفعل أو معناه

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٢٢٢/١، والتبيين ٤٠٦، وائتلاف النصرة ١٧٥، ويراجع: الأصول ٣٠٥/١، وشرح الرضي ٨٤/٢، والارتشاف ١٥١٧/٣، والمساعد ٥٦٨/١، والهمع٢٦٠/٣، والخزانة ٣١٢/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٢٢/١، وائتلاف النصرة ١٧٥، ونصَّ العكبري على أنه مذهب بعض الكوفيين في التبيين ٤٠٦.

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) ينظر: قواعد المطارحة ١٨٩.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق ١٩٠، وذلك على رأي من ذهب إلى أن العامل في الاستثناء فعل، أو الفعل بواسطة "إلا".

بتوسط حرف، والمفعول معه لا يقدم ؛ لأن أصل واوه العطف.

والثالث: أنه يقع بدلاً ، والمبدل لا يتقدم على المبدل منه[١].

وهذا الوجه عند ابن إياز غير جائز ؛ لوجهين:

أحدهما: أن البدل ممتنع في الإيجاب، فكان يقتضي هذا أن يجوز التقديم في الموجب لامتناع البدلية، ويمتنع في غيرها لجوازها.

والآخر: أنهم أجازوا تقديم المستثنى على المستثنى منه، كقولك: ما قام إلا زيداً أحدٌ، ولو اعتبر بدلاً لامتنع ذلك[٢].

تعقيب:

ذهب الأئمة الرضي وابن عقيل والسيوطي[٣]، إلى أن الأولى مذهب البصريين ؛ لعدم السماع، ولأن القياس يمنع أيضاً تقديم المستثنى مع "إلا"؛ لأن "إلا" مشبهة لـ "لا" العاطفة و واو " مع" وهما لا يتقدمان، فكذلك ما أشبههما[٤]. يقول الرضي: " والأولى مذهب البصريين ؛ لعدم سماع هذا، ويمنعه القياس ؛ وذلك لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً، ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً"[٥].

وبعد النظر في الأدلة يظهر أن مذهب البصريين أرجح ؛ لأن تقديم المستثنى مع "إلا" ، يترتب عليه عمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفي، ويليه الاسم والفعل كحرف الاستفهام كما ذكر الزبيدي[٦]،والله أعلم.

---

(١) قواعد المطارحة ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) ينظر: شرح الرضي ٨٤/٢، والمساعد ٥٦٩/١، والهمع ٢٦٠/٣.

(٤) ينظر: المساعد ٥٦٩/١، والهمع ٢٦٠/٣.

(٥) شرح الرضي ٨٤/٢.

(٦) ينظر: ائتلاف النصرة ١٧٥، ١٧٦.

هل تخرج "سِوَى" عن الظرفية ؟ (١)

مما اختلف فيه أهل البصرة والكوفة مسألة " سوى " هل تلازم الظرفية، أو تقع اسماً؟ فذهب البصريون (٢) إلى أن " سوى " بلغاتها الأربع منصوبة على الظرفية ، ولا تنتقل عن الظرفية إلا في الشعر ، وقد ذكر ابن إياز هذا الاتجاه وتبناه حيث قال : " وهي منصوبة على الظرف ، ولاتنتقل عن الظرفية إلا في الشعر (٣) كقول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا(٤)

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً ، وقد عزى ابن إياز هذا الرأي إلى الكوفيين حيث قال:" ولا تنتقل عن الظرفية إلا في الشعر ، كقوله : تجانف عن جو اليمامة ناقتي ... وقال الكوفيون : يجوز ذلك في السعة "(٥) .

تعقيب :

استدل البصريون على أنها ظرف ، بأن العرب لم تستعمل " سواء " إلا ظرفا ، وذلك نحو قولهم : مَرَرْتُ بالذي سِوَاكَ ، فـ "سواك" هنا ظرف بمعنى مكانك(٦).

أما الكوفيون فاستدلوا بالسماع شعرا ونثرا ، فمن الشعر قول الأعشى السابق، حيث دخل حرف الجر على "سوى "، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فدل

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١/ ٢٣٩ ، والتبيين ٤١٩ ، وائتلاف النصرة ٤٠، ويراجع: الكتاب ٣١/١، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢ ، وضرائر الشعر ٢٩٢ ، والمقاصد الشافية ٣٩٥/٣ .

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣١ .

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ١٩٧، ١٩٨.

(٤) ينظر : ديوان الأعشى ١٣٩ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، والمحتسب ٢/ ١٥٠ ، والإنصاف ١/ ٢٤٠ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٩٧ ، والهمع ٣/ ١٦٢ ، والخزانة ٤٣٥/٣.

(٥) ينظر : قواعد المطارحة : ١٩٧.

(٦) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٤١ ، وائتلاف النصرة ٤٠ .

على أنها اسم ، وأنها لا تلزم الظرفية [١] .

– ومن النثر قول العرب : " أتاني سواؤك " فرفع "سوى " على أنها اسم [٢].

وقد أول البصريون ما استدل به الكوفيون من الشعر بأن قالوا : يجوز أن تخرج "سواء" عن الظرفية في ضرورة الشعر ، و لم يقع الخلاف في حال الضرورة "[٣].

وأما ماروي عن بعض العرب أنه قال : " أتاني سواؤك " فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثَرْوان [٤]، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة[٥] .

وقد تبنى ابن إياز رأي البصريين كابن الأنباري ، وجاء عرضه للمسألة بأسلوب مختلف لعرض ابن الأنباري ، وجاءت النتيجة واحدة .

وبعد عرض أدلة الفريقين يتبين لي أن ما ذهب إليه البصريون هو القول الراجح ، وهو ملازمتها الظرفية ؛ لقوة دليلهم وهو أنه من خلال استقراء كلام العرب لم ترد إلا ظرفاً، ولا تخرج عن ذلك إلا في حال ضرورة الشعر ، و لم يقع الخلاف في حال الضرورة ، والله أعلم .

---

(١) ينظر : ائتلاف النصرة ٤٠ .

(٢) الإنصاف ١/٢٤٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٣ .

(٣) المرجع السابق ١/٢٤١ .

(٤) أبو ثَرْوان مولى بني عبس، وكان أبو الفراء زياد مولى له، ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٢٢.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٤٢.

تقديم التمييز على عامله (١)

مما اختلف فيه أهل البصرة والكوفة مسألة تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو : تصَبَّب زيدٌ عرقاً ، وتفقَّأ زيدٌ شحْماً .

فذهب سيبويه وأكثر البصريين وأكثر الكوفيين إلى المنع (٢)، ولو كان العامل فعلاً متصرفاً .

وذهب بعض الكوفيين إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك المازني ، والمبرد من البصريين(٣).

وقد نصَّ ابن إياز –رحمه الله تعالى– على أن سيبويه وأصحابه منعوا من تقديم التمييز على عامله، ولو كان فعلاً متصرفاً ، وذلك لكونه مرفوعاً في المعنى ؛ لإسناد الفعل إليه ، فلو قُدِّم لأُوْقع موقعاً لا يقع فيه الفاعل .

وأمّا قول الكوفيين : إنه يجوز تقديم التمييز على عامله ، كما جاز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، كقولك : راكباً جاء زيدٌ، فالمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى ، فأجاب عنه بقوله : "نحن إذا قلنا :

جاء زيدٌ راكباً ، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ، ومعنى" (٤).

---

(١) تنظر المسألة في: الإنصاف ٦٨٢/٢ ، والتبيين ٣٩٤،وائتلاف النصرة ٣٨ ، ويراجع: الكتاب ٢٠٤/١ ، والمقتضب ٣٦/٣ ، والأصول ٣٢٣/١ ،والمقتصد ٦٩٤/٢،والتخمير ٤٥١/١، والارتشاف ١٦٣٤/٤ ، و الهمع ٧١/٤ .

(٢) قال ابو حيان في الارتشاف ١٦٣٤/٤ : "واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول ، فذهب سيبويه ، والفراء ، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه" .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٤) المحصول ٤٦٨/١ .

وذكر ابن إياز أن المازني والمبرد [١] والكوفيين [٢] يجيزون تقديمه واستدلوا بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيْبُ[٣]

وذلك لأن الأصل : وما كان تطيب نفساً بالفراق .

وقد ردَّ ابن إياز احتجاجهم بهذا البيت بأنه لا حجة فيه؛ لشذوذه وقلَّته [٤].

كما نقل عن إبي إسحاق الزجاج [٥] بأن الرواية : (وما كان نفسي) مضافاً، ثم عقب بقوله :

"ويجوز أن يكون (نفساً) خبر (كان) على حذف مضاف ، أي : وما كان الحبيب ذا نفسٍ ، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه ، وأُعرب بإعرابه ، و(تطيب) صفةٌ لنفسٍ" [٦].

تعقيب :

اختار ابن مالك رأي الكوفيين فيما ذهبوا إليه في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، يقول : "المنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد ،

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٢) اتبع ابن إياز الأنباري حيث عممه على الكوفيين ، ويظهر لي أن أكثر الكوفيين يمنعونه ، كما ذكر أبو حيان ، ينظر : الارتشاف ١٦٣٦/٤ .

(٣) نسب هذا البيت لأكثر من قائل ، فقد نسب لأعشى همدان في ديوانه ٧٥ ، وللمخبَّل السَّعدي في ديوانه ٢٨ ، ولقيس بن الملوح (مجنون ليلى) ، والبيت في علل النحو ٣٩٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢، وشرح اللمع لابن برهان ١٤١/١، وشرح اللمع للأصفهاني ٤٧٦/٢، والإنصاف ٦٨٢/٢، والتبيين ٣٩٦ ، وائتلاف النصرة ٣٩ ، والهمع ٧١/٤ .

(٤) ينظر : المحصول ٤٦٨/١ .

(٥) ينظر : التبيين ٣٩٦ ، وائتلاف النصرة ٣٩ .

(٦) المحصول ٤٦٨/١ ، ٤٦٩ .

وبقولهم أقول : قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح" [١].

كما اختاره أبو حيان ؛ لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك ، وقياساً على الفضلات [٢].

وفي نهاية المسألة يمكن القول: إن ابن إياز عرض المسألة كعرض ابن الأنباري ، فلا فرق بينهما .

والأرجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون؛ لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك ، كما ذكر ابن مالك وأبو حيان، والله أعلم .

.....

(١) شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١٦٣٥/٤ .

هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض[١]؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الجر في القسم بإضمار حرف الجر من غير عوض، فيقال: اللهِ لأفعلَنَّ.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، من ألف استفهام، نحو قولك للرجل: اللهِ ما فَعَلْتَ كذا، أو هاء التنبيه، نحو: ها اللهِ[٢].

وذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى – أن أصل: الله لأفْعَلَنَّ كذا: أحلفُ بالله، فلما كثر استعمالها، حذفوا الباء، فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه، ثم حذف الفعل، فقيل: اللهَ لأفْعَلَنَّ[٣]، ونصَّ على أن هذا مخصوص عند البصري[٤]، كما نصَّ على أن الكوفي يجيز الجرَّ مطلقاً[٥].

تعقيب:

الجر جائز في اسم الله – تعالى – خاصة لكثرة استعماله في القسم، وذلك عند البصريين.

أما الكوفيون فيجيزونه مطلقاً، نحو: أبيك لأفعلن، واحتجوا بأشياء كلها شاذ قليل

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٢٥/١، وائتلاف النصرة ١٤٦، ويراجع: الكتاب ٤٩٧/٣، واللباب ٣٧٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٢٣/١، والارتشاف ١٧٦٨/٤، والمساعد ٣٠٧/٢، والهمع ٢٣٣/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٢٥/١، وائتلاف النصرة ١٤٦، ١٤٧.

(٣) ينظر: المحصول ٧٠٠/٢.

(٤) المرجع السابق ٢/ ٧٠١.

(٥) المرجع السابق.

في الاستعمال، لا يقاس عليه؛ لأن الجار لا يضمر من غير عوض إلا في الضرورة[١].

ومن حجج الكوفيين التي ذكرها أبو البركات الأنباري "أنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم، ويخفضون بها، قال الفراء: سمعناهم يقولون: آللهِ لتفعلنَّ، فيقول المجيب: أللهِ لأفعلنَّ[٢]، بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف، حكى يونس[٣] بن حبيب البصري أن من العرب من يقول: مررت برجلٍ صالحٍ فطالحٍ، أي: إلا أكن مررت برجلٍ صالحٍ، فقد مررت بطالحٍ، وروي عن "رؤبة بن العجَّاج[٤] أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله، أي: بخير ،... وقال زهير بن أبي سلمى :

بدا لي أنِّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مضَى ولا سَابقٍ شَيْئاً إذا كَانْ جائِيا[٥] [٦]

فقال:"سابقٍ" على الجر، توهماً منه بأنه قال: لست بمدركٍ، وكان الوجه "سابقاً" بالنصب[٧].

---

(١) ينظر: اللباب ٣٧٧/١، وشرح ألفية ابن معطي ٤٢٣/١، ٤٢٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٦٢/١.

(٤) ينظر هذا الخبر في : سر الصناعة ١٣٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٨.

(٥) ينظر : ديوان زهير بن أبي سُلْمى ١٦٩، وينسب إلى صِرْمة الأنصاري، ينظر: الكتاب ١٦٥/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٩٤/٢، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، والإنصاف ٣٢٦/١، والتخمير ٥٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٧، ٨/ ٦٩، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٢، والخزانة ٢٩٣/١٠، ٣١٥.

(٦) الإنصاف ٣٢٥/١.

(٧) ينظر: الخزانة ٣١٦/١٠.

وقال الأحوصُ الرِّياحيُّ :

مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ولا نَاعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها[١]

على أن"ناعباً" عطف بالجر على "مصلحين" المنصوب على خبر ليسوا؛ لتوهم الباء، فإنها تزاد في خبر ليس[٢].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض[٣]، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، ويَخُرَّجُ على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام وها التنبيه ، نحو: "آللهِ ما فعل، وهاللهِ ما فعلت"؛ لأن ألف الاستفهام، و"ها" صارتا عوضاً عن حرف القسم، والذي يدل على ذلك: أنه لا يجوز أن يظهر معها حرف القسم، فلا يقال:"أو اللهِ" ولا"ها واللهِ"؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض[٤].

وبعد عرض الأدلة يتراءى لي أن مذهب البصريين أرجح؛ لأن حذف حرف الجر وإبقاء عمله مخالف للقياس، وما ورد عن العرب فهو شاذ لا يقاس عليه، والله أعلم.

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٦٥، والبيان والتبيين ٢/٢٦١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٥٨ ، والخصائص ٢/٣٥٤، والإنصاف ١/٣٢٦، وشرح الرضي٢/١٩١، والخزانة ٤/١٥٨، ٨/٢٩٥، ٥٥٤.

(٢) ينظر: الخزانة ٨/ ٢٩٥.

(٣) ينظر: الأصول ١/٤٣١.

(٤) ينظر : الإنصاف ١/٣٢٧.

أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر (١)

مما اختلف فيه أهل البصرة والكوفة أصل الاشتقاق ، الفعل هو أم المصدر؟

فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه .

وقد نصَّ ابن إياز –رحمه الله – على رأي البصريين والكوفيين (٢)، وعرض استدلالات البصريين ، حيث يبدأ بالدليل ، ثم اعتراض الخصم، يقول :فوجه البصريين من وجوه :

أحدها :

ذكره ابن السراج (٣)، وأبو علي الفارسي (٤) ، وهو أن المصادر مختلفة الصيغ كاختلاف سائر الأسماء الدالة على الأعيان، كقولك: "تَبَاتٌ" و"كِتَابٌ" ، و"شُغْلٌ" ، كما تقول : "كَعْبٌ" و"غَزالٌ" ، فلو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على طريقة واحدة ، ولم تختلف ، كما لم تختلف أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين (٥).

وقد ضعف ابن الحاجب في شرح المفصل هذا القول ، فقال : وهو ضعيف

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٩٠/١، والتبيين ١٤٣ ، وائتلاف النصرة ١١١ ، ويراجع : الإيضاح في علل النحو ٥٦ ، وعلل النحو للوراق ٣٥٩ ، وتوجيه اللمع ١٦٧، واللباب٢٦٠/١، وشرح الرضي ٣٩٩/٣ ، والهمع ٩٥/٣ .

(٢) ينظر : المحصول ٤٢١/١ ، وشرح التعريف ٢١٣ .

(٣) ينظر : الأصول ١٥٩/١ ، ٨٦/٣ .

(٤) ينظر : التكملة ٥١٦– ٥١٧.

(٥) ينظر : المحصول ٤٢١/١ .

ومشترك الإلزام [١].

وعقَّب ابن إياز بعد ذلك بأن للخصم أن يقول :

لو كان الفعل مشتقاً من المصدر لم تختلف أبنيته ، وقد جاءت مختلفة نحو : ضرب ، وضارب ، واستضرب [٢].

والثاني :

قاله الزجاج[٣] ، وهو أنه لو صحَّ قول الكوفيين فمعنى ذلك ، أنه لا يمكن أن يوجد مصدر إلا وله فعل ، وهذا باطل ؛ لأن "وَيْحَاً"، و"وَيْبَاً"، و"ويْسَاً"مصادر لا أفعال لها[٤].

وقد ضعف هذا القول ابن إياز ، فقال بعد أن ذكر رأي الزجاج : "وهو ضعيف ؛ لاشتراك الإلزام ؛ إذ يقول الخصم ، لو كان الأمر على قول البصريين لم يكن فعل إلا وله مصدر ، وهو باطل بـ "نعم" ، و "بئس" وفعل التعجب ، فإنها أفعالٌ لا مصادر لها" [٥].

والثالث :

أن "الأفعال تدل على معنى المصدر ، وزيادة ، وهو الزمان المحصَّل ، كما دلت أسماء الفاعلين ، والمفعولين على المصدر، والزمانين ، فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل لاستوفى معناه ، وزاد عليه" [٦].

---

(١) المحصول ٤٢٢/١، ويراجع : الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/١ .

(٢) المحصول ١/ ٤٢٢.

(٣) ينظر رأي الزجاج في: الإيضاح في علل النحو ٥٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/١.

(٤) ينظر: المحصول ١/ ٤٢٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق ٤٢٢/١ ، ٤٢٣ .

وبعد هذا الدليل قال ابن إياز :

"وعندي في هذا نظر ، وهو أن أسماء الفاعلين ، والمفعولين مشتقات عند الجمهور من الفعل ، ومع ذلك لم تستوف معناه ، ألا تراها غير دالة على الزمان، كما أن الأفعال دالة عليه ، فإن وُجد ذلك فيها ، أعني : أسماء الفاعلين والمفعولين ، فإنه عارض ، وأما عبد القاهر(١) ، والجزولي(٢) ، فإنهما صرحاً بأن أسماء الفاعلين ، والمفعولين مشتقات من المصادر أيضاً" (٣).

والرابع :

"أنه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل ، فإمَّا أن يكون مشتقاً من الماضي ، وهو باطل؛ لعدم دلالته على الزمان الماضي وإمَّا أن يكون مشتقاً من المضارع، وهو باطل؛ لعدم دلالته على زماني الحال والاستقبال ، وإمَّا أن يكون مشتقاً من الأمر، وهو باطل؛ لعدم دلالته على الزمان المستقبل ، والأمر" (٤).

وقد عرض ابن إياز المسألة كما عرضها ابن الأنباري ، إلا أن الأنباري أكثر تفصيلاً ، و لم يلتزم ابن إياز بعبارته.

تعقيب :

يقول عبد اللطيف الزبيدي :

"ورُدَّ قول الكوفيين أنه يصح بصحته ويعتلّ باعتلاله ، وأنه إنما كان كذلك طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية ، وكذلك خلو بعض الأفعال من المصادر ، لا يخرج المصدر عن كونه أصلاً ، وكون الفعل فرعاً عليه ؛ لأنه قد يستعمل

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٣٢٦، ٣٦٨.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية ١٤٦.

(٣) المحصول ٤٢٣/١ .

(٤) المرجع السابق .

الفرع ويترك الأصل ، على أنه حكي : (عسى – يعسو – عسى) شاذاً ، ويعارض ما ذكروه ، وأنه قد جاء أفعال لا مصادر لها ، فالمصادر التي لم تستعمل لها أفعال مثل : "وَيْلَ" ، و"وَيْبٌ" (١).

وبعد عرض الأدلة يتبين لي أن الخلاف في أصل الاشتقاق مسألة لا جدوى منها، كما ذكر السيوطي فيما رواه عن أبي حيان : "قال أبو حيان : وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة" (٢).

(١) ائتلاف النصرة ١١٢ .

(٢) الهمع ٩٦/٣ .

أفعل في التعجب ، هل هي اسم أو فعل ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو : "ما أحسن زيداً" : اسم .

وذهب البصريون إلى أنه فعل ، وإليه ذهب الكسائي (٢).

وقد عرض ابن إياز –رحمه الله تعالى– هذه المسألة أثناء حديثه عن قلب العين في"أفعل" التعجب، حيث ذكر أن تصحيح العين في التعجب أحق ؛ لشبهه بالأسماء ، ثم قال : "ويدلك على ضعفه في الفعلية ذهاب الأكثرين إلى أنه لا يجوز استعمال المصدر معه ، وأنه لا يحول بينه وبين مفعوله بالجار والمجرور، ولصحته ذهب الكوفيون إلى أنه اسم" (٣).

ويتضح من كلام ابن إياز تأييد قول البصريين ، وهو المذهب المشهور عنهم (٤).

يقول سيبويه : "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله " (٥).

وقد استدل البصريون بالأدلة التالية :

– إنه إذا وصل بياء المتكلم دخلت عليه نون الوقاية ، نحو : ما أحسنني،ونون

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٠٤/١ ، والتبيين ٢٨٥ ، وائتلاف النصرة ١١٨ ، ويراجع : الكتاب٧٢/١، والأصول ٩٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٧/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٠/٤ ، والهمع ٥٤/٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٠٤/١ .

(٣) شرح التعريف ٢٢١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٣.

(٥) المرجع السابق.

الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال [١].

– وأنه ينصب المعرفة والنكرة ، نحو : ما أحسن العلم ، وما أجمل خلقه واسم التفضيل لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك :"زيدٌ أكبر منك سناً ، وأكثر منك علماً" ، ولو قلت : زيد أكبر منك السن ، أو أكثر منك العلم ، لم يجز، ولما جاز أن يقال : "ما أكثر العلم له" دلَّ على فعليته [٢].

– وأنّه مبني على الفتح ، ولو كان اسماً لم يكن مبنياً ، إذ لا علة للبناء خصوصاً على الفتح [٣].

وأما الكوفيون فاحتجوا بما يلي :

– أنه يصغَّر ، فيقال : ما أحيسِنه ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر:

يا ما أُميلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا من هاؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [٤]

فـ "أميلح" تصغير أملح ، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام [٥].

– وأنه جامد ولا يتصرف ، ولو كان فعلاً لكان متصرفاً ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما كان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء [٦].

---

(١) ينظر : الإنصاف١٠٦/١ ، والتبيين ٢٨٦ ، وائتلاف النصرة ١١٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٠٨/١ ، والتبيين ٢٨٧ .

(٣) ينظر : التبيين ٢٨٨ .

(٤) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ١٣٠، ونسب للعرجي، ولذي الرمة، والبيت في : الإنصاف ١٠٤/١ ، والتبيين ٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/١ ، وائتلاف النصرة ١١٩ ، والهمع ٥٤/٥ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١٠٤/١ ، والتبيين ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وائتلاف النصرة ١١٩ .

(٦) ينظر : المرجع السابق.

– تصحيح عينه في التعجب ، نحو : "ما أقومه" ، و"ما أبيعه" ، كما تصح عينه في قولهم: هذا أقوم منك وأبيع منك، ولو كان فعلاً لوجب أن تعلّ عينه بقلبها ألفاً ؛ لأن الاعتلال من خصائص الأفعال [١].

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين بما يلي :

– أمَّا التصغير فإنه يكون لمعنى التحقير،أو التقليل، والتصغير في "أفعل" التعجب ليس على حد التصغير في الأسماء ؛ والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى ، ثم إنه أشبه "أفعل" التفضيل فدخل في حكمه في التصغير [٢].

– وأما تصحيح عينه ، فحملاً على أفعل التفضيل ، فصحت عينه ، كما تصح في الاسم ، والشبه لا يخرجه عن كونه فعلاً [٣].

– وأمّا قولهم : إنه جامد ولا يتصرف ، فأجابوا عنه : بأن عدم التصرف لا يخرجه عن كونه فعلاً ، فـ "ليس" و"عسى" أفعال ولا تتصرف [٤].

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٠٥ ، والتبيين ٢٩٠ .

(٢) ينظر : المرجع السابق ، والتبيين ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٣) ينظر : التبيين ٢٩١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/١١٢ ، والتبيين ٢٩١ .

التعجب من البياض والسواد[(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يبنى فعل التعجب من البياض والسواد خاصَّة من بين سائر الألوان نحو : ما أبيض الثوب ، وهذا الشَّعْر ما أسوده .

وذهب البصريون إلى أنه لا يبنى فعل التعجب من سائر الألوان، واختاره ابن إياز، حيث قال :

"أفعال الألوان لا يجوز التعجب منها ، وسواءٌ في ذلك مجرّدها ومزيدها ، فالأول كـ (سَودَ) ، و (زَرِقَ) ؛ لأن الأصل : (اسْوَدَّ) ، (ازْرَقَّ) ، ... والثاني : (ابْيَضَّ) ، و (احْمَرَّ)" [(٢)].

وقد نصَّ في هذه المسألة على مذهب الكوفيين فقال :

"وأجاز الكوفيون التعجب من فعل السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان"[(٣)].

وانتهى كلامه في المسألة عند هذا الحد .

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس .

أما النقل فقد قال طرفة بن العبد :

إذا الرجال شَتَوا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فأنت أَبْيَضُهمُ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[(٤)]

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٢٠/١ ، والتبيين ٢٩٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٠، ويراجع : المقتضب ١٨١/٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢٥٣/٣ ، وشرح الرضي ٤٥٠/٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٨١/١ ، والخزانة ٢٣٠/٨ .

(٢) ينظر : المحصول ٣٨١/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٨١/١ .

(٤) ينظر : ديوان طرفة بن العبد ١٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، ومجمع الأمثال ٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦ ، والخزانة ٢٣٠/٨ .

حيث قال:"أبيضهم"وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أَفْعَله وأفْعِلْ به"؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب [١].

وأما القياس : فإنما جاز فلي السواد والبياض ؛ لأنهما أصل الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والشُّهبَة إلى غير ذلك ، فجاز لهما ما لم يجز لسائر الألوان [٢]، وهو ما ذكره ابن إياز [٣].

واستدل البصريون لمذهبهم بالإجماع على عدم جواز استعمال غيرهما من الألوان، فكذلك هما ، ولأن فعل التعجب لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي ، وهذان من (أبيض) ، و(أسود) ، وهما رباعيان [٤].

وأمّا البيت السابق الذي استدل به الكوفيون فقد ردّه البصريون وقالوا : لا حجة فيه؛ لأنه شاذ ، فلا يقاس عليه ، على أن المراد بـ (أبيضهم) (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، و لم يقع فيه الكلام في (أفعل) الذي يراد به المفاضلة [٥].

فائدة :

ذكر د.محمد الحربي : أن الأنباري أطلق في هذه المسألة الكوفيين دون تحديد أسماء، وخرَّج الأبيات التي استدل بها الكوفيون على ضرورة الشعر ، وردَّ عليه بأنه ورد في الحديث : "الكوثر ماؤه أبيض من الثلج"[٦] [٧]، مع أن الأخفش الأوسط

---

(١) ينظر : الإنصاف ١٢١/١ .

(٢) المرجع السابق ١٢١/١ ، وائتلاف النصرة ١٢١ .

(٣) ينظر : المحصول ٣٨١/١ .

(٤) ينظر : التبيين ٢٩٢ ، وائتلاف النصرة ١٢١ .

(٥) ينظر : ائتلاف النصرة ١٢١ .

(٦) الحديث في : المعجم الكبير للطبراني ١٢٥/١١، ويراجع: صحيح ابن حبان ٤/ ٣٦٤.

(٧) ينظر: منهج الأخفش الأوسط ٣٧٤ .

يعترف بهذا الشاهد ، ويدرجه تحت قاعدة (إذا ورد سماع ما جاز القياس عليه) [١].

والذي يراه الباحث هو قول البصريين؛ لأن فعل التعجب إنما يبنى من الفعل الماضي الثلاثي ، وهذان من (أبيض) و (أسود) وهما رباعيان ، كما ذكر الزبيدي[٢]، والله أعلم .

(١) ينظر : الشاهد الشعري في النحو العربي ص ٥٨٧ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة : ١٢١ .

نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أن "نعم ، وبئس" اسمان مبتدآن .

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان ، وإليه ذهب الكسائي (٢) من الكوفيين .

وذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى - أن رأي البصريين أنهما فعلان ، ويدل عليه وجهان :

الأول : إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو : نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ ، وفي الأثر : "من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ " (٣).

والثاني : حكاية الكسائي (٤) : (نَعْمَا) ، و(نِعْمُوا) ، وهذان من خصائص الأفعال.

وأيضاً يوقف عليهما بالتاء ، ولو كانا اسمين لأبدلت هاءً ، كما أن تأنيثهما لتأنيث الفاعل ، دليل على فعليتها (٥).

ولم يذكر رأي الكوفيين ، ولم يرجِّح أحد القولين .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٨١/١ ، والتبيين ٢٧٤، وائتلاف النصرة ١١٥، ويراجع : اللباب ١٨٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٣ ، والمساعد ١٢٠/٢ ، والهمع ٢٥/٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٨١/١ .

(٣) ينظر : سنن ابن ماجه ٣٤٧/١ ، وسنن الترمذي ١٣١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٨٦/١ ، واللباب ١٨٠/١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس الموصلي ٩٦٧/٢ .

(٥) ينظر : المحصول ٣٥٧/١ .

يقول سيبويه في نعم وبئس : "وأصل نعم وبئس : نَعِمَ وبَئِسَ ، وهما اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"(١).

وأما الكوفيون فاحتجوا على أنهما اسمان بأدلة منها :

– دخول حرف الخفض عليهما ، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول : "ما زيد بنعم الرجل" (٢).

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال : "نعم السير على بئس العَيْرُ" (٣).

– ودخول حرف النداء عليهما ، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول :

"يا نعم المولى ، ويا نعم المصير" (٤)، فدخول حرف النداء عليها دليل على أنها اسم ، والنداء من خصائص الأسماء (٥).

وقد ردّ البصريون ما استدل به الكوفيون ، يقول عبد اللطيف الزبيدي :

"وأما دخول حرف الجر عليهما فليس بحجة ؛ لأن الحكاية مقدرة ، وحرف الجر على تقدير الحكاية ، فهو واقع على مجرور محذوف ، وأما دخول حرف النداء عليهما أيضاً فليس بحجة ؛ لأن التقدير في الدعاء : يا اللهُ نعم المولى أنت" (٦).

وذهب ابن مالك إلى أن "نعم ، وبئس" فعلان (٧).

---

(١) الكتاب ١٧٩/٢ .
(٢) ينظر : الإنصاف ٨١/١ ، والتبيين ٢٨٦ .
(٣) ينظر : المرجع السابق ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧ .
(٤) ينظر : المرجع السابق ٨٢/١ ، والتبيين ٢٧٦ .
(٥) المرجعان السابقان .
(٦) ينظر : ائتلاف النصرة ١١٧ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ٥/٣ .

وفي هذه المسألة يمكن القول بأن كلام ابن إياز كابن الأنباري ، إلا أن ابن إياز اقتصر على الضروري ، وأطال ابن الأنباري في عرض المسألة ، وفي حديثه عن هذه المسألة استطراد كثير .

والذي يراه الباحث أنهما فعلان ؛ بدليل إلحاق تاء التأنيث الساكنة بها، والله أعلم .

.....

توكيد النكرة المحدودة (١)

ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة بغير لفظها ، إذا كانت مؤقتة ، نحو : صمت شهراً كلَّه .

وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق.

وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها ، نحو : جاءني رجلٌ رجلٌ ، ورأيت رجلاً رجلاً ، ومررت برجلٍ رجلٍ (٢).

وقد نص ابن إياز –رحمه الله– على مذهب الكوفيين فقط ، وذكر أنهم أجازوا أن تؤكد النكرات المحدودة بألفاظ التوكيد التي تدل على العموم ، وهي " كل " وأخواتها ، و أنهم احتجوا (٣) بقول الشاعر(٤) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا(٥)

وبقول الآخر (٦) :

إِذَا القَعُودُ كَرَّ فِيْهَا حَفَدَا يَوْمَاً جَدِيْداً كُلَّه مُطَّرِدَاً(٧)

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٦٩/٢ ، وائتلاف النصرة ٦١ ، ويراجع : شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣ ، والمساعد ٣٩٢/٢، والإرتشاف ١٩٥٣/٤ ، وتوضيح المقاصد ٩٧٦/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٣٦٩/٢ ، وائتلاف النصرة ٦١ .

(٣) ينظر : المحصول ٢/ ٨٧٤ .

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيتان من الرجز ، وهما في شرح الرضي ٣٧٣/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ ، والتعليقة في شرح المقرب ٧٧٤/٢، والمساعد ٣٨٩/٢، ٣٩١ ، والمقاصد الشافية ١٦/٥ ، ١٩ ، وتوضيح المقاصد ٩٧٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٦٨/٥ .

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيتان من الرجز ، وهما في الإنصاف ٣٧٠/٢ ، واللباب ٣٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٣ ، =

وهو المشهور عن الكوفيين [١].

وأمّا القياس فقد قال الكوفيون : "فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : قعدت يوماً كله ، صح معنى التوكيد ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه" [٢].

واستدل البصريون على منع توكيد النكرة بما يلي :

– أن النكرة تدل على العموم ، والتوكيد يدل على التخصيص ، وكلاهما ضد الآخر فلا يصلح أن يكون مؤكداً [٣].

– وجود الشبه بين النعت والتوكيد ، فإذا كانت النكرة لا تنعت بالمعرفة وكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء؛ لأنها معارف [٤].

– أن النكرة شائعة ليس لها دلالة كالمعرفة ، فينبغي ألا تفتقر إلى توكيد ؛ لأن توكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه [٥].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن المنع أرجح ؛ وذلك لشذوذ قلة مجيء توكيد النكرة المعنوية ، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول ، وجعلناه أصلاً ، لأدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، كما ذكر ابن الأنباري رحمه الله [٦]، والله أعلم .

=

٤٥/٣ ، والتعليقة على المقرب ٢/ ٧٧٤، وتذكرة النحاة ٦٤١ ، والخزانة١٧٠/٥ .

(١) ينظر : الإنصاف ٣٦٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور٢٦٧/١.

(٢) الإنصاف ٣٧٢/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٣٧٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢/ ٣٧٣ .

زيادة الواو[١]

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة.

وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو القاسم بن برهان[٢] من البصريين[٣].

ونص ابن إياز- رحمه الله تعالى- على أن الكوفيين والمبرد أجازوا زيادة الواو العاطفة، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴿٧٣﴾ ﴾[٤]، والتقدير: فتحت؛ لأنه جواب إذا[٥]، وكذا قول امريء القيس :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الـحَيِّ وانْتَحَى بِنَـا بَطْـنُ وَادٍ ذِيْ قِفَـافٍ عَقَنْقَـلِ[٦]

والتقدير: فلما أجزنا انتحى، لأنه جواب: "لَمَّا"[٧].

---

(١) تنظر المسألة في: الإنصاف ٣٧٤/٢، وائتلاف النصرة ١٤٨، ويراجع: معاني القرآن للفراء ١٠٧/١، ١٠٨، ٢٣٨، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٢/١، والخصائص ٤٦٢/٢، وسر الصناعة ٦٤٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/٣، والفصول المفيدة ١٤٦، والخزانة ٤٣/١١.

(٢) عبدالواحد بن علي بن عمر بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، ت٤٥٦، له عدة مصنفات، منها: شرح اللمع، وأصول اللغة، ينظر ترجمته في إشارة التعيين ١٩٩، وبغية الوعاة ١١٥/٢، والبلغة ١٣٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٧٤/٢، وائتلاف النصرة ١٤٨.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٧٣.

(٥) ينظر: قواعد المطارحة ٢٥٦.

(٦) ينظر : ديوان امريء القيس ١٥، ومعاني القرآن للفراء ٥٠/٢، ٢١١، والمنصف ٤١/٣، والإنصاف ٣٧٤/٢، وائتلاف النصرة ١٤٨، والخزانة ٤٣/١١.

(٧) ينظر: قواعد المطارحة ٢٥٦.

ونصَّ على أن الخليل[١] ومتابعيه رفضوا ذلك، وزعموا أن الجواب محذوف، والتقدير: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وجدوا ما وعدهم ربُّهم حقاً، ولَّما أجزنا ساحة الحيِّ نَعِمْنَا[٢].

وذهب ابن إياز إلى أن قول الخليل أرجح؛ وذلك لأن الحروف زيادتها مناقضة لوضعها، ولذلك فهي منويَّة عن الأفعال للاختصار[٣].

تعقيب:

منع البصريون وقوع الواو العاطفة زائدة ؛ لأن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع الذي وضعت له، ويورث اللبس أيضاً، كما أن الحروف وضعت للاختصار نائبة عن الجمل كالهمزة فإنها نائبة عن استفهم، وزيادتها ينقض هذا المعنى[٤].

وما احتج به الكوفيون تأوّله البصريون على أن الواو معطوفة على محذوف مقدر يتم به الكلام[٥]؛ وذلك لأن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادتها مهما أمكن أن يجري على أصله، وجميع ما استشهد به الكوفيون يمكن أن يحمل على أصله[٦].

وفي هذه المسألة اختصر ابن إياز وأطال ابن الأنباري.

والذي يظهر للباحث أن مذهب البصريين أرجح؛ لأن زيادة الحروف مناقضة لوضعها، وهو الاختصار، والله أعلم.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٠٣/٣.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة ٢٥٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: الفصول المفيدة ١٤٦، ١٤٧.

(٥) المرجع السابق ١٤٧.

(٦) ينظر: الإنصاف ٣٧٦/٢، وائتلاف النصرة ١٤٨.

هل تأتي "أو" بمعنى الواو وبمعنى "بل"[١]؟

ذهب الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى الواو وبمعنى بل .

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل.

وذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى – أن "أو" تكون بمعنى الواو[٢]، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا ﴿١٤٦﴾﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾[٤]، وقال توبَةُ بن الحُمَيِّر:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُوْرُهَا[٥]

أي: لنفسي تقاها وعليها فجورها[٦].

ونص ابن إياز على أن هذا قول الكوفيين، يقول :"وقال توبة بن الحُمَيِّر:

وقد زعمت ليلى... أي: لنفسي تقاها وعليها فجورها، وهذا قول الكوفيين، ولا بأس به لما قدمناه من الشواهد العربية"[٧].

---

(١) تنظر المسألة في: الإنصاف ٣٩١/٢، وائتلاف النصرة ١٤٨، ويراجع: الكتاب ١٨٨/٣، والمقتضب ٣٠٤/٣، و الخصائص ٤٥٧/٢، والمحتسب ٩٩/١، والأزهية ١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/٣، والارتشاف ١٩٩٠/٤، والهمع ٢٤٨/٥، والخزانة ١١/ ٦٩.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة ٤٨٠.

(٣) سورة الأنعام ، الآية: ١٤٦.

(٤) سورة طه، الآية: ٤٤.

(٥) ينظر : ديوان توبة بن الحمير ٣٨، والأزهية ١١٤، والتبصرة ١٣٢/١، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٣، والخزانة٦٩/١١.

(٦) ينظر: قواعد المطارحة ٤٨١.

(٧) ينظر: المرجع السابق .

تعقيب:

احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنه جاء كثيراً، قال الله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾[١].

معناه : (ويزيدون)، أو (بل يزيدون)[٢].

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعناها ؛ لأنها حرف وضع لمعنى يخالف معنى"بل" ، و"الواو"، والأصل أن يدل الحرف على ما وُضِع له، ولا يدل على معنى حرف آخر تمسكاً بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل[٣] [٤].

وبعد النظر في أقوال الفريقين يظهر للباحث أن قول الكوفيين أرجح؛ لورود الشواهد العربية على ذلك؛ لأنه يكون فيه مجال للتوسع في اللغة؛ لأننا لو التزمنا لكل حرف بمعناه لحجرنا واسعاً، وليس هذا من أهداف اللغة.

---

(١) سورة الصافات ، الآية: ١٤٧.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٩١/٢، وائتلاف النصرة ١٤٩.

(٣) المرجعان السابقان ٣٩٣/٢، ١٤٩.

(٤) هذا لا يسلم لهم ؛ لأن الحروف ينوب بعضها عن بعض.

هل يجوز العطف بـ (لكن) في الإيجاب ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ (لكن) في الإيجاب قياساً على (بل) ، يقال: جاءني زيدٌ لكن عمروٌ ، كما يقال : جاءني زيدٌ بل عمروٌ .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ؛ لأن العطف بها في الإيجاب يكون من باب الغلط والنسيان كما هو في (بل) ، ولا حاجة إلى تكثير الحروف بالتكرار ، مع وجود ما يقوم مقامه .

وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي (٢).

وقد نص ابن إياز على مذهب البصريين والكوفيين (٣)، وذكر بعد عرض آرائهم تنبيهات :

الأول : أن الاستدراك هو المعنى اللازم لها ، بخلاف العطف .

الثاني : أن الجزولي نص على أن العاطفة هي التي يقع بعدها المفرد ، وأمّا المخففة من الثقيلة فهي التي تقع بعدها الجملة (٤)، وأبو علي الفارسي صرَّح بأنها عاطفة (٥)(٦).

وذهب ابن إياز إلى أن قول أبي علي الفارسي صوابٌ ؛ لوجهين :

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٩٦/٢ ، وائتلاف النصرة ١٤٩ ، ويراجع : اللباب ٤٢٧/١ – ٤٢٨ وشرح الرضي ٤٢٠/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٠١٨/٢ ، والجنى الداني ٥٣٥ ، والمقاصد الشافية ١٣٩/٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٣٩٦/٢ ، وائتلاف النصرة ١٤٩ .

(٣) ينظر : المحصول ٨٨٩/٢ .

(٤) قال الجزولي في المقدمة الجزولية ٧١ : "ومنها لكن ، وهي نقيضة (لا) ، والعاطفة منها ما لم يقم بعدها جملة والأخرى مخففة من الثقيلة" .

(٥) الإيضاح العضدي ٢٩٨ .

(٦) ينظر : المحصول ٨٨٩/٢ .

"**الأول** : أن حرف العطف كما يعطف مفرداً على مفرد ، فكذلك يعطف جملة على جملة .

والثاني : أن جعلها مخففة من الثقيلة يفضي إلى تقدير اسمها ، وجعلها عاطفة يخلِّص من ذلك .

ويظهر من هذا أن ابن إياز يرجح رأي البصريين .

.....

العطف على الضمير المرفوع المتصل (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام من غير تأكيد أو فاصل ، نحو : قمتُ وزيدٌ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر.

ونص ابن إياز ـ رحمه الله تعالى ـ على أنه يمتنع العطف على الضمير المرفوع المتصل عند البصري إلا بعد تأكيده(٢) ؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل ؛ ولهذا كان الأصل أن يليه ، وإذا كان مضمراً اشتد الاتصال ، وتأكد الامتزاج ، ألا ترى أنهم يقولون : إذا كان ظاهراً فهو جزء معنى ، وإذا كان مضمراً فهو جزءٌ لفظاً، ومعنى ؛ ولهذا يلحق بالفعل علم التأنيث إذا كان الفاعل مضمراَ مطلقاَ ، بخلافه إذا كان ظاهراً .

وذكر أنه إذا تبين ذلك امتنع العطف عليه كامتناع عطف الاسم على الفعل ، أوعلى جزئه ، فإذا أُكِّدَ امتاز عن الفعل ، فجاز العطف عليه (٣).

وذكر إشكالاً في المسألة ، يقول :

" وعندي هنا إشكال لم أرهم ذكروه ، وهو أنه كما لا يصح عطف الاسم على الفعل ، أو على جزئه ، فكذلك لا يجوز أن يكون الاسم تأكيداً للفعل ، ولا لجزئه ،

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٨٨/٢ ، وائتلاف النصرة ٦٣ ، ويراجع : الكتاب ٢/ ٣٧٧ ، والمقتضب ٣/ ٢١٠ ، والأصول ٧٨/٢ ، والإيضاح العضدي ١٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٢٩٨/١ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٦٩/٢، وشرح المكودي ٥٧٥/٢ ، والخزانة ٤١٥/٩ .

(٢) ينظر : المحصول ٢/ ٨٩٦.

(٣) المرجع السابق ٢/ ٨٩٦ ، ٨٩٧.

فهب أن المسوغ للعطف التأكيد ، فما المسوغ للتأكيد ؟ "[١]

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بما يأتي :

أن العطف على الضمير المرفوع المتصل : " إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به ، فإن كان مقدراً فيه نحو : قام وزيدٌ، فكأنه قد عطف اسماً على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو : قمت وزيد ، فالتاء بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لايجوز " [٢] .

أما الكوفيون فاحتجوا بما يأتي :

ـ كما أنه يجوز العطف على الضمير المنصوب نحو : رأيتك وزيداً ، من غير توكيد أو فصل ، فإنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل [٣].

ـ أنه قد جاء في كلام الله تعالى ، قال تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ﴾ [٤] .

فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) ، فدل على جوازه .

ـ كما استدلوا بجملة من الشواهد الشعرية ، منها قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إذ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تهادَى كَنِعاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْـــــلا[٥]

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت) .

---

(١) المحصول ٢/ ٨٩٧.

(٢) الإنصاف ٢/ ٣٩٠ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة النجم ، الآية : ٦، ٧ .

(٥) ينظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ٥٢٠ ، والكامل ٤١٨/١، ٢/ ٩٣٢ ، والإنصاف ٣٨٨/٢ ، والغرة في شرح اللمع ٩٥٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣، ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٢.

ـ وقول جرير :

وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِن سَفاهَةِ رَأْيِهِ ما لم يكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَـــالا[١]

فعطف (أب) على الضمير المرفوع في (يكن) فدل على جوازه .

وقد خرجها المانعون تخريجات مختلفة كالحكم بالشذوذ ، أو الضرورة ، أو غير ذلك، ومن هذه التأويلات:

ـ قالوا في الآية الكريمة السابقة : إن الواو فيها واو الحال لا واو العطف[٢].

ـ وأما بقية الشواهد فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه ، يقول ابن الأنباري :

" وأما ما أنشدوه من قوله :

قلت وزهر تهـــــادى

وقول الآخر :

ما لم يكن وأب له لينالا

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء هاهنا؛ لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر جائز؛ فلا يكون لكم فيه حجة "[٣].

---

(١) ينظر : ديوان جرير : ٤٥١ ، والكامل ٤١٨/١، ٢/ ٩٣٢ ، والإنصاف ٢/ ٣٨٩ ، والغرة في شرح اللمع ٩٦١/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٠ ، والمقاصد الشافية ١٥٢/٥ .

(٢) الإنصاف ٣٩٠/٢ .

(٣) المرجع السابق.

تعقيب :

أجمع العلماء على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إذا كان هناك توكيد أو فصل ، يقول ابن الأنباري : "وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح "[١] .

وبعد عرض الأدلة يتبين لي أن رأي البصريين أرجح ، كما ذكر ابن الأنباري بأن منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل هو الوارد الكثير ، وما احتج به الكوفيون فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه، والله أعلم.

(١) الإنصاف ٢/ ٣٨٨ .

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض[١].

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار ، نحو : مررت بك وزيدٍ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

يقول سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المُظْهَرُ وعلامة المضمر المجرور ، وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلَّم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم "[٢] .

ويقول أبو علي الفارسي : "وأما من جر الأرحام [٣] فإنه عطف على الضمير المجرور بالباء ، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن" [٤] .

وذكر ابن إياز ـ رحمه الله تعالى – أن من شرط العطف العُرْفِيِّ أن يكون المعطوف

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٧٩/١ ، وائتلاف النصرة ٦٢، ويراجع : الكتاب ٣٨١/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٢٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١ ، وضرائر الشعر ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤ ، وشرح المكودي ٥٧٧/٢، والهمع ٢٦٨/٥ .

(٢) الكتاب ٣٨١/٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ١ . وهي قوله تعالى: ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ .

(٤) الحجة للقراء السبعة ١٢١/٣.

عليه مما يصح أن يُعْطف ، فتقول : قام زيدٌ وعمروٌ ، وقام عمروٌ وزيدٌ ، وكذلك الأفعال .

واستثني من ذلك المضمر المجرور [١] .

ونصَّ على أنه يمتنع عند البصري العطف عليه إلا بإعادة الجار[٢]،لوجهين:

الأول : أنه كما امتنع عطف المضمر المجرور على الظاهر المجرور بدون إعادة الجار، كقولك : مررت بزيدٍ وكَ ، فكذلك ينبغي ألا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً، لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه.

والثاني : أن الضمير صار بدلاً من التنوين، فصار عندهم بمنزلة التنوين، فلا يجوز العطف على الضمير المجرور كما لا يجوز العطف على التنوين، وإنما أشبه الضمير التنوين ؛ لأنهما على حرف واحد، وهما يكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبين الاسم بالظرف[٣][٤] .

وذهب ابن إياز إلى أن قراءة حمزة ﴿ٱلْأَرْحَامِ﴾[٥] ، توجَّه على أن الواو للقسم،

---

(١) ينظر : المحصول ٨٩٤/٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ٨٩٥/٢ ، وينظر : أمالي ابن الشجري ١٠٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٢/١ ، وائتلاف النصرة٦٣ .

(٤) ذكر ابن اياز –رحمه الله– وجهين مما احتج به البصريون ، والوجه الثالث : أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور كان كأنك عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز ، ينظر : الكتاب ٣٨١/٢ ، والأصول ١١٩/٢ ، والإنصاف ١/ ٣٨٢ ، واللباب ٤٣٢/١ .

(٥) سورة النساء ، الآية :١ ، قرأ حمزة من السبعة بكسر الميم ، وهي أيضاً قراءة النخعي وقتادة والأعمش ، وقرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وعبدالله بن يزيد بضمها ، ينظر : الحجة للقراء السبعة للفارسي =

والمُقْسم به محذوف ، والمعنى : وربِّ الأرحامِ [١] ، ونصَّ على أن هذا التوجيه ضعيف[٢] ؛ لأن القسم للتأكيد ، فهو من مظانِّ الإطالة ، فلا يليق به الحذف .

أو على أن "الأرحام" مقسم بها للتعظيم.

أو على أنها مجرورة بباء مقدرة ، حذفت لدلالة الأولى عليها .

وتقرأ بالنصب عطفاً على "الله" تعالى المسمى به ، وبالرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف ، أي : والأرحامُ مما يجب عليكم أن تتقوها [٣] .

تعقيب :

استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة منها :

– قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴿١﴾ ﴾ [٤] ، في قراءة الإمام حمزة الزيات –رحمه الله– وغيره[٥] بخفض "الأرحام" عطفاً على الضمير المجرور في "به"[٦].

– وقوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [٧] ،

=

١٢١/٣، والمحتسب ١٧٩/١ ، وتفسير البحر المحيط ١٦٥/٣.

(١) ينظر : المحصول ٨٩٥/٢.

(٢) ينظر: المحصول ٨٩٥/٢.

(٣) المرجع السابق ٨٩٥/٢ ، ٨٩٦ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١ .

(٥) كالنخعي وقتادة والأعمش.

(٦) تنظر هذه القراءة في : الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٢١/٣، والمحتسب ١٧٩/١ ، وتفسير البحر المحيط ١٦٥/٣.

(٧) سورة البقرة الآية : ٢١٧ .

، حيث عطف "المسجد" بالجر على الهاء من "به" [١] .

– وقوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[٢]

فـ"من" في موضع خفض بالعطف على الضمير في "لكم" [٣] .

– وقول الشاعر [٤]:

فَـاليومَ قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وتَـشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَابِكَ والأيَّامِ مِـنْ عَجَـبِ[٥]

حيث عطف "الأيام " على الضمير المجرور في "بك" .

– وقول الشاعر [٦]:

هَـلاَّ سـأَلْتَ بِـذي الجَمَـاجِمِ عَـنْهُمُ وَأَبِـي نُعَـيْمٍ ذِي اللِّـواءِ المُحْـرَقِ [٧]

فـ" أبي نعيم" معطوف بالخفض على الضمير المخفوض في "عنهُم " [٨].

– وقول بعض العرب : ما فيها غيره وفرسهِ ،بعطف "فرسه" بـالجر علـى الـضمير

---

(١) ينظر الإنصاف ٣٧٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/٣ .

(٢) سورة الحجر الآية : ٢٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٧٩/٢ ، ٣٨٠ .

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت في : الكتاب ٣٨٣/٢ ، والأصول ١١٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، والإنصاف ٣٨٠/١ ، والغرة في شرح اللمع ٩٦٣ ، ٩٦٩ ، وضرائر الشعر ١٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣ ، والخزانة ١٢٣/٥ .

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت في : معاني القرآن للفراء ٨٦/٢ ، والإنصاف ٣٨١/٢ ، وضرائر الشعر ١٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣ ، وشرحه الكافية الشافية ١٢٥٢/٣ ، والخزانة ١٢٥/٥.

(٨) ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١ .

المجرور في "غيره" [١] .

وأما القياس فحملوه على عطف الظاهر على الظاهر وليس مثل المضمر على المظهر ؛ لأنك ـ وإن لم تكرر ـ لزم مجئ الضمير المخفوض غير متصل ، وهذا لا يكون في المخفوض [٢] .

وقفة :

اختار الأئمة ابن مالك وابن عقيل وأبو حيان جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، يقول ابن مالك :

"وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [٣]، ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [٤] ، و﴿ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [٥]

وإعادته مختارة لا واجبة ، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين "[٦]

ويقول أبو حيان : " والذي اختاره جواز العطف مطلقاً ؛ لتصرف العرب في العطف عليه فتارة بالواو وتارة بلا وتارة ببل وتارة بأو وتارة بأم ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار "[٧] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣ ، وائتلاف النصرة ٦٣ .
(٢) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٤٦/١ .
(٣) سورة فصلت ، الآية : ١١.
(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٢ .
(٥) سورة الأنعام ، الآية :٦٤.
(٦) شرح التسهيل ٣٧٥/٣ .
(٧) الارتشاف ٢٠١٣/٤.

ويقول ابن عقيل : "والصحيح الجواز مطلقاً" [١] .

والذي يظهر للباحث جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؛ لتصرف العرب في العطف عليه فتارة بالواو وتارة ببل وتارة بأو وتارة بأم ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار ، والله أعلم .

(١) المساعد ٢/٤٧٠ .

القول في (اللَّهُمَّ) (١)

مما اختلف فيه أهل البصرة والكوفة الميم المشددة في (اللَّهُمَّ) أعوض من حرف النداء أم لا ؟

فذهب البصريون إلى أن الميم عوض عن حرف النداء (يا) في أوله ، ولذلك لا يجمعون بينهما إلا في الضرورة ؛ لأنه لا يمكن الجمع بين العوض والمعوض عنه .

وذهب الكوفيون إلى أن الميم ليست عوضاً عن حرف النداء ، وإنما الأصل فيها: (يا ألله أُمَّنا بخيرٍ) إلا أنه لما كثر في كلامهم ، حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير .

وقد ذكر ابن إياز الخلاف في المسألة ، وبيّن أن الداعي إلى العوض عن حرف النداء هو كره إدخال "يا" على اسم الله –تعالى– وفيه الألف واللام ، فحذف الحرف وعوض منه الميم .

وأجاب كون العوض بحرف "الميم" بما قاله السيرافي : بأنه قد كثرت زيادتها آخراً نحو : زُرْقُمْ وسُتْهُمْ وحُلْكُمْ ؛ لأنها من الزُّرْقَةْ والأَسْتَهِ والحُلْكَةْ ، ووزنها فُعْلُمْ(٢)(٣).

وظاهر كلامه –رحمه الله– اختيار مذهب البصريين ، و هو المشهور عنهم .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٢٧٩/١، والتبيين ٤٤٩، وائتلاف النصرة ٤٧ ، ويراجع: الكتاب ١٩٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، والإغفال ١١٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤١٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣ .

(٢) ينظر: شرحه الكتاب ٥/ ١٥٩.

(٣) ينظر : قواعد المطارحة ١٥٤ ، ويراجع الكتاب ٢٧٣/٤ ، و سر الصناعة ٤٣١/١.

قال سيبويه : (قال الخليل –رحمه الله– اللهم نداء ، والميم هاهنا بدل من "يا" فهي هاهنا فيما زعم الخليل –رحمه الله– آخر الكلمة بمنزلة "يا" في أولها ؛ إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان ، أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة ؛ لأنه وقع عليها الإعراب" (١).

وقد استدل البصريون لرأيهم : "بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل "يا ألله" إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا "يا" ووجدنا الميم حرفين ، و "يا" حرفين ، ويستفاد من قولك : "اللهمَّ" ما يستفاد من قولك "يا ألله" دلنا ذلك على أن الميم عوض من "يا"؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض،وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت "يا"؛ فدل على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر" (٢).

وأما الكوفيون فقد استدلوا بالسماع والقياس .

أما السماع فمنه قول الشاعر :

إِنِّـــي إذا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا أَقُـــولُ يَـــا اللَّهُـــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا (٣)

فجمع بين الميم و"يا" ولو كانت الميم عوضاً من "يا" لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان .

---

(١) الكتاب ١٩٦/٢ .

(٢) الإنصاف ٢٨١/١ .

(٣) البيتان ينسبان لأمية بن أبي الصلت ، و لم أقف عليهما في ديوانه ، ولأبي خِراش الهذلي، وهما له في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦ ، وينظر : النوادر في اللغة لأبي زيد ٤٥٨، و المقتضب ٢٤٢/٤، و سر الصناعة ٤١٩/١ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ٢٤١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، و توجيه اللمع ٣٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣ .

وأمّا القياس فقالوا : إن الحذف في كلام العرب طلباً للتخفيف كثير كقولهم: هلمَّ ، وَوَيْلُمِّهِ وأيشٍ ، وعِمْ صَبَاحاً ، والأصل فيها : هل أُمَّ، وويل أُمِّه ، وأيُّ شيءٍ ، وانْعِمْ صَباحاً [١].

– وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون :

فقالوا في البيت السابق : إن هذا لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ولو سلّم بصحته فإنه إنما جمع بين "يا" والميم لضرورة الشعر [٢].

– وأما قولهم إن أصل : اللهم (يا ألله أُمَّنا بخير) يرد عليه من عدة وجوه :

الأول : لو كان الأمر كما زعمتم لجاز أن نقول : (اللَّهُمّنَا بخيرٍ)، وفي وقوعه الإجماع على امتناعه دليل على فساده .

الثاني : أنه يجوز أن يقال : "اللهمّ أمنّا بخير"، ولو كان الأول يراد به "أمّ" لما حسن تكرير الثاني ؛ لأنه لا فائدة فيه .

الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يُستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال :(اللهمّ العَنْهُ) ، (اللّهمّ أَخْزِهِ) ، (اللهمّ أَهْلِكْهُ) ، وما أشبه ذلك .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٧٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ .

(٢) المرجع السابق ٢٨٢/١ .

الرابع : أنه لو كان الأصل :يا ألله أمّنا بخير" لكان ينبغي أن يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجز أن يقال إلا "اللهم ارحمنا" و لم يجز "وارحمنا" [١]، دل على فساد ما ادعوه .

والقول الأرجح ما ذهب إليه البصريون من أن الميم في "اللهم" عوض عن حرف النداء، فلا يجمع بينهما إلا في الضرورة ؛ لأن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان، والله أعلم.

.....

(١) الإنصاف ٢٨١/١ ، ٢٨٢ .

نداء الاسم المحلى بأل [١]

ذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه (ال) مطلقاً ، نحو : يا الرجل .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ووافقهم ابن إياز وعلل عدم جواز دخول حرف النداء على ما فيه "ال" ؛ بأنه هرباً من توالي حرفي تعريف ، لكنهم يتوصلون إلى ندائه بأي ، ويبنونه على الضم لكونه منادى في اللفظ[٢].

وهو المذهب المشهور عن البصريين [٣].

قال سيبويه : "وزعم الخليل –رحمه الله– أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يا رجلُ ويا فاسقُ ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام ؛ لأنك إنما قصدت قصد شيءٍ بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما"[٤].

وقال الأنباري : لا يجتمع تعريفان في كلمة ، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم ، نحو : "يازيد" ، بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ويُعَرَّف بالنداء ؛ لئلا يُجْمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وإذا لم يجز

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٢٧٤/١، والتبيين ٤٤٤، وائتلاف النصرة ٤٦ ، ويراجع : الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٣٩/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣،والمساعد ٥٠٢/٢ ، والهمع ٤٧/٣ .

(٢) ينظر : قوعد المطارحة ١٥١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٩٧/٢ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، والإنصاف ٢٧٤/١.

(٤) المرجع السابق.

الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى ، وذلك ؛ لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية ، فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية ، كان ذلك من طريق أولى [١].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس :

أما السماع فقد جاء في كلام العرب ، ومنه قوله الشاعر [٢] :

مِنْ أَجْلِكِ يا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأنتِ بَخيلةٌ بالودِّ عنِّي[٣]

فقال : "يا التي" بإدخال حرف النداء على ما فيه الألف واللام ؛ فدل على جوازه[٤].

وقول الشاعر :

فيا الغُلامان اللَّذانِ فَرَّا إيَّاكُما أن تُكسبانَا شرًّا[٥]

فقال : "يا الغلامان" فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام [٦].

وأما القياس فقالوا : الذي يدل على صحة ذلك أنَّا أجمعنا على أنه يجوز أن تقول

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٧٥/١ ، ٢٧٦ ، والتبيين ٤٤٦ .

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت في : الكتاب ١٩٧/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، والأصول ٣٦٤/٣ ، والإنصاف ٢٧٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ ، والتبيين ٤٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ ، وشرح الرضي ٣٨٣/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٧٥/١ .

(٥) لم أقف على نسبة هذا البيت ، وهو في : المقتضب ٢٤٣/٤ ، والإنصاف ٢٧٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢٧٥/١ .

في الدعاء:"يا ألله اغفر لنا"،والألف واللام فيه زائدان وليسا من أصل الكلمة[١].

– وأن "يا" تدخل على المضاف إلى معرفة مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة، فكذلك الألف واللام .

– وأن التعريف بحرف النداء غير حاصل به النداء ، وإنما يتعرف بالقصد ، فالألف واللام تُجرى مَجرى القصد ، فكما يجتمع في قولك : يا رجل "يا" والقصد يجتمع – ها هنا- "يا" والألف واللام [٢].

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين فقالوا في استدلالهم بقول الشاعر :

من أجلك يا التي تيمت قلبي

بأن الشاعر اضطر فنادى "التي" [٣].

وذكر الأنباري أنه لا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : يا أيُّها ...،فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

ومثله قول الشاعر :

فيـــا الغلامان اللذان فرَّا

فإن التقدير : فيا أيها الغلامان ؛ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والتقدير : "فيا أيها الغلامان" ، فلا يكون فيه حجة [٤].

وأمَّا قولهم : "إنا نقول في الدعاء يا ألله " فأجابوا عنه :

– بأن الألف واللام في لفظ الجلالة عوض عن همزة "إله" فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، فجاز أن يدخل حرف النداء عليه ، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء : "يا ألله" بقطع الهمزة" [٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢٧٥/١ ، والتبيين ٤٤٦ .

(٢) ينظر : التبيين ٤٤٦ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٤١/٤ ، ٢٤٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٧٦/١ .

(٥) الإنصاف ٢٧٦/١.

– وأن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم ، فلا يقاس عليها غيرها .

– وأن هذا الاسم علم غير مشتق أتي به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه ، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك هاهنا [١].

– وأن الألف واللام ليست للتعريف ؛ لأن اسم الله –تعالى– معرفة بنفسه؛ لانفراده سبحانه ، والألف واللام زائدة [٢].

– وأن ذلك من خصائص اسم الله –تعالى– ، ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها، وخصائصه كثيرة [٣].

تعقيب :

ذهب سيبويه إلى جواز دخول "يا" على الجمل المحكية .

يقول : "ولو سميته : "الرجل منطلق" جاز أن تناديه فتقول : يا الرجل منطلق؛ لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، و"الذي" مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو : الحارث ، فلا يجوز فيه النداء ، كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً ، وأما الرجل منطلق فبمنزلة تأبط شراً ؛ لأنه لا يتغير عن حاله؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض"[٤].

وبعد عرض الأدلة يتبين لي رجحان ما ذهب إليه البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه (ال) إلا في ضرورة الشعر، وأنه يتوصل إلى ندائه بأي فيبنى المنادى على الضم ، وعليها جاء القرآن الكريم .

---

(١) المرجع السابق ٢٧٨/١ .
(٢) ينظر : التبيين ٤٤٧ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

ترخيم الاسم الثلاثي (١)

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي بحال ، سوى ما فيه هاء التأنيث ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين (٢)، ووافقهم ابن مالك (٣).

وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً ، وهو مذهب الأخفش (٤)،كقولك في : حَكَم وعمر : ياحكَ ، وياعمَ .

ونصَّ ابن إباز على أن البصريين لم يجيزوا ترخيم الثلاثي مطلقاً، كما نصّ على أن الكوفيين أجازوا ترخيمه إذا كان متحرك الوسط، واكتفى بذكر آراء الفريقين دون نقاش للمسألة(٥).

تعقيب:

يقول سيبويه : "واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف ، لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة فإنما أرادوا أن يقرِّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم ؛ لأنه أخف شيءٍ في كلامهم ما لم ينتقص ، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه" (٦).

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٢٩٢/١ ، والتبيين ٤٥٦،وائتلاف النصرة ٤٨ ، ويراجع: الكتاب ٢٥٥/٢، والأصول ٣٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣، والمساعد ٥٥٢/٢، والهمع ٨١/٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢٩٢/١ ، والتبيين ٤٥٦ ، وائتلاف النصرة ٤٨ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤٢٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣ .

(٤) ينظر : المساعد ٥٥٢/٢ ، والهمع ٨١/٣ .

(٥) ينظر : شرح التعريف ٢٤ .

(٦) الكتاب ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بالأدلة التالية :

– إننا قلنا : بجواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً؛ لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه ، مثل : يَدٍ ، ودَمٍ ، فالأصل في يد : يَدَيٌ ، وفي دم: دَمَوٌ ، فخفف كما خفف هذا [١].

– أن الترخيم دخل الكلام تخفيفاً ، فينبغي أن يجوز في الجميع ، ولا فرق في ذلك بين الثلاثي والرباعي ، ألا ترى أن المنقوص يجوز حذف آخره في الوقف،ثلاثياً كان أو أكثر، نحو: (عمِ)، و(شَجٍ) و (قَاضٍ) ، وليس كذلك إذا سكن ما قبل الياء نحو : (ظبْي)، فإن الياء لا تحذف في الوقف [٢].

– أن حركة وسط الاسم قامت مقام الحرف الزائد فلم يمتنع ترخيمه،ألا ترى أنك تصرف (هنْداً) التي أوسطها ساكن، ولا تصرف (سقَر) التي أوسطها متحرك ، كما لا تصرف الرباعي [٣].

أمّا البصريون فاحتجوا بما يلي :

– أن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، كما ذكر سيبويه[٤]، فالاسم الثلاثي في غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف وحذف آخره يؤدي إلى الإجحاف به [٥].

– أن ترخيم الثلاثي لم يرد به سماع [٦].

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٩٢/١ ، وائتلاف النصرة ٤٨ .

(٢) بنظر : التبيين ٤٥٧ .

(٣) المرجع السابق ٤٥٦ .

(٤) الكتاب ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

(٥) الإنصاف ٢٩٤/١ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ١١٤/٢ ، والمساعد ٥٥٢/٢ ، والهمع ٨١/٣ .

وقد أجاب البصريون عن كلمات الكوفيين :

أمَا قولهم : "إنما جوزنا ترخيمه ؛ لأن في الأسماء ما يماثله ، نحو : يدٍ ودمٍ ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما :

أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ؛ إذ هي كلمات يسيرة معدودة ،كما أنها بعيدة عن القياس ، وذلك لأن القياس يقتضي ألا يحذف؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركاً فلا يخلو : إمّا أن يكون ما قبله ساكناً أو متحركاً ، فإن كان ساكناً فينبغي ألا يحذف كما لا يحذف من : "ظبيْ" ، ولأن الحركة تستثقل على حرف العلة : إذا كان ما قبله متحركاً ، وإن كان ما قبله متحركاً فينبغي أن يقلب ألفاً ولا يحذف نحو : "رحىً" ، و"عصاً"، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال، بعيدة عن القياس فوجب ألا يقاس عليها [١].

والوجه الثاني :

أنهم حذفوا الياء والواو في : يد ، ودم ؛ لاستثقال الحركات عليهما،أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد ها هنا ؛ لأنه أقل الأصول وهي في غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز [٢].

وأما قول الكوفيين : إنه لم يجز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً؛ لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذي قبله، فيبقى الاسم على حرف واحد .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٩٤/١ .

(٢) المرجع السابق ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .

يقول ابن الأنباري :

"لا نسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه في الترخيم ، وإنما هذا شيءٌ ادعيتموه وجعلتموه أصلاً لكم لا يشهد به نقل ولا قياس" [١].

والراجح في المسألة هو قول البصريين : إنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي بحال سوى ما فيه هاء التأنيث ؛ لقوة ما استدلوا به وهو أن ترخيم الثلاثي لم يرد به سماع، والله أعلم .

.....

(١) الإنصاف ٢٩٥/١ .

هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل التفضيل لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر .

وتطرق ابن إياز لهذه المسألة بشكل مختصر ، حيث قال :"وأمَّا أفعل منك ، فقد منع الكوفيون صرفه؛ لأن (من) تصاحبه، قال ابن الخباز(٢) –رحمه الله تعالى– : ورد أصحابنا عليهم بصرف (خير منك) ، و (شر منك) ، وهذا رديء ؛ لأن وزن الفعل قد زال . انتهى كلامه .

وفيه نظر؛ وذلك لأن البصريين قصدوا بهذا بيان أن (مِنْ) غير مانعة من التنوين، بخلاف ما ادعاه الكوفيون ، وإن كان وزن الفعل غير موجود ، ولو ادعوا أن المانع منه اجتماع الوزن و (مِن) لكان ما ذكره حقاً" (٣).

واحتج البصريون لقولهم بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، وإنما منع بعضها من الصرف ، لأسباب عارضة على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى الأصل ، و لم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها (٤).

والراجح في المسألة ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف، ومنعها من الصرف أمرٌ عارض، والله أعلم .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٣٩٩/٢ ، وائتلاف النصرة ٦٤ ، ويراجع : المقتضب ٣١١/٣ ، واللباب ٥٢٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٥١١/٣، ، وتوضيح المقاصد ١٢٢٦/٣ والارتشاف ٨٩١/٢ ، والمساعد ٤٣/٣ ، والهمع ١١٧/١ .

(٢) أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي النحوي الضرير اللغوي، المعروف بـ "ابن الخباز" الإربلي الموصلي، له مصنفات كثيرة منها: النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، وغيرها ، (ت٦٣٧هـ). ينظر ترجمته في إشارة التعيين ١٣، والبلغة ١٩، وبغية الوعاة ٢٨٨/١.

(٣) المحصول ١١٢٠/٢ ، ١١٢١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣٩٩/٢ .

الخلاف في ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر (١)

ذهب الكوفيون إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر .

وذهب البصريون إلى المنع .

– وقد نص ابن إياز –رحمه الله تعالى– في هذه المسألة على مذهب الكوفيين ، وابن الأنباري ، وأنهم استدلوا على ما ذهبوا إليه بأبيات كثيرة(٢) ، منها قول الشاعر:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ(٣)

فلم يصرف "دوسر" وهو منصرف (٤).

وقول الآخر :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُوْ الطُّوْلِ و ذُوْ العَرْضِ(٥)

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٤٠٣/٢ ، ويراجع : المقتضب ٣٥٤/٣ ، والأصول ٤٣٧/٣ ، والتخمير ٢٢٢/١ ، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٢٠/١.

(٢) ينظر : المحصول ١١٢١/٢.

(٣) هو لدوسر بن دهبل القريعي في شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧، والإنصاف ٤٠٨/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٢ ، والمقاصد الشافية ٦٩٥/٥ ، ٧٠٠ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٢، و هو بلا نسبة في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٢٧٧/١، و شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/٢ ، والخزانة ١٤٩/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٠٨/٢ .

(٥) هو لذي الإصبع العدواني في الأصول ٤٣٨/٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٧٧/٢، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١١١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٢، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٠٩/٢ ، واللباب ١٠٢/٢، والمقاصد الشافية ٦٩٤/٥.

"فترك صرف "عامر" وهو ينصرف ، و لم يجعله قبيله ؛ لأنه وصفه، فقال : "ذو الطول وذو العرض"، ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض"[١].

كما نص ابن إياز على أن البصريين منعوا ذلك ؛ لكونه خروجاً من الأصل إلى الفرع ، والواجب عكسه ، حيث قال- بعد أن ذكر رأي الكوفيين -: "ومنعه البصريون؛ لكونه خروجاً من الأصل إلى الفرع ، والواجب أن يكون الأمر بعكسه، وتوسط ابن الخباز الأمر بين الفريقين ، فلم يمنعه مطلقاً؛ لوروده ، و لم يجزه مطلقاً ؛ لما في قولك : (مررت برجلٍ) من الشَّنَاعَةِ ، فأجاز ذلك فيما فيه سبب واحد ، فتكون الضرورة قد أَجْرَت السبب الواحد مَجْرَى اثنين" [٢].

وذهب ابن إياز إلى أن السبب في ذلك العلمية دون غيرها؛ لأمرين :

الأول : أن الأسماء الممنوعة من الصرف في الأبيات السابقة جاءت أعلاماً .

والثاني : أن لها من القوة ما ليس لغيرها [٣].

هذا وقد رد البصريون الأدلة التي استدل بها الكوفيون بأنه ليس في الأبيات ما يدل على منع الصرف، إلا قول الشاعر: ما بال دوسر...؛ لأنه مجرور فجره بالفتحة، أما غيره فيمكن أن يكون من حذف النون لإجراء المنصرف مجرى غير المنصرف[٤].

والذي يظهر لي في المسألة صحة ما ذهب إليه الكوفيون من جواز منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر؛ لكثرة الشواهد الدالة على ذلك، والله أعلم .

---

(١) الإنصاف ٢/ ٤١٠.

(٢) ينظر : المحصول ١١٢٣/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٨/٢ .

العامل في الاسم الواقع بعد "لولا" [١].

قال الكوفيون فيه قولان :

أحدهما: أن "لولا" ترفع الاسم بعدها بنفسها ، كارتفاع الفاعل بالفعل[٢].

والثاني : يرفع بفعل محذوف [٣] تقديره : لولا وُجد زيدٌ [٤] .

وذهب البصريون إلى أن الاسم الواقع بعد "لولا" مرفوع بالابتداء .

وذكر ابن إياز –رحمه الله– أنه إذا دخل "لولا" على المضمر ، فالأجود أن يكون ضميراً منفصلاً ، كقوله سبحانه ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [٥] ؛ وذلك لأن الظاهر بعده إمَّا مبتدأ عند البصري ، وإمَّا فاعل عند الكوفي ، فالمضمر واجب أن يكون كالظاهر[٦] .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٦٠/١، والتبيين ٢٣٩ ، ويراجع الكتاب ١٢٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٤/١ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، واللباب ١٣١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١ ، ١٤٦/٨، والمغني لابن فلاح ٣٥٢/٢ ، والارتشاف ١٩٠٤/٤ ، ومغني اللبيب ٣٥٩ ، والهمع ٤٣/٢ .

(٢) هذا هو رأي الفراء في معاني القرآن ٤٠٤/١ ، والارتشاف ٤/ ١٩٠٤ ، ونسبه ابن الأنباري للكوفيين في الإنصاف ٦٠/١.

(٣) هذا هو رأي الكسائي ، ينظر : الجنى الداني ٦٠١ ، والارتشاف ١٩٠٤/٤ ، ونسبه العكبري إلى الكوفيين في اللباب ١٣٢/١ .

(٤) ينظر : التبيين ٢٣٩ ، والجنى الداني ٦٠١ ، ٦٠٢.

(٥) سورة سبأ ، الآية : ٣١ .

(٦) اكتفى ابن إياز بذكر آراء الفريقين فقط، ينظر: المحصول ٧٠٢/٢ .

تعقيب :

احتج الكوفيون لمذهبهم بما يأتي :

– أن "لولا" ترفع الاسم بعدها ؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك : "لولا زيدٌ لأكرمتك" : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا "لا" على "لو" فصار بمنزلة حرف واحد [١] .

– وأن الذي يدل على أن الاسم يرتفع بها أن " أنَّ" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة ، نحو : لو أنَّ زيداً ذاهبٌ لأكرمتك " ، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة؛ فلما واجب الفتح ، دلَّ على صحة ما ذهبنا إليه [٢] .

واستدل البصريون لمذهبهم بأدلة منها :

– أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، و "لولا" حرف لا يختص بالاسم؛ لأنه قد دخل على الفعل [٣] ، قال الشاعر :

قالت أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زائِرَهَا هَلاَّ رَمَيْتِ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لا دَرَّ درُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[٤]

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٠/١.

(٢) المرجع السابق ٦٢/١ .

(٣) المرجع السابق ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٤٦.

(٤) البيتان للجموح الظَّفري ، وينسبان لراشد بن عبد الله السُّلمي، والبيتان في : الأزهية ١٧٠، والإنصاف ٦٢/١، والتبيين ٢٤٢، واللباب ١٣٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١، ١٤٦/٨، والخزانة ٤٦٢/١.

فقال : " "لولا حُدِدْتُ" فأدخلها على الفعل ؛ فدل على أنها لا تختص ؛ فوجب أن لا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء "[١] .

والذي يظهر للباحث أن مذهب البصريين أرجح؛ لأن "لولا" حرف غير مختص، فقد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، والحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول، والله أعلم .

(١) الإنصاف ٦٣/١.

فعل الأمر مبني أو معرب (١)

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر إذا كان مجرداً من حرف المضارعة ، نحو : اعلمْ، معرب مجزوم .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون .

قال ابن إياز –رحمه الله تعالى– : "فعل الأمر مبني على السكون عند أهل البصرة؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، وإنما أعرب منها قسم بشرط ، وهو أن يكون أوله أحد حروف المضارعة ، فلما فقد في فعل الأمر ذلك الشرط بقي على بنائه .

وللكوفي أن يقول : هذا على أصلكم ، وليس حجة علينا؛ لأن الفعل أصل في الإعراب ، كما أن الاسم كذلك ، وأيضاً فإن الاسم إذا وقع موقعه وناب عنه في نحو: صهٍ ومهٍ بني .

ولقائل أن يرد هذا بوجهين :

أحدهما : أنه بني لتضمنه معنى لام الأمر ، وهو اختيار أبي الفتح(٢) .

والثاني : أنه بني لوقوعه موقع الفعل ، وأصل الفعل مطلقاً البناء وإن كان فعل الأمر معرباً ، كقراءة من قرأ : ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴿١١٩﴾﴾(٣) بفتح الميم من (يوم)؛ لأنه بناه لما أضيف إلى (ينفع) وإن كان معرباً نظراً إلى أصله .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٤٢٧/٢، والتبيين ١٧٦ ، وائتلاف النصرة ١٢٥ ، ويراجع :المقتضب ١٣١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور١٩٠/٢ ، وشرح الرضي ٨٥/٤ ، ١٢٥ ، والهمع ٢٦/١ .

(٢) ينظر: الخصائص ٣٠٠/٢.

(٣) المائدة، الآية: ١١٩، قرأ الجمهور (يوم) بالرفع بضم الميم ، وقرأها نافع بفتح الميم. ينظر : حجة القراءات ٢٤٢ ، وتفسير البحر المحيط ٦٧/٤.

وأيضاً فإن من قال بإعرابه ذهب إلى أن سكونه بلام مقدرة ، فأصل (اذهب) لتذهب ، وحرف الجزم لا يعمل مع الحذف ، كما أن حرف الجر الذي هو أقوى كذلك ، ولقائل أن يقول : لقد أعملتم حرف الجزم مع الحذف، وذلك في قولك : (زرني أزرك) وأخواته ؛ إذ التقدير : زرني فإنك إن تزرني أزرك ، فـ (أزرك) مجزوم بـ (إن) المقدرة ، وهو جواب لها، وتسميتهم له جواب الأمر تجوّز .

فإن قيل : دل على حرف الشرط الأمر ، قيل : كذلك الأمر دل على اللام المقدرة .

قيل : حرف الشرط أقوى ؛ لأنه جازم لفعلين ، فلذا جاز عمله مقدراً " [١].

- التفصيل في المسألة :

احتج البصريون بأدلة منها :

– أن الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، أما ما أعرب من الأفعال كالفعل المضارع فلمشابهته الأسماء ، ولا وجود هنا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقياً على أصله وهو البناء [٢].

– نيابة اسم الفعل الذي على وزن (فَعَالِ) ، نحو : (نَزَالِ) ، عن فعل الأمر، دليل على كونه مبنياً ، وإلا لما نابت عنه ، فدل على بناء فعل الأمر [٣].

– أن فعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها[٤].

– أن فعل الأمر إذا كان معرباً مجزوماً تضمن معنى "لام الأمر"، ، ولا يجوز جزمه

---

(١) المحصول ٢٥٩/١ – ٢٦١ ، وقد وردت المسألة في قواعد المطارحة ٣٠١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٤٣٥/٢ .

(٣) ينظر : أمالي بن الشجري ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ٤٣٥/٢ .

(٤) ينظر : التبيين ١٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ .

بإضمار اللام ؛ لما يترتب عليه من كثرة الحذف لغير موجب [١]، ولضعف حروف الجزم ، وهي أضعف من حروف الجر ، وإذا كان حرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى [٢].

واحتج الكوفيون بما يأتي :

– أن الأصل في فعل الأمر المجرد من حرف المضارعة أن يكون باللام ، ففي نحو: "افعل" : لتفعل ، و"قم" : لتقم .

ثم إنه لما كثر استعمالهم لفعل الأمر المعرى عن حرف المضارعة ، استثقلوا مجيء اللام منه فحذفوها للتخفيف ، مع بقاء أصلها وعملها [٣].

– واستدلوا على أن الأصل في فعل الأمر المجرد من حرف المضارعة أن يكون باللام بقوله تعالى : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [٤] قرئت : (فلتفرحوا) [٥]، وهي قراءة النبي – صلى الله عليه وسلم – عن طريق أبي بن كعب ، وقد جاء فيها فعل الأمر على الأصل وهو الجزم باللام المقدرة ، فأصل : تفرحوا : لتفرحوا ، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة .

قال الفراء : "وقوى قول زيد أنها في قراءة أبي: فبذلك فافرحوا ، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه" [٦].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٩/٣ ، والمقتضب ١٣٣/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والإنصاف ٤٣٠/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٥.

(٤) سورة يونس ، الآية : ٥٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمقتضب ١٣١/٢ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٤/ ٢٨٢ ، والمحتسب ٣١٣/١ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ .

-كما استدلوا بقول النبي عليه الصلاة والسلام : "لتأخذوا مصافكم" [١].

وأصله : تأخذوا ، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة .

وقول الشاعر [٢] :

لِـتَقُمْ أَنْـتَ يـا ابـنَ خَـيرِ قُـرَيْشٍ فَلْتُقَـضِّي حَـوائجَ المُـسلِمِينا[٣]

فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة .

- مما يدل على أن فعل الأمر معرب ، هو أن فعل النهي ـ وهو الفعل المضارع المجزوم ـ بلا الناهية معرب ؛ لأن النهي ضد الأمر ، وفي ذلك حمل على الضد ، وهم يحملون الشيء على نظيره [٤].

- أنك تقول في فعل الأمر المعتل : اغزُ ، وارمِ ، كما تقول في المجزوم: لم يغزُ ، و لم يرمِ ، بحذف حرفي العلة الواو والياء في كلتا الحالتين ، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة [٥].

وقد فنّد المانعون هذه الحجج ، وردوها على النحو التالي :

- أما قولهم حذف اللام المقدرة في الأمر المخاطب لكثرة الاستعمال ؛ قول فاسد؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص مما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله[٦].

- لا يصح حمل فعل الأمر على فعل النهي ؛ لأن فعل النهي في أوله حرف

---

(١) لم أقف على هذه الرواية في دواوين السنة المعروفة .

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت في : الإنصاف ٤٢٧/٢ ، والمغني ٣٠٠ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٠٦ .

(٤) ينظر : التخمير ٢٦٠/٣ ، والإنصاف ٤٣٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، والإنصاف ٤٣٠/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٤٣٩/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٦ .

المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب فكان معرباً ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة [١].

– مما يدل على أن فعل الأمر ليس مجزوماً بلام مقدرة، أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف إلا شذوذاً [٢] ، فحرف الجزم أولى ؛ لأنه أضعف [٣].

وبعد عرض الأدلة يتبين لي أن الأرجح في المسألة قول البصريين : إن فعل الأمر مبني على السكون ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء السكون ، والله أعلم .

(١) ينظر : الإنصاف ٤٤٠/٢ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٩/٣ ، والمقتضب ١٣٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ .

صياغة اسم الفاعل من العدد المركب[١]

ذهب البصريون إلى جواز اشتقاق اسم الفاعل من العدد المركب كقولك: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز.

وذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى – أنك إذا جاوزت العشرة ، وأردت أن تشتق اسماً جاز عند البصري، كقولك: حادِيَ عَشَرَ، بمعنى الواحد من هذه العِدَّةِ، وكذلك إلى "تاسِعَ عَشْرَ"؛ لأنه لما قُصِدَ الواحد من ذلك جيء باللفظين معاً، فصارا كقولك: ثَالِثُ ثَلاثَةٍ، أي: أحدُها[٢].

ونصَّ على أن الكوفي يمنع ذلك؛ لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل لا يشتق من لفظين[٣].

كما ذكر أنك إذا قلت: حاديَ عَشَرَ، فلك ثلاثة أَوْجُهٍ:

الأول: أن تأتي بأربعة أسماء، فتقول: حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، فالأولان بمنزلة "ثالِثٍ"، وبنيا؛ لأنهما كبعض الكلمة، والآخران بمنزلة "ثلاثَةٍ"، وموضعهما جَرٌّ بالإضافة، والأولان يحكم على محلهما بالإعراب، على حسب العوامل.

والثاني: أن تأتي بثلاثة أسماء ، فتقول: حَادِيَ أَحَدَ عَشَرَ، فـ "حادي" معرب؛

---

(١) تنظر المسألة في: الإنصاف ٢٦٣/١، وائتلاف النصرة ٤٥، ويراجع: الكتاب ٥٦٠/٣، والمقتضب ١٨٠/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٣/٢، وشرحه الكافية الشافية ١٦٨٦/٣، وشرح الرضي ٣١٨/٣، والمساعد ٩٦/٢، والهمع ٣١٦/٥.

(٢) ينظر: المحصول ٩٣٩/٢.

(٣) المرجع السابق .

لأنه لو كان مبنياً لكنت قد ركبت ثلاثة أسماء، وليس ذلك في كلامهم، وإنما جاز إسقاط "عَشَرَ"؛ لأن المعنى مفهوم.

والثالث: أن نأتي باسمين، كقولك: حادِيَ عَشَرَ[١].

تعقيب:

الكوفيون لا يجيزون أن يقال: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ؛ وإنما يقال: ثَالِثَ ثَلاثَةَ عَشَرَ، وذلك لإجماعهم على أنه لا يجوز أن يبنى من ثلاثة عشر"فاعل"، وإنما يبنى من لفظ أحدهما، وهو العدد الأول الذي هو "ثلاثة"، ولا يمكن بناؤه من العدد الثاني، وهو "العشرة" ، فذكر "العشرة" مع "ثالث" لا وجه له[٢].

وذهب البصريون إلى جوازه ، فيقولون: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ؛ لأنه الأصل والقياس، وقد جاء عن العرب ذلك، يقول سيبويه:

"وقال بعضهم : تقول: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ ونحوه، وهو القياس، ولكنه حذف استخفافاً؛ لأن ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا، فهو بمنزلة خامِسِ خَمْسَةٍ في أن فيه لفظ أحَدَ عَشَرَ كما أنَّ في خَامِسٍ لفظ خَمْسَةٍ لما كان من كلمتين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، وأُجري مجرى المضاف في مواضع، صار قولهم: حَادِيَ عشرَ بمنزلة خامِسِ خمسةٍ ونحوه"[٣].

وقفة:

ذكر ابن الأنباري والزبيدي أنه إذا كان حجة البصريين السماع والقياس، وجب أن يكون جائزاً، وأن يكون هو الأصح[٤].

---

(١) المحصول ٢/٩٣٩، ٩٤٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٣، وائتلاف النصرة ٤٥.

(٣) الكتاب ٣/٥٦٠، ٥٦١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٣، وائتلاف النصرة ٤٥.

والذي يظهر للباحث أن حجة الفريقين متساوية، وما قال به البصريون من السماع لم يؤيدوه بالأمثلة من كلام العرب[١] إلا ما أُثِر من حكاية سيبويه المشار إليها، واحتجاجهم بها مخالف لأصولهم ، فإن من أصولهم عدم القياس على النادر، والله أعلم.

(١) قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل ١٣٢ :"ما قبل العشرة إلى العشرة مسموع من العرب، وما بعد ذلك مقيس عليه ليس بمسموع فقس عليه".

(كم) مفردة أو مركبة [١]

ذهب البصريون إلى أن "كم" مفردة .

وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من الكاف، و "ما" ثم حذفت منها الألف[٢].

وقد نصّ ابن إياز على مذهب البصريين والكسائي[٣] ، وذهب إلى أن البصري يرى أنها مفردة ؛ لأصالة الإفراد ، وعدم ما يقتضي خلافه[٤] .

وذكر أن الكسائي[٥] يرى أنها مركبة ، وأصلها : "ما" ، دخلت عليها كاف الجر ، ثم حذفت منها الألف ، كما في "عمَّ" ، و"فِيْمَ" ، و "بِمَ" ، وتوقف عند هذا الحد [٦].

ويتضح لنا أن ابن إياز خصص الخلاف بين البصريين والكسائي ، بينما الأنباري، والعكبري ، عمّما الخلاف بين البصريين والكوفيين [٧].

وقد أجاب ابن الأنباري عن احتجاج الكوفيين بقوله :

– أما قولهم : إن الأصل في "كم" "ما" زيدت عليها الكاف" فلا نسلم به ، فإن

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٢٤٣/١ ، والتبيين ٤٢٣ ، ويراجع : معاني القرآن للزجاج ٤٢٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦/٢ ، والمساعد ١٠٦/٢ ، والارتشاف ٧٧٦/٢ ، والجنى الداني ٢٦١، وتوضيح المقاصد ١٣٣٥/٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢٤٣/١ ، والتبيين ٤٢٣ .

(٣) ينظر: المحصول ٢/ ٩٤٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر رأي الكسائي في: معاني القرآن للزجاج ٤٢٨/١ ، وارتشاف الضرب ٧٧٦/٢ .

(٦) ينظر : المحصول ٩٤٣/٢ ، ٩٤٤ .

(٧) ينظر : الإنصاف ٢٤٣/١ ، والتبيين ٤٢٣ .

هذا مجرد دعوى من غير دليل [١].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن الأصل عدم التركيب ، لاسيما في كلمة لا يصح أن تجعل كلمتين ، و"كم" هاهنا كذلك [٢]،والله أعلم.

(١) ينظر : الإنصاف ٢٤٥/١ .

(٢) ينظر : التبيين ٤٢٣ .

تقدم معمول اسم الفعل عليه (١)

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، فيقولون في (عليك زيدا): زيداً عليك .

وذهب البصريون إلى المنع .

يقول سيبويه: "اعلم أنه يقبح : زيداً عليك ، وزيداً حذرك ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها" (٢).

وعرض ابن إياز –رحمه الله تعالى– هذه المسألة عرضاً سريعاً أشار فيه إلى رأي الكوفيين والبصريين ، واقتصر على ذلك ، حيث قال :

"ولا يجوز تقديم منصوبها عليها عند البصري؛ لضعفها ، وأجازه الكوفي" (٣).

فالبصري يحتج لمذهبه بضعف اسم الفعل ؛ لأنها فرع على الاسم في العمل إلا أنها عملت لقيامها مقامه، فينبغي ألا تتصرف تصرفه (٤).

وأما الكوفيون فاحتجوا بالنقل والقياس .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ١٨٤/١، والتبيين ٣٧٣، وائتلاف النصرة ٣٤، ويراجع : الكتاب٢٥٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٠/١،والبسيط ٦٢٦/٢،والمساعد ٦٥٧/٢، والارتشاف ٢٣١١/٥، والهمع ١٢٠/٥ ، والخزانة ٢٠١/٦.

(٢) الكتاب ٢٥٢/١.

(٣) المحصول ٧٦١/٢.

(٤) ينظر : الإنصاف ١٨٢/١، وائتلاف النصرة ٣٥.

أما النقل فقد قال الله تعالى :﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [١].

فنصب كتاب الله بـ"عليكم" ، والتقدير فيه : عليكم كتاب الله ، أي : الزموا كتاب الله [٢].

– واحتجوا بقول الراجز:

يَـا أَيُّهَـا المَـائِحُ دَلْـوِي دُوْنَكَـا إِنِّـيْ رَأَيْـتُ النَّـاسَ يَحْمَـدُوْنَكَا[٣]

والتقدير فيه : دونك دلوي ، فـ"دلوي" في موضع نصب بـ"دونك" ، فدل على جواز تقديمه [٤].

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، فإذا قلنا : عليك زيداً ، أي : الزم زيداً ، وإذا قلت: عندك عمراً ، أي : تناول عمراً ، وإذا قلت: دونك بكراً ، أي : خذ بكراً ، ولو قلت: زيداً الزم ، وعمراً تناول ، وبكراً خذ، لكان جائزاً تقديمك المفعول ، فكذلك مع ما قام مقامه [٥].

---

(١) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٨٤/١ ، والتبيين ٢٧٤ .

(٣) قيل : لراجز جاهلي ، من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، وقيل : لجارية من بني مازن ، والبيت في : الإنصاف ١٨٤/١ ، وشرح الرضي ٨٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٢ ، والهمع ١٢٠/٥، والخزانة ٢٠٠/٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١٨٥/١ .

(٥) المرجع السابق .

وقد خرج المانعون أدلة الكوفيين بما يأتي :

– أما الآية الكريمة السابقة ، فلم ينتصب "كتاب" بـ "عليكم" ، ولكن لما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[١]، أعلم أن هذا مكتوب عليهم ، فنصب (كتاب الله) للمصدر ؛ لأن هذا بدل من اللفظ بالفعل ، والمعنى : كتب الله عليكم ، وكُتِبَ عليكم [٢].

وقال المبرد:

"ومن زعم أن قول الله عز وجل : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٣]، إنما نصبه بعليكم فهذا خطأ " [٤].

– وأما البيت فقال عنه الأنباري : "لا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما: إن قوله "دلوي" ليس هو في موضع نصب ، وإنما هو في موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مقدر ، والتقدير فيه : هذا دلوي دونكا .

والثاني : أنَّا نسلم أنه في موضع نصب ، ولكنه لا يكون منصوباً بدونك ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ، كأنه قال : خذ دلوي دونكا ، و(دونك) مفسر لذلك الفعل المقدر" [٥].

---

(١) سورة النساء ، الآية : ٢٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٠٣/٣ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

(٤) المقتضب ٢٨٠/٣ .

(٥) الإنصاف ١٨٩/١ .

وعندي أن الراجح في المسألة هو ما ذهب إليه البصريون ؛ لضعف اسم الفعل فلا يتقدم معمولها عليها، والله أعلم .

.....

هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها ؟[١]

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار " أن " بعدها للتوكيد ، نحو : (ما كان زيدٌ لأن يدخل دارك) ، و يجوز تقديم الاسم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحود ، نحو :

(ما كان محمدٌ طعامَكَ ليأكل) ، و (ما كنت زيداً لأضربَ) ، وقد عزا ابن إياز هذا الرأي إليهم[٢] .

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل " أن " مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ، ووافقهم ابن إياز كما هو الظاهر من كلامه، حيث قال:"وأما لام الجحود فهي اللام المستعملة بعد النفي، كقوله تعالى﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ ٣٣ ﴾[٣] ، و ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٤٨٥/٢ ، وائتلاف النصرة ١٣٩ ، ١٥٤ ، ويراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢ ، وشرح الرضي ٧٩/٤ ، والبديع ٦٠٩/١ ، والصفوة الصفية ٢٣٧/١ ، والجنى الداني ١١٩ ، والارتشاف ١٦٥٨/٤.

(٢) ينظر : المحصول ٦١١/٢ ، ٦١٢ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٣٣ .

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[١]، فينتصب الفعل بعدها بـ (أَنْ) مضمرة، ولا يجوز إظهارها.

قالوا: وإنما لزم إضمار (أَنْ) هُنَا؛ لأن (ما كان زيدٌ لِيَضْرِبَكَ) نفي قولك: (كان زيدٌ سوف يَضْرِبُكَ)، أو (سيَضْرِبُكَ)، والمُوْجَبُ ليس معه(أَنْ)، لا ظاهرة، ولا مقدرة، فألزموا نفيه إضمار (أَنْ) ؛ ليطابقه لفظاً" [٢].

وأشار ابن إياز إلى أن أبا بكر الأنباري[٣] قال في كتاب اللامات : "اعلم أن لام الجحود تنصب الفعل المستقبل وتدخل مع (ماكان) ، أو (لم يكن) ، فيقال : (ما كان عبدُ الله لِيضربَكَ) ، و (لم يكن محمدٌ لِيظلمَكَ)، فـ (عبدُالله) اسم الكون ، وخبر الكون : (ليضربك) ، و(ليظلمك) ، وهي جملة ، والرابط المضمر العائد من (يضربك) ، و(يظلمك) ، و (ما) ، و(لم) أداتان لا موضع لهما من الإعراب" [٤].

وذكر ابن إياز ـ رحمه الله تعالى ـ أن فائدة الخلاف حول ناصب المضارع بعد لام الجحود تتبين بأنه يجوز على قول الكوفيين تقديم الاسم المنصوب على الفعل المنصوب

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٧٩ .

(٢) المحصول ٦١١/٢ .

(٣) محمد بن القاسم بن محمد بشار أبو بكر الأنباري النحوي، من تصانيفه: كتاب الزاهر في اللغة، وكتاب الأمالي، وكتاب هاءات القرآن، وغيرها، (ت ٣٢٨هـ) ، ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣/ ٢٠١، والبلغة ٢١٢، وبغية الوعاة ٢٠٠/١.

(٤) المحصول ٦١١/٢.

بلام الجحود ، كقولك : (ماكان محمدٌ طعامَكَ لِيَأْكُلَ) ، و(ما كان عبدُ اللهِ داركَ لِيَدْخُلَ) ، وأشار إلى أنهم استدلوا بقول الشاعر[١]:

لَقَدْ عَدَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولَمْ أكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حيّاً لأسْمَعَا[٢]

والتقدير : و لم أكن لأسمع مقالتها ، فنصب (مقالتها) بـ (أسمع) [٣].

وأما البصريون فلا يجوز ذلك عندهم من قبل أنّ (أَنْ) لا يَنْصِبُ ما بعدها ما قبلها، ونسب ابن إياز هذا الرأي إليهم [٤]، و لم يناقش آرائهم، وإنما اكتفى بذكرها مجردة.

"مقالَتَهَا " في البيت السابق عند الكوفيين منصوب متقدم على الفعل المنصوب بلام الجحود ، وهو " لأسمع " ، فقدم منصوب لـ" أسمع " عليه [٥] ، وذهب الكوفيون إلى أن فيه دليلاً على أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير " أَنْ"، فالتقديم يدل على عدم إضمار "أَنْ " ؛ لأن " مقالتها " منصوب بـ" أسْمَعُ " ، فلو أضمرت " أن " لكان " أسمع " من صلتها ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول[١].

---

(١) لم أقف على قائله .

(٢) البيت في الإنصاف ٤٨٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢، وائتلاف النصرة ١٣٩ ، ١٥٣ ، وائتلاف النصرة ١٣٩ ، ١٥٣ ، والصفوة الصفية ٢٣٧/١، والتصريح ٣١٣/٤.

(٣) ينظر : المحصول ٦١٢/٢ ، ويراجع : ائتلاف النصرة ١٣٩ .

(٤) المحصول ٦١٢/٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٤٨٦/٢ ، و ائتلاف النصرة ١٣٩ .

الموصول[١].

وأجاب البصريون بأنه لا حجة فيه ؛ لأن " أن " مع الفعل بتأويل المصدر ، فلا يتقدم شيء من صلته عليه ، و" مقالتها" في البيت عندهم منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : و لم أكن لأسمع مقالتها ، لا بقوله " لأسمعا "[٢]،بدليل قول الشاعر[٣] :

وإِنِّي امرؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفيَّةٍ أَبَتْ لِلأَعَادِي أَنْ تَدِيخَ رِقَابُهَا[٤]

فاللام في قوله : " للأعادي " لا تكون من صلة " أَنْ تَدِيخَ " بل من صلة فعل مقدر ، وتقديره : أبت أن تديخ رقابها للأعادي ، أن تديخ رقابها ، فحذف أن المصدرية وصلتها وهو ينويهما ، وجعل هذا المُظْهَرُ تفسيراً لذلك المقدر ، وله نظائر "[٥] .

وبعد النظر في أدلة الفريقين فإن القول الأرجح ماذهب إليه الكوفيون ، وهو جواز تقديم معمول الفعل المعمول بلام الجحود عليها ؛ لأن تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه ، ثم إن من أصول البصريين أن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فهلا أجازوا تقديم معمول الفعل المعمول لـ(أن)

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٨٦ ، و الصفوة الصفية ١/ ٢٣٧.

(٢) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٨٧ ، وائتلاف النصرة ١٣٩.

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) البيت بلا عزو في المنصف ١/١٣٠ ، والإنصاف ٤٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٧ ، وائتلاف النصرة ١٣٩. والعصبة : الجماعة من الناس ، وخِنْدِفِيَّة : منسوبة إلى خندف ، وهي امرأة إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، واسمها ليلى بنت حلوان ، وقيل : ليلى بنت عمران بن الحاف بن قضاعة ، لقبت خندف في قصة مشهورة ، والخندفة : الإسراع في السير ، وتَدِيْخُ: تذل وتخضع .

(٥) ينظر : المنصف ١/١٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٧ ، و الإنصاف ٤٨٨/٢، وائتلاف النصرة١٤٠.

المصدرية في هذا البيت بأن هذا المعمول جار ومجرور ، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ، و الله أعلم .

هل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها ؟ (١)

مما اختلف فيه أهل البصرة والكوفة ناصب المضارع بعد (حتى).

فذهب البصريون إلى أن ناصب المضارع في قولهم : أطع الله حتى يدخلكَ الجنة ، هو (أن) مضمرة بعد (حتى) ، يقول سيبويه : "واعلم أنَّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي ، كما لا يظهر بعد أما الفعل" (٢).

وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو (حتى) نفسها ، من غير تقدير (أن).

قال الفراء : "فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى ، وهو في المعنى ماضٍ" (٣).

أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أن الاسم يخفض بعد حتى بإلى مضمرة أو مظهرة(٤).

وقد عزا ابن إياز هذا الرأي إليه (٥)، وذكر أن بعض النحاة أفسده بشيئين :

أحدهما : أنه يلزم من ذلك جواز إظهارها .

والآخر : أنه يؤدي إلى الجمع بين حرفين بمعنى واحد .

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٤٨٩/٢ ، وائتلاف النصرة ١٥٣ ، ويراجع : معاني القرآن للفراء ١٣٦/١، والأصول ١٥١/٢، و شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٤ ، وشرح الرضي ٥٣/٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٢/ ٥٠٣ ، والارتشاف ١٦٦١/٤ ، والجنى الداني ٥٤٢.

(٢) الكتاب ٧/٣ .

(٣) معاني القرآن ١٣٣/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٨٩/٢ .

(٥) ينظر : المحصول ٦١٠/٢، ٧١٦ .

وقد ردّ ابن إياز كلا الأمرين ، وعلل ذلك ؛ بأن البصري عنده أشياء كثيرة تقدر، ولا تُظْهر: منها فعل، كما في (زيداً ضربته)، ومنها اسم ، نحو: (لعمرك لأقومنَّ) ، ومنها حرف ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [١].

والصحيح عنده أن الذي يُمْنع منه اجتماع حرفين بمعنى واحد لفظاً [٢].

يقول : "والذي يمنع منه اجتماع حرفين بمعنى واحِد لفظاً ، ألا ترى إلى قول النحاة إن اللام في : إن زيداً لقائم ، مقدرٌ تقديمها ، وذلك مؤدٍ إلى ما أنكره هذا الراد"[٣].

وقال ابن إياز في موضع آخر :

للكوفيين في " حتى " مذهبان :

أحدهما : أنها حرف نصب مع الفعل ، وحرف جر مع الاسم ، فعلى هذا لا يُضْمَرُ معها ناصب .

والآخر : أنها حرف نصب فقط ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً ، كان مجروراً بتقدير (إلى) ، فإذا قلت : ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ، فالتقدير : حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ[٤]، ونص على أن هذا قول الكسائي [٥] .

وذهب إلى أن قول البصريين أولى؛ دفعاً للاشتراك ، وأنه لا يقال : على مذهب البصريين يلزم إضمار الناصب ، والإضمار خلاف الأصل ؛ لأنا نقول : الإضمار مجاز،

---

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٣٣ .
(٢) ينظر : المحصول ٧١٧/٢ .
(٣) المرجع السابق ٧١٧/٢ .
(٤) المرجع السابق ٦٠٩/٢ ، ٦١٠ .
(٥) المرجع السابق ٦١٠/٢ .

والمجاز أولى من الاشتراك[١] ، ونص على أن قولهم أولى من قول الكسائي ؛ لثلاثة أوجه:

الأول : أنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء ، أومن عوامل الأفعال ، فأن تكون من عوامل الأسماء أولى ؛ وذلك لأن عوامل الأسماء هي الأصول ، وعوامل الأفعال هي الفروع ، وأيضاً فعوامل الأسماء هي الأكثر ، ومن أصولهم الحمل على الأكثر .

والثاني : أن الكسائي يحتاج إذا وقع الاسم بعدها مجروراً إلى إضمار الجار ، والبصري يحتاج إلى إضمار الناصب ،وهو أولى ؛ لكثرته واتساعه .

والثالث : أنه على قول الكسائي يحتاج إلى إضمار شيء آخر غير الجار ، أو لا ترى إلى تقديره ، وهو : حتّى انتهى ضربي إلى زيد ، وكلما قل الإضمار كان أولى ، وهذا واضح[٢] .

تعقيب :

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بأن (حتى) من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ؛ فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أنْ) ، ووجب تقديرها دون غيرها ؛ لأنها أم الحروف التي تنصب الفعل المضارع [٣].

وضعف الرضي هذا القول ، وعلل ذلك ؛ بأنه يؤدي إلى التقدير والإضمار ولا ضرورة إلى ذلك [٤].

---

(١) المحصول ٦١٠/٢ .

(٢) المرجع السابق ٦١٠/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٤٨٩/٢ ، ٤٩٠ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٥١٧/١ .

وأما ما قاله الكوفيون فلا يستقيم ؛ لأن (حتى) حرف غير مختص ، فبطل أن يكون هو عامل النصب في الفعل المضارع ، يقول الرضي :

"وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين" (١).

وقفة :

لم يضف ابن إياز –رحمه الله– في هذه المسألة ، على ما ذكره الأنباري، فجاء أسلوبه مختلفاً ، والنتيجة واحدة .

ويتراءى لي أن الراجح في المسألة قول البصريين ؛ لأن "حتى" حرف غير مختص، فبطل أن يكون هو عامل النصب في الفعل المضارع، والله أعلم .

.....

(١) شرح الرضي ٥٣/٤ .

سين الاستقبال محذوفة من سَوْفَ ؟ [١].

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل ، نحو :

سأفعل ، أصلها : سوف .

وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها .

وذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى – أن السين وسوف يُخْلِصَان الفعل المضارع للاستقبال بعد أن كان صالحاً له وللحال ، فإذا قلت :(زيدٌ يضربُ) ، احتمل أن يكون للحال والاستقبال ، فإذا قلت : (سيضربُ) ، أو (سوف يَضْرِبُ) اخْتَصَّ بالاستقبال [٢] .

وذهب إلى أن الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول : التراخي في (سوف) أشدُّ منه في السين ، بدليل استقراء كلامهم ، قال تعالى : ﴿ **وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾** ﴾ [٣]، فطال الأمد والزمان ، وقال تعالى ﴿ **سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ** ﴾ [٤] ، فتعجل القول .

والثاني : أنه يجوز دخول اللام على "سوف" كقوله تعالى : ﴿ **وَلَسَوْفَ**

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٥٣٢/٢، وائتلاف النصرة ١٥٦ ، ويراجع :المرتجل ١٧،وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٨ ، والجنى الداني ٤٥٨ ، ومغني اللبيب ١٨٤ ، والأشباه والنظائر ١٠٦/٤.

(٢) ينظر المحصول ٤٩/١ .

(٣) سورة الزخرف ، الآية : ٤٤ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٤٢ .

﴿ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ ﴾ [١] ولا تكاد تدخل على السين [٢].

ونص ابن إياز على أن السين حرف قائمٌ برأسه [٣]، كما نصّ على أن الكوفيين يرون أنها محذوفة من "سوف" [٤] ، وحكم عليه بالبطلان ، يقول : " والكوفيون يرون أنها محذوفة من "سوف" وهذا باطلٌ لوجهين :

الأول : أن الحذف لا يليق بالحروف ؛ لأنه تصرف ، ولا تصرُف فيها .

والثاني : أن قولهم يُفْضِي إلى توالي إعْلالين ، وهذا ممنوع منه في الأفعال والأسماء مع كثرة التصرف فيهما "[٥] .

تعقيب :

احتج الكوفيون لمذهبهم بأن (سوف) كثر استعمالها في كلام العرب ، وهم في غير هذا الموضع كثيراً ما يحذفونها لكثرة الاستعمال كقولهم : "لا أدْرِ، ولم أُبَل ، ولم يَكُ وخُذْ ، وكُلْ " وأشباه ذلك ، والأصل : لا أدري ، ولم أُبَالِ ، ولم يَكُنْ ، وأْخُذ ، وأْكُل ، فحذفوا في هذا المواضع وما أِشبهها فكذلك ها هنا حذفوا من "سوف" الواو والفاء تخفيفاً [٦] .

– وقول العرب في "سوف أفعل" : "سَوْ أَفْعَلُ" ، و "سَفَ أَفْعَلُ" [٧] .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إن الأصل في كل حرف يدلُّ على معنى

---

(١) سورة الضحى ، الآية: ٥.
(٢) ينظر المحصول ٤٩/١، ٥٠، ويراجع الأشباه والنظائر ١٠٦/٤ .
(٣) المحصول ٥٠/١ .
(٤) المرجع السابق .
(٥) المرجع السابق ٥٠/١، ٥١ .
(٦) ينظر : الإنصاف ٥٣٢/٢ ، وائتلاف النصرة ١٥٦.
(٧) الإنصاف ٥٣٢/٢ ، والجنى الداني ٤٥٨ .

في غيره أن يكون أصلاً بنفسه ، وأن لا يدخله الحذف ، والسين حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره ، والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس [١] .

وبعد النظر في أدلة الفريقين يتراءى لي أن مذهب البصريين أرجح ؛ لأن الحذف لا يليق بالحروف ؛ لأنه تصرف ، ولا تصرف فيها ، ولأن حذف الواو والياء على خلاف القياس ، وحذفها يفضي إلى مالا نظير له في كلام العرب ، فإنه ليس في كلامهم حرف حُذِف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يَبْق إلا حرف واحد ، والله أعلم .

(١) ينظر : الإنصاف ٥٣٢/٢ ، ٥٣٣ ، وائتلاف النصرة ١٥٦ .

(أي) الموصولة بين الإعراب والبناء [١]

اختلف أهل البصرة والكوفة في (أي) الموصولة ، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، نحو قولهم : لأضربنَّ أيَّهُم أفْضَلُ.

فذهب الكوفيون إلى أنه معرب .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم [٢].

وذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أنه إذا حذف شطر صلتها ، وهي جملة اسمية، فالأكثر من العرب يبنيها على الضم، وهو اختيار سيبويه [٣]؛وذلك لأن قياسها البناء ، وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة لها ، رجعت إلى ما عليه أخواتها ، وهو البناء على الضم تشبيهاً بـ (قبلُ) ، و (بعدُ) [٤] .

وقيل : لما حذف ذلك ضُمِّنَتْهُ كتضمن(قبلُ) ، و (بعدُ) مضافيهما، فبنيت كبنائهما ، وحذف ذلك ليس بمكروه مع (أيٍّ)،بخلاف أخواتها؛لوجهين :

الأول : أن لها من التمكن ما ليس لأخواتها .

والآخر : أن المضاف إليها يقوم مقام ما حذف من صلتها[٥] .

ثم نبَّه إلى أن بناء (أي) يفتقر إلى شرطين :

---

(١) ينظر المسألة في : الإنصاف ٥٨٣/٢ ، وائتلاف النصرة ٦٧ ، ويراجع : الكتاب ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٨/١ ، ٢١٩ ، والأصول ٣٢٣/٢ – ٣٢٥ ، واللباب ١٢٣/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٩٨/١ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠٧، والتصريح ٤٣٨/١.

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٨٣/٢ ، وائتلاف النصرة ٦٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٠٠/٢ .

(٤) ينظر : المحصول ٢/ ٨٤٨.

(٥) المرجع السابق.

الأول : أن تكون مضافة؛ وذلك لئلا يجتمع عليها تغييران : تغيير البناء ، وتغيير الحذف ، بخلاف ما إذا كانت مضافة، وبنيت ، فإن تغييرها واحد .

والثاني : ألا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة [١].

ويظهر من كلامه –رحمه الله تعالى– ترجيح قول البصريين .

وبعد عرض آراء الفريقين يتبين لي أن الراجح في المسألة قول سيبويه ، وهو البناء على الضم ؛ لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له ، فلمّا نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها، رجعت إلى ما عليه أخواتها ، وهو البناء على الضم، والله أعلم

.....

(١) ينظر : المحصول ٨٤٨/٢ ، ٨٤٩ .

إضافة النَّيِّف إلى العشرة[١].

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النَّيِّف إلى العشرة، نحو: خَمْسَة عَشَرٍ.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى – أنك إذا تجاوزت العشرة زدت "أحداً" في المذكر، و"إحدى" في المؤنث ، وكذا (اثنين)، و(اثنتين) إلى (تِسْعَةَ عَشْرَ) ، و(تِسْعَ عَشْرَةَ)، فركبوا من المرتبتين ما يدل على الغَرَض منهما[٢].

ونصَّ على أن الأصل عند البصري العطف[٣].

وذكر أنه عُدِل إلى التركيب؛ لوجهين:

أحدهما: أنك لو قلت: اشتريت هذا بخمسةٍ وعشْرَةٍ، لتوهّم السامع أنك اشتريته مرة بخمسة، وأخرى بعشرة، فحذفوا الواو، وركبوا؛ ليدل ذلك على أنّه اشتراه بالمجموع، ولم يفعل ذلك في "أحدٍ وعشرين" وأخواته؛ لأن المجموع بالواو والنون لا يُرَكَّب، ولِبُعْد اللبس في اشتراء الشيء بخمسة ، ثم بعشرين[٤].

وذهب إلى أن هذا ضعيف؛ لتفاوت البدل أولاً، وآخراً؛ ولقولك: لا مسلمين عندك[٥].

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٢٥٢/١، والتبيين ٤٣٢، وائتلاف النصرة ٤٣، ويراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣، والارتشاف ٧٥٧/٢، والهمع ٣٠٩/٥، والخزانة ٤٣٠/٦.

(٢) ينظر: المحصول ٩٢١/٢.

(٣) المرجع السابق، ويراجع المفصل ٢١٩.

(٤) ينظر : المحصول ٩٢١/٢.

(٥) المرجع السابق.

والثاني : "أنَّ التركيب أخصر من العطف، ولّما حذفت الواو تضمن الاسمان معناها فبنيا"(١).

تعقيب:

الأصل في العدد النيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول، فيقال: ثلاثة وعشرة، إلا أن الاسمان مزجا وصارا واحداً(٢)، هذا ما احتج به البصريون، يقول ابن الأنباري:

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه قد جعل الاسمان اسماً واحداً، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض، فكذلك هاهنا"(٣).

فلا يجوز أن يقال: خمسة عشرٍ.

وأجاز الكوفيون إضافة النيف أو البضع إلى العشرة(٤)، واستدلوا بقول الراجز :

كُلِّف من عنائِه وشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ(٥)

"فأضاف ثماني إلى عشرٍ، ولأن اسم الأول غير الثاني؛ لأن معنى خمسة عشر خمسةُ وعشرةٌ، وما هذا سبيله يجوز أن يضاف"(٦).

وأجيب بأنه ضرورة، إذ لا معنى لهذه الإضافة؛ لأنها إما بمعنى(اللام)، أو (من)،

---

(١) المحصول ٢/٩٢١.

(٢) ينظر: المفصل ٢١٩.

(٣) الإنصاف ١/٢٥٢.

(٤) ينظر: التبيين ٤٣٢، وائتلاف النصرة ٤٣، والهمع ٥/٣٠٩.

(٥) بيتان من الرجز، لنفيع بن طارق في الحيوان ٦/٤٦٣. وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٥٢، والتبيين ٤٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٢، والهمع ٥/٣٠٩، والخزانة ٦/٤٣٠.

(٦) التبيين ٤٣٣.

والنيف ليس للعشرة ولا منها، بل هو زيادة عليها، والتركيب ينافي الإضافة، والبيت لا يعرف قائله، فلا يؤخذ به[١] [٢].

وقفة:

أجاز ابن مالك – رحمه الله – إظهار العاطف الذي قدر في الأصل فتعرب؛ لزوال المعنى الموجب للبناء ، فيقال: عندي خمسةٌ وعشْرٌ رجلاً، وخمسٌ وعشرةٌ امرأةً[٣].

وذهب أبو حيان إلى أنه يحتاج في إثباته إلى سماع من العرب[٤].

وبعد النظر في أدلة الفريقين يظهر لي أن مذهب البصريين أرجح؛ لأن النيف وما بعده عبارة عن عدد واحد والمضاف غير المضاف إليه، فلو أضفت خمسة إلى عشرة فقلت: قبضت خمسة عشرٍ، لم تكن العشر مقبوضة، وهذا منافٍ للوضع؛ لتوهم السامع ووقوع اللبس، والله أعلم.

---

(١) ينظر: ائتلاف النصرة ٤٣، والهمع ٥/٣١٠.

(٢) لو أخذنا بهذا المبدأ لبطلت أغلب الشواهد العربية، وليس العبرة بنسبة البيت بل المعتبر صحة الرواية.

(٣) ينظر: الهمع ٥/٣١٠، ويراجع المساعد ٢/ ٧٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق، والارتشاف ٢/٧٥٨، والهمع ٥/ ٣١٠.

هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور تحذف ألفه في التثنيه إذا كثرت حروفه، فقالوا في تثنية "خَوْزَلَى ، وقَهْقَرَى" : خَوْزَلاَنِ ، وقَهْقَرَانِ" .

وذهبوا أيضاً إلى أن الاسم الممدود يحذف الحرفان الآخران منه إذا طال، فقالوا في "قَاصِعَاء ، وحَاثِيَاء" : قَاصِعانِ وحَاثِيَان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الحذف في المقصور والممدود .

ولم ينص ابن إياز –رحمه الله تعالى– في هذه المسألة إلا على مذهب الكوفيين،حيث قال في المقصور :

"والكوفيون يحذفون الألف إذا كانت خامسة فصاعدا ، ويقولون: مصطفان ، ومصطفون ، في تثنية مصطفى ومستقى" (٢).

وقال في الممدود :

"والكوفيون يحذفون الهمزة والألف قبلها في الممدود إذا طال ، يقولون في نحو : (قاصِعَاء) ، و(نَافِقَاء) : (قَاصِعَانِ) ،و (نَافِقَانِ) فاعرفه" (٣).

واكتفى بعرض قولهم ، ولم يعرض رأي البصريين، وإلى جانب ذلك لم يرجح.

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٦٢٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١ ، والصفوة الصفية ١٢٥/١ ، وتوضيح المقاصد ١٣٦٩/٣ .

(٢) ينظر : المحصول ١٨٠/١ .

(٣) المرجع السابق ١٨٧/١ .

تعقيب:

احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن التثنية توجب زيادة ألف ونون ، أو ياء ونون عليهما،فتزداد الكلمة طولاً ، فيجتمع فيها ثقلان : ثقل أصلي ، وثقل طاريء؛ فجاز الحذف فيهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال" [١].

وأما البصريون فاحتجوا بأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ، فينبغي ألا يحذف منه شيء ، سواءً قلت حروفه أو كثرت [٢].

وفي هذه المسألة لم يضف ابن إياز على ما ذكره ابن الأنباري .

وما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح ، فالعرب تحذف كثيرا في كلامها ؛ طلباً للخفة، والله أعلم .

.....

(١) ينظر : الإنصاف ٦٢١/٢ .

(٢) المرجع السابق .

هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره ؟ (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في حال النصب ، فيقال في الوقف : (رأيت البكَر) بفتح الكاف .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وقد ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أن النقل مختص بالمرفوع والمجرور عند البصريين؛ لوجهين:

أحدهما : أن المنصوب إذا كان منوناً امتنع النقل فيه ؛ لإبدال تنوينه ألفاً ، والألف يفتح ما قبلها ، وإذا لم يكن المنصوب منوناً حمل في الامتناع عليه .

والآخر : أن النقل خص بالضمة؛ لقوة مدلولها ؛ إذ هي العمدة ، والكسرة أختها ، وليست الفتحة كذلك ؛ لأنها فضلة (٢).

أما الكوفيون فقال :

"وعمَّم الكوفيون ذلك، واختاره العبدي،وابن الأنباري في الإنصاف، واحتجوا بوجهين :

الأول : أن المقصود بذلك الدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه .

والآخر : إزالة التقاء الساكنين" (٣).

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٦٠٢/٢ ، ويراجع : الكتاب ١٧٣/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٩، وتوضيح المقاصد ١٤٧٩/٣ ، والمقاصد الشافية ٦٥/٨ ، وشرح الأشموني ١٢/٤.

(٢) ينظر : المحصول ١٠٩٤/٢ .

(٣) المرجع السابق ١٠٩٤/٢ .

ونبّه ابن إياز بعد إيراده قول الكوفيين إلى أنه لو أدى النقل إلى بناءٍ معدوم ، كان ممتنعاً ، وذلك نحو : هذا عِدْلٌ"، لا تنقل الضمة إلى الدال ، وكذلك : "نظرت إلى قُفْلٍ" ؛ لضعفه في الاستعمال والقياس .

أما الاستعمال فلقلة ذلك ، وأما القياس فلأن حركة الإعراب تكون في الحرف الأخير ، ومع النقل يصير في الوسط ، وليس ذا موضعها [١].

وفي نهاية المطاف يتضح لي أن ابن إياز لم يجار ابن الأنباري ، فاختار رأي البصريين ، ولم يؤيد ما ذهب إليه ابن الأنباري .

والذي يميل إليه الباحث أن ما ذهب إليه الكوفيون هو القول الراجح ؛ لأن الغرض من هذا النقل"الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين ، وذلك موجود في النصب كما هو موجود في الرفع والجر" [٢]، والله أعلم.

.....

(١) المحصول ١٠٩٥/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٩ .

الفصل الثاني
مسائل لم ترد في الإنصاف

هناك مسائل ذكرها ابن إباز في كتبه المطبوعة (المحصول ، قواعد المطارحة، شرح التعريف بضروري التصريف)، و لم يذكرها ابن الأنباري؛ لأسباب متعددة منها:

- **عدم أهميتها في نظره** .
- **أو لم يبلغه الاختلاف فيها** .
- **أو نسيانها** .

زيادة "مَنْ"[١].

نص ابن إياز – رحمه الله تعالى- على أن أهل الكوفة يجيزون زيادتها[٢] متمسكين بقول عنترة بن شداد :

يا شاة مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[٣]

وبقول الآخر[٤]:

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القبائِلُ والأَثْرَوْن مَنْ عَدَدَا[٥]

وأهل البصرة يمنعون ذلك[٦].

وذكر أنه يحتمل أن يكون لأجل أن (مَنْ) سؤال عن من يعقل، و(ما) سؤال عن ما لا يعقل، والزائد مطرح غير محتفل به، ولا شبهة في تفضيل من يعتل على غيره، ولهذا خصَّ بالجمع السالم، فلما كان الأمر كذلك احترم النحاة ما هو سؤال عنهم،

---

(١) تنظر المسألة في: التخمير ٢/ ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، وشرح المقدمة الجزولية ٦١٠/٢، والتوطئة ١٧٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨١، وشرح الرضي ٥٥/٣، والارتشاف ١٠٣٣/٢، والمساعد ١٦٤/١، والخزانة ١٢٨/٦.

(٢) ينظر: المحصول ٢٥٧/١.

(٣) ينظر: ديوان عنترة بن شداد ٢١٣ ، والتخمير ٢١٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨١، والمساعد ١٦٤/١، وتعليق الفرائد ٢٤٧/٢، وشرح أبيات المغني ٣٤١/٥، والخزانة ١٣٠/٦.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) ينظر : الأزهية ١٠٣، وإصلاح الخلل ٣١٣، وأمالي ابن الشجري ٦٥/٣، والتوطئة ١٧٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨١، ومغني اللبيب ٤٣٤، وشرح أبيات المغني ٣٤٤/٥، والخزانة ١٢٨/٦.

(٦) ينظر: المحصول ١/ ٢٥٨.

فلم يزيدوه احتراماً له.

ويحتمل أن يكون لأنَّ (مَنْ) لم تأت حرفاً، فهي اسم في كل أقسامها، بخلاف (ما) فإن أحد قسميها الحرفية.

وأما بيت عنترة فإن الرواية:(يا شاة ما قَنَصٍ)، وإذا ثبت صحة الراوية بـ(مَنْ) فهي نكرة موصوفة على حذف موصوف، والتقدير: يا شاةَ رَجُلٍ ذي قَنَصٍ، وإما على تقديره وقوعه موقع اسم الفاعل، أي: يا شاةَ رجلٍ قانِصٍ، وإمَّا على المبالغة.

وأما البيت الآخر فتقديره : والأثرون من يُعَدُّ عددا[1].

ويظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون أرجح؛ لأن الأسماء لا تكاد تزاد بحال، و"مَنْ" لم تأت حرفاً بل هي اسم في كل أقسامها، كما ذكر ابن إياز، والله أعلم.

(١) المحصول ١/٢٥٨، ٢٥٩.

"لكن" بين البساطة والتركيب[١] .

ذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى – أن (لكن) مفردة عند البصريين تمسكاً بالأصالة.

وعند الكوفيين مركبة من (لا) و(الكاف) و(إنَّ)، والهمزة محذوفة، وكسرت الكاف[٢].

وذهب إلى أن قول الكوفيين ادعاءٌ لا ينهض به صاحبُه، حيث قال:"وعند الكوفيين مركبة من (لا) و(الكاف) و(إنَّ)، فحذفت الهمزة وكسرت الكاف، وهذا ادعاءٌ لا ينهض به صاحبه، واستحسنه ابن يعيش الحلبي[٣]؛ لعدم النظير وندرة البناء"[٤].

تعقيب:

قال الفراء: وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها؛ لأن أصلها: إنَّ عبدالله قائم، فزيدت على "إن" لام وكاف ، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً"[٥].

ورأى أبو البقاء العكبري أن ما ذهب إليه الكوفيون ضعيف جداً؛ لأن التركيب

---

(١) تنظر المسألة في: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٨، واللباب ٢٠٦/١، وشرح الرضي ٣٧٢/٤، والبسيط ٢/ ٧٦٢، ٧٦٦، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٢/ ٩١٠، والتذييل والتكميل ١٠/٥، والجنى الداني ٦١٧.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة : ٨٧، وشرح التعريف: ٤٠.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٩/٨:"وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأصلها"إن" وزيدت عليها"لا" و"الكاف" ، وهو قول حسن ؛ لندرة البناء وعدم النظير، ويزيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر"إن" على مذهبهم ومنه : ولكنني من حبها لكميد".

(٤) قواعد المطارحة: ٨٧.

(٥) معاني القرآن ١/ ٤٦٥.

خلاف الأصل، يقول:"وقال الكوفيون: هي مركبة من "لا" و"إن" و"الكاف" زائدة، و"الهمزة" محذوفة، وهذا ضعيف جداً؛ لأن التركيب خلاف الأصل، ثم هو في الحروف أبعد، ثم إن فيه أمرين آخرين يزيدانه بعداً، وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة، و"حذف الهمزة" ، وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي"[(١)].

وموفق الدين ابن يعيش رجح مذهب البصريين؛ لما في قول الكوفيين من ضعف؛ لتركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً[(٢)].

ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب، فالأصل عدم التركيب، كما قال الرضي[(٣)].

ويظهر لي أن قول البصريين أرجح ؛ لأن الأصل عدم التركيب ، وتركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً ضعيف، ويزيده ضعفاً زيادة الكاف في وسط الكلمة، وحذف الهمزة، وحذفها في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي، كما ذكر الإمام العكبري، والله أعلم.

(١) اللباب ١/٢٠٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/٨٠.
(٣) ينظر: شرح الرضي ٤/٣٧٢.

اللام الواقعة في خبر"إنَّ"(١) (٢) .

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى- أن اللام المفتوحة مختصة بـ"إنَّ" عند البصريين، وغير جائز أن يليها "أنَّ" أو العكس؛لاجتماع حرفين متفقي المعنى، وذلك مباين لوضع الحروف، فأخِّرت اللام إلى الجزء الثاني، وكانت أولى بذلك لعدم عملها(٣).

وذكر أن هذه اللام تدخل على الخبر(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾(٦)؛ لمضارعته الاسم(٧).

وذهب إلى أنه لا يجوز: إنَّ زيداً لقام؛ لعدم المضارعة(٨).

ونصَّ على أن اللام تدخل على اسمها إذا فصل بينهما(٩)، كقوله تعالى:﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً﴾(١٠)، وعلى معمول الخبر المقدم، نحو: إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ(١١)، وقوله

---

(١) تنظر المسألة في: الأصول١/٢٣١، وسر الصناعة ١/٣٧٤، والخصائص١/٣١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥، وشرح الرضي ٤/٣٥٧، والتذييل والتكميل ٥/٩٦، وتعليق الفرائد ٤/٤٤، والهمع ٢/١٧٢.

(٢) أشار ابن الأنباري والعكبري إلى هذه اللام في مسألة (اللام الداخلة على خبر"لكنَّ") ، ينظر: الإنصاف ١/١٦٩، والتبيين ٣٥٣.

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٨٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) سورة النحل ، الآية : ١٨.

(٦) سورة النحل، الآية: ١٢٤.

(٧) ينظر: قواعد المطارحة ٨٨.

(٨) المرجع السابق .

(٩) المرجع السابق.

(١٠) وردت في سور كثيرة أولها البقرة، الآية: ٢٤٨.

(١١) ينظر: قواعد المطارحة ٨٩.

تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾[١].

ولا يجوز : إنَّ زيداً آكلٌ لَطَعَامَكَ[٢].

تعقيب:

هذه اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، والأصل فيها أن تدخل على المبتدأ، فإذا دخلت "إنَّ" على المبتدأ زاحمتها هدفها ومعناها، فهي مؤكدة مثلها، و"إنَّ" أكثر دلالة للتأكيد من اللام؛ لذلك تبقى في الصدارة، وتطرد اللام إلى أي مكان خارج الابتداء، وتدخل على كل ضرب من أخبار "إنَّ" مفرداً كان، أو جملة مركبة من مبتدأ وخبر، أو جملة مركبة من فعل وفاعل، أو ظرفاً، تقول: إنَّ زيداً لقائِمٌ، وإنَّ زيداً لأبوهُ مُنْطلِقٌ، وإنَّ زيداً ليقوم أخُوهُ، وإنَّ زيداً لفي الدار[٣].

ولابد أن يكون خبر "إنَّ" بعد اللام؛ لأنه كان موضعها أن تقع موقع "إنَّ"؛ لأنها للتأكيد[٤].

وكان القياس أن تقدم اللام فتقول: لَئنَّ زيداً قائمٌ ، في: إنَّ زيداً لقائمٌ، ولَّما كان معنى اللام، ومعنى"إنَّ"سواءً، أعني – التأكيد والتحقيق – كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام وصدروا"إنَّ"، وذلك أن هذه الحروف أُتي بها نائبة عن الأفعال اختصاراً، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض[٥].

ولا تدخل هذه اللام إلا على خبر"إنَّ" دون أخواتها "كأنَّ"، و"لعلَّ"، و"لكنَّ"؛

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٧٢.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة٨٩، وهذه المواضع التي ذكرها ابن إياز ذكر العلماء لها موضعاً رابعاً، وهو ضمير الفصل، كقوله تعالى: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾، وقوله تعالى: ﴿أئنك لأنت الحليم الرشيد﴾.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٣٧٤/١، وشرح الرضي ٣٥٧/٤.

(٤) ينظر: الأصول ٢٣١/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٣١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٨، وشرح الرضي ٣٥٧/٤.

لأن هذه الحروف غيرت معنى الابتداء ونقلته إلى التشبيه والترجي والاستدراك، وهذه اللام لام الابتداء، فلا تدخل إلا عليه[١]، أو ما كان في معناه.

ولام التأكيد إنما حسنت مع "إنَّ"؛ لاتفاقهما في المعنى، فكل واحدة منهما للتأكيد، بخلاف بقية أخواتها، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما أخوات"إنَّ" فمخالفة لها؛ لعدم وقوعها في جواب القسم، فينبغي ألا تدخل اللام في خبرها[٢].

والذي يظهر للباحث أن قول البصريين: إن اللام المفتوحة مختصة بـ"إنَّ" المفتوحة أرجح؛ لاتفاقهما في المعنى، وأما أخواتها فمغايرة لمعنى الابتداء إلى معانٍ مختلفة، كالتشبيه والترجي والاستدراك، والله أعلم.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/١٧٣ .

تكرار المستثنى[١].

ذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى – أن من صور الاستثناء المكرر أن تكرر المستثنى ولا تأتي بالمستثنى منه ولا بحرف العطف، كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً.

وذهب إلى أنه يلزم رفع أحدهما ونصب الآخر؛ لامتناع رفعهما إذ الفاعل واحدٌ ليس إلا، وامتناع نصبهما لبقاء الفعل بلا فاعل[٢].

ونص على أن الصقلي[٣] في "الحواشي" رفعهما على تقدير حذف العاطف، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمروٌ، فأصله: وإلا عمروٌ، وعلى تقدير نيابة إلا عن الواو، وهذا رأي الكوفيين، أو على بدل الغلط، أو على أنك وضعت الخاص موضع العام؛ لأنك تريدُ: ما جاءني أحدٌ إلا عمروٌ[٤].

تعقيب:

إذا قلت : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، ترفع "زيداً" بـ"أتاني"، وتنصب "عمراً" بالاستثناء؛ لأنه لا يجوز رفع الاسمين بفعل واحد وهو "أتاني" من غير اشتراك بحرف العطف[٥].

---

(١) تنظر المسألة في : الأصول ٢٩٩/١، والتبصرة والتذكرة ٣٧٧/١، والغرة في شرح اللمع٥٠٥/٢، ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/٢، ٢٩٦، وشرحه الكافية الشافية ٧١٢/٢، والارتشاف ١٥٠٢/٣، والمساعد ٥٥٣/١.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة ٢٠١.

(٣) عثمان بن علي أبو عمرو السرقوسي الصقلي النحوي(ت٥٧٦هـ)، له حواش على الإيضاح، وشرح على أبياته، وغيرها ، ينظر: إشارة التعيين٢٠٢، والبلغة١٤٢.

(٤) ينظر: قواعد المطارحة : ٢٠١.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٧٧/١.

فلا يصح نصبهما معاً؛ لئلا يبقى الفعل بلا فاعل، ولا يجوز رفع"عمرو"، إلا على حذف حرف العطف، وحذفه كما قالوا : أكلت لحماً خبزاً تمراً[١].

والذي يظهر لي أنه يلزم رفع أحدهما ونصب الآخر؛ لامتناع رفعهما إذ الفاعل واحد، وأيضاً لا يصح نصبهما معاً؛ لئلا يبقى الفعل بلا فاعل، والله أعلم.

(١) ينظر: الغرة في شرح اللمع ٥٠٦/٢.

الابتداء بالنكـــرة [١].

ذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى – أن باب الابتداء بالنكرة مبنيٌّ على حصول الفائدة، حتى لو حدثت من النكرة العارية من شروط الابتداء بها فإنه يجوز الابتداء بها، وأشار إلى قول ابن السَّراج: إذا صحت الفائدة فأخْبِر عن أي مخبر شئت[٢]، ونصَّ على أن ابن الخشاب[٣] استحسنه، وقال: هذا كلام عالٍ سديد[٤]، وبه احتج في قول الشاعر[٥]:

الـذِّئْبُ يَطْرُقُهـا فِي الـدَّهْرِ وَاحِـدَةً وكُـلّ يَـوْمٍ تَرانِـي مُدْيَـةٌ بِيَـدِي[٦]

ونص ابن إياز على أن "مُدْية" عند ابن الخشاب مرفوعة بالابتداء، و"بيدي" خبرها، وذهب إلى أن هذا القول فيه نظر؛ لأنهم نصوا على وجوب تقديم الخبر إذا كان جاراً ومجروراً، أو ظرفاً، والنكرة مبتدأة، وقد انخرم ذلك في البيت[٧].

وذكر أنه يروي "مُدْيَةً" بالنصب، وهو رأي الكوفيين، وليس موافقاً للبصريين،

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٣٩١/١، والمقتضب ٢٣٦/٣، واللباب ٢٨٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/٢، وشرح الرضي ٢١/٢، ومغني اللبيب ٦٩٧، والهمع ٧/٤.

(٢) ينظر: الأصول ٥٩/١.

(٣) عبدالله بن أحمد بن أحمد بن عبدالله النحوي البغدادي المعروف بابن الخشاب، من تصانيفه: المرتجل في شرح الجمل، وشرح اللمع، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، وغيرها(ت٥٦٧هـ).
ينظر ترجمته في : إشارة التعيين ١٥٩، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧.

(٤) ينظر: المحصول ٥٦٤/١.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٥٧/٢، والمثل السائر ٣٣٨/١، ومغني اللبيب ٦١٣، وتعليق الفرائد ٥٤/٣، والأشباه والنظائر ٩٨/٣.

(٧) ينظر: المحصول ٥٦٥/١.

حيث قال:"ويُرْوى" مُدْيَةً"، بالنصب، قال ابن الخشاب: هو منصوب باسم فاعل مقدَّر منصوب على الحال، أي: وكلُّ يومٍ تراني حاملاً مُدْيَةً، كما قالوا:"كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِـيَّ"، أقـولُ: هـذا رأي الكـوفيين، ولـيس موافقـاً للبـصريين، وأبـو الفـتح بـن جـني حَمَـلَ نصب"مدية" على أنَّه بدل من الياء في "تراني"، وهـي وإن كانـت للمـتكلم فإنمـا يمتنـع الإبدال منها إذا كان بَدَلَ شيءٍ مـن شـيء، وأمّـا بـدل الاشـتمال، والـبعض مـن الكـل فذلك جائزٌ، وإبدال "مدية" من الياء بدل اشتمال، فاعرفه"[١].

تعقيب:

قولهم: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِـيَّ ، منصوب على الحال؛ لأنه واقع موقع "مـشافها" ومـؤد معناه[٢]، والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو "كلمته"، وتقديره: كلمتـه مـشافهاً، وهذا مذهب البصريين[٣].

وقال الكوفيـون: هـو مفعـول بـه، بإضـمار "جـاعلاً" أو "ملاصـقاً"، أي: كلمتـه جاعلاً فاه إلى فيَّ، أو ملاصقاً فاه إلى فيَّ[٤].

(١) المحصول ٥٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/٢، والارتشاف ١٥٥٩/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٦١.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٠،وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢، وشرح الرضي ٢١/٢.

تثنية "وحد" وجمعها [١].

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى- أن "وَحْدَهُ" في نحو قولك: جاء زيدٌ وحدَهْ، منصوب على الحال، وهو معرفة بإضافته إلى الضمير، ونقل عن ابن جني – رحمه الله – أنه من: "أوحدْتُهُ إيْحَاداً"، لكن جيء به على حذف الزوائد[٢]، فلمّا تغير عن صورته سمِّي اسماً، و لم يثَنَّن، و لم يجمع اعتباراً بالمصدرية، أو الجنسية[٣].

ونصَّ على أن الكوفيين يجيزون تثنيته وجمعه، فيقولون: "وَحْدَينا"، و"وُحُودَنا"[٤].

تعقيب:

في نصب"وَحْدَهُ" أقوال:

الأول: أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع موحد، وهو مذهب سيبويه[٥].

الثاني: قول ابن جني السابق.

الثالث: أنه مصدر لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر موضوع موضع الحال[٦].

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣٧٣/١، والخصائص ٢٢٠/٢، والأصول ٢٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب لابن القواس الموصلي ٢٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٠/٣، وشرح الرضي ٢٠/٢، والارتشاف ١٥٦٦/٣، وتوضيح المقاصد ٦٩٦/٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٢٢٠/٢.

(٣) ينظر: المحصول ٤٤٨/١، ٤٤٩.

(٤) المرجع السابق ٤٤٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧٣/١- ٣٧٥، وتوضيح المقاصد ٦٩٦/٢.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٦٩٦/٢.

الرابع: أنه منتصب على الظرف؛ لقول العرب:

زيد وحدَهُ ، والتقدير: زيد موضع التفرُّد، وهو مذهب يونس[١]، وينبغي أن يكون مصدراً[٢].

وذهب ابن مالك إلى أن "وَحْدَ" ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ولا تضاف إلا إلى ضمير، ولا يكون إلا منصوباً على الحال، وهو في الأصل مصدر، فلذلك لم يؤنث ولم يثنَّ ولم يجمع[٣].

ونصَّ الرضي على أن مذهب الكوفيين أن انتصاب "وَحْدَهُ" على الظرفية، أي: لا مع غيره، وذهب إلى أن "وحده" لازم الإفراد والتذكير ، والإضافة إلى المضمر ، ولازم النصب[٤].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن مذهب البصريين أرجح، فـ"وَحْدَهُ" لا تضاف إلى ضمير، ولا يكون إلا منصوباً على الحال، ولم يُثَنَّ، ولم يُجْمَع اعتباراً بالمصدرية، والله أعلم.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٦٩٦/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٥٦٧/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٠/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢٠/٢.

مجيء الحال معرفة [١] .

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى – أن للنحاة في نحو:"افعلْ ذلِكَ جَهْدَكَ"، و"طَاقَتَكَ"، تأويلان:

الأول: أن الحال في الحقيقة هو الفعل المحذوف، وهذا المنصوب معموله، والتقدير: طلبْتَهُ تجتهدُ مجتهداً جَهْدَكَ، ثم: طَلَبْتَهُ مُجْتَهِداً جَهْدَكَ، ثم : طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ، ونص على أن هذا قول أبي علي الفارسي والكوفيين[٢].

وذكر أن بعض المتأخرين يقولون: لا يمنع الاختصار بإسقاط درجة من هذا التقدير، فيكون الأصل: طَلَبْتَهُ مُجْتَهِداً جَهْدَكَ؛ لأن اسم الفاعل يؤكَّد كما يؤكَّد فعله، تقول: زيدٌ ضاربٌ ضَرْباً[٣].

والثاني:" أن المصدر واقع موقع اسم الفاعل من غير تقديرِ لفعل، أو لاسم فاعل، ومن ذلك:"أَرْسَلَهَا العِرَاكَ"[٤]، وفيه المأخذان اللذان ذكرناهما "[٥].

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٣٧٢/١، والإيضاح العضدي ٢٢١، والمقتصد ٦٧٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢- ٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٢، وشرح الرضي١٦/٢، وارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣، وتوضيح المقاصد ٧٠٠/٢، والهمع ١٨/٤.

(٢) ينظر : المحصول ١/ ٤٥٠، ورأي أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٢١.

(٣) المرجع السابق .

(٤) هو صدر بيت شعر للبيد بن ربيعة ، وهو :

فأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولمْ يَذُدْهَا ولمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ

(٥) المحصول ٤٥٠/١ .

تعقيب:

الحال لا تكون إلا نكرة، فإن جاءت معرفة فهو من قبيل الشاذ، وتأوّل بنكرة، فالكلام ليس على ظاهره، وإنما تحمل على أنها مصادر أفعال مضمرة،فإذا قلت : طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطَاقَتَكَ، ورَجَعَ عَوْدَهُ على بدئهِ، وأرسلَها العراكَ، وهذه معارف، وهي أحوال، فالقول إن هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبتَهُ تَجتهدُ، وأرسلها تَعترِكُ، فدل جهدُك والعراكُ على تجتهدُ وتعترِكُ، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه[١].

وقفة:

هناك إجماع بين نحاة البصرة والكوفة على منع مجيء الحال معرفة، فإن وردت معرفة، فهي من قبيل الشاذ، وتأوّل بالنكرة، وقد خالفهم في ذلك يونس والبغداديون[٢]، فأجازوا مجيء الحال معرفة.

قال سيبويه:"وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة، وذلك قولك: طلبته جَهْدَك، كأنه قال: اجتهاداً، وكذلك طلبته طاقتك، وليس كل مصدر يضاف، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب"[٣].

وقال السيوطي:"يجب في الحال التنكير؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور"[٤].

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٢١، والمقتصد ٦٧٧/١.

(٢) ينظر: الهمع ١٨/٤.

(٣) الكتاب ٣٧٣/١.

(٤) الهمع ١٨/٤.

اختصار المذاهب:

الأول: أنه مصدر في موضع الحال، وهو مذهب سيبويه[١]، فـ"العراك"، و"جهدك"، و"طاقتك" مصادر موضوعة موضع الحال"معتركةً" ، و"جاهداً".

والثاني: أنه معمول لفعل مقدر، أي: تعترك العراكُ، وهو مذهب الفارسي[٢].

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة، أي: معتركة العراك[٣]، والله أعلم.

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٧٢، ٣٧٣.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي٢٢١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٧٠٠.

تعريف التمييز وتنكيره[١].

ذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى- أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهذا عند أهل البصرة، وإنما وجب ذلك؛ لأن الغرض بيان الجنس، فإذا حصل بالنكرة التي هي أخف من المعرفة، والأصل لها، فلا معنى لمجاوزتها، ونقل عن الصيمري[٢] – رحمه الله – القول بأن التمييز لزمه التنكير؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه، كقولك: خمسةَ عشرَ درهماً[٣].

ونصَّ ابن إياز على أن الكوفيين أجازوا تعريفه[٤]، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴿١٣٠﴾﴾ [٥].

وبقول الشاعر :

رَأَيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلادَنا رَضِيْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يابَكْرُ عن عَمْرِ[٦]

---

(١) تنظر المسألة في : معاني القرآن للفراء ٧٩/١، والمقتضب ٣٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢٨١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٢، والبسيط ١٠٨٣/٢، والارتشاف ١٦٣٣/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٦/٣، والهمع٧٢/٤، والتصريح ٦٨٨/٢.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣١٦/١، والصيمري: عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، من تصانيفه: التبصرة والتذكرة في النحو، و لم أقف على سنة وفاته. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٢٣، وإشارة التعيين١٦٨.

(٣) ينظر: المحصول ١/ ٤٦٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(٦) البيت لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ٣١٠، وفي المقاصد النحوية ٣١٤/١، والتصريح =

وأجاب ابن إياز عن احتجاج الكوفيين بما يأتي:

أما الآية الشريفة السابقة فمن وجوه:

أحدها: أن "نفسه" منصوب بتقدير حرف الجر، أي: سفه في نفسه، وكذلك قول الشاعر:

إلى رُدُحٍ من الشِّيْزى مِلاَءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ[1]

أي: مِلاءٍ بِلُبابِ البُرِّ.

وثانيها: أنَّ "سَفِهَ" بمعنى "جَهِلَ" ، فتكون "نفسَهُ" على هذا مفعولاً به.

وثالثها: أنَّ "سَفِهَ" بمعنى "سَفَّه" بتشديد الفاء، التي هي العين، فـ "نفسه" مفعول به أيضاً.

– وأمَّا البيت فالألف واللام في "النَّفس" زائدة، والمعنى: وطِبْتَ نفساً[2].

تعقيب:

ذهب الفراء إلى أن التمييز في أكثر كلام العرب نكرة، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وتفقَّأَ الكبشُ شحماً، إلا أنه ورد معرفة في القرآن الكريم وكلام العرب، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [3]، والعرب توقع سفه على "نفسه" وهي معرفة،

=

٤٩٤/١ هو رشيد بن شهاب، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١، والجنى الداني ١٩٨، والمقاصد الشافية ٥٢٧/٣، ونتائج التحصيل ٩٢٣/٣.

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٢٠١، والمساعد ١٩٩/١، والمقاصد الشافية ٥٢٧/٣، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢، والهمع ٢٨٧/١، والردح: جمع رداح، وهي الحفنة العظيمة، والشيزى: خشب أسود ، ويلبك: يخلط ، والشهاد: العسل.

(٢) ينظر: المحصول ١/ ٤٦٢، ٤٦٣.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٣٠.

وكذلك قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ ﴿٥٨﴾﴾[١]، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر كلام العرب نكرة، كقولك: ضقت به ذرعاً، وقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴿٤﴾﴾[٢] [٣].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح، فالتمييز لا يكون إلا نكرة؛ لأن المقصود منه بيان ما انبهم من المفردات، وهذا يحصل من لفظ التنكير، فلا فائدة في التعريف[٤]، والله أعلم.

(١) سورة القصص، الآية: ٥٨.
(٢) سورة النساء، الآية: ٤.
(٣) ينظر: معاني القرآن ٧٩/١.
(٤) ينظر : البسيط ١٠٨٣/٢.

زيادة "مِنْ" في الإيجاب[١] .

تحدث ابن إياز- رحمه الله تعالى – عن معاني "مِنْ"، وذكر أن من أقسامها الزيادة في غير الموجب، فتكون داخلة على النكرة، كقولك: ما جاء مِنْ أحدٍ، وهل جاءك مِنْ أحدٍ.

وذهب إلى أن النحاة قسَّموا الزيادة إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون دخولها كخروجها، نحو: ما جاءني مِنْ أحدٍ، فلو أسقطت "مِنْ" لبقي العموم على حاله؛ لأن "أحداً" لا تستعمل إلا للعموم في النفي.

والآخر: أن يزول العموم لحذفها، كقولك: ما جاءني من رجلٍ، إذا نفيت الجنس، فلو أسقطتها لكان نفياً للواحد، يدل عليه قولهم: ما جاءني رجلٌ بل رجلان ، ولا يجوز: ما جاء ني من رجلٍ بل رجلان[٢]، والفقهاء يقولون: النكرة في سياق النفي تَعَمُّ، فجرى على منهاجهم في ذلك[٣].

ونصَّ على أن الكوفيين والأخفش[٤] يلغون الشرطين، تمسكاً بقوله تعالى:

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٢/ ٣١٦، ٤/ ٢٢٥، والمقتضب ١٣٧/٤، ٤٢٠، والإيضاح العضدي ٢٦٤، والمقتصد ٦١٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، وشرح الرضي ٢٦٨/٤، والجنى الداني ٣١٨، والارتشاف ١٧٢٣/٤، والهمع ٢١٥/٤.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة : ٢٠٧، ٢٠٨.

(٣) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ٢٢٩:"وتكون زائدة، وهي على قسمين أحدهما: أن يكون دخولها كخروجها، ... الثاني: أن تزاد في غير أحد، كقولك : ما جاءني من رجل، إذا نفيت قليل الجنس وكثيره، فإن أسقطها كان نفياً للواحد، وتقول الفقهاء: النكرة في سياق النفي تعم".

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٥، والارتشاف ٤/ ١٧٢٣.

﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴿٤﴾ ﴾[١]، أي: ذنوبكم، وبقولهم : قد كان من مطرٍ فخلِّ عنِّي[٢] ، أي: كان مطرٌ[٣].

وذهب إلى أنه ضعيفٌ ؛ لجواز أن تكون"مِنْ" للتبعيض في الآية الشريفة، أي: بعض ذنوبكم، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴿٥٣﴾ ﴾[٤]؛ لأنه يغفر بعضها لقوم، وجميعها لآخرين، أو لأن آية العموم خطاب لأمة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، والأخرى لأمة نوح عليه السلام، وقد خصت الأولى بخصائص ليست لغيرها من الأمم، فهذا من جملتها، ولجواز أن يكون المعنى: قد كان شيء من مطرٍ، فهي للتبيين إذاً[٥].

تعقيب:

تأتي"مِنْ" حرف جر زائد، فيصح الكلام بدونها، ويشترط لزيادتها عند البصريين تحقق شرطين:

الأول: أن تسبق بنفي أو شبهه كالنهي والاستفهام.

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة[٦].

أما الكوفيون والأخفش فأجازوا زيادتها في النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة[٧].

---

(١) سورة نوح ، الآية: ٤.

(٢) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٩٠، ١/ ٤٤٣، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٤١/٣، ومغني اللبيب ١/ ٤٢٨.

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٢٠٨.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٥) ينظر: قواعد المطارحة ٢٠٨، ٢٠٩، ويراجع: شرح الرضي ٢٦٨/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٢٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨، ١٣، والجنى الداني ٣١٨.

(٧) ينظر: الهمع ٢١٥/٤.

وقد اختار ابن مالك رأي الأخفش، يقول:

"وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً"(١).

وبإمعان النظر فيما أورد ابن إياز بخصوص هذه المسألة نجد أنه يتبع رأي البصريين الذين يشترطون لزيادة"مِنْ" أن تكون في غير الموجب، وأن يكون مجرورها نكرة،وإن لم يصرح بذلك.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه البصريون أرجح، فلم تزد العرب"مِنْ" في الإيجاب، فلا تقول: جاءني مِنْ رجلٍ، كما لا تقول: جاءني مِنْ أَحَدٍ؛ و"مِنْ" مؤكدة لمعنى العموم، واستغراق الجنس في الواجب محال؛ إذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي، والله أعلم.

(١) شرح التسهيل ١٣٨/٣.

ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع[١] .

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى – أن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل، قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ ﴿١١٩﴾﴾[٢]، وشروط إضافته ثلاثة:

الأول: أن يكون الظرف مبهماً، ولذلك امتنع إضافة "أمس"، و"غد" إليه.

والثاني: ألا يكون الفعل أمراً ولا نهياً، فلا يجوز: هذا يومُ اضربْ زيداً، ولا: هذا يومُ لا تضربْ عمراً.

والثالث: ألا يكون الفعل عاملاً في ضمير يرجع إلى الظرف، فلا يجوز هذا يوم يومُ ضُرِبَ فيه زيدٌ، بالإضافة ،بل يجب تنوينه وجعل الجملة صفة له[٣].

ثم طرح تساؤلاً بعد إيراده هذه الشروط، حيث قال: "إن قيل: هلاَّ قدّرت(أن) في قولك:"هذا يوم يقومُ زيدٌ"، فيكون الظرف مضافاً إلى المصدر؟

تعقيب:

اختلف النحاة في الظرف إذا أضيف إلى الجملة الفعلية المضارعة، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ ﴿١١٩﴾﴾[٤]، أو إلى الاسمية سواء كان صدرها معرباً أو

---

(١) تنظر المسألة في: ائتلاف النصرة ٧٢، ويراجع: معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، والتبصرة والتذكرة ٢٩٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣، وشرح الرضي ١٨١/٣، والبسيط ٤٩٨/١، وتفسير البحر المحيط ٦٧/٤، والمساعد ٣٥٤/٢، والهمع ٢٣٠/٣.

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١١٩.

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٢٤٨، ويراجع: المحصول ١٣٢/١، ٢٤٨، ٢٦٠، ٧٥٤/٢، ٧٦٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

مبنياً في اللفظ، نحو: جئتك يوم أنت أميرٌ"[١].

فذهب الكوفيون إلى أن الأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح[٢]؛ اعتباراً بالعلة الضعيفة؛ لأنه مضاف إلى غير متمكن.

وذهب البصريون إلى وجوب إعراب الظرف المضاف؛ لضعف علة البناء[٣].

يقول الفراء: "ترفع "اليوم " بـ "هذا" ، ويجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذٍ بما فيه"[٤].

وبعد النظر في مذهب الفريقين يتراءى لي أن مذهب الكوفيين أرجح؛ لأن السماع ورد بالوجهين، فقرأ نافع بالبناء، وقرأ الستةُ بالإعراب [٥]، وعلى هذا فتأويله متكلف ، والله أعلم .

(١) ينظر: شرح الرضي ١٨١/٣.
(٢) ينظر: ائتلاف النصرة ٧٢.
(٣) ينظر: شرح الرضي ١٨١/٣.
(٤) معاني القرآن ٣٢٦/١.
(٥) ينظر: الهمع ٢٣٠/٣.

عمل اسم الفاعل في المضي[١].

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى – أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله بشرطين:

أحدهما: أن يكون مستقبلاً أو حالاً؛ وذلك لأنه حينئذ يكون مشابهاً للفعل لفظاً، وموافقاً له معنًى، وإذا كان ماضياً تنتفي المشابهة اللفظية، فيضعف الشَّبَه.

والآخر: اعتماده على صاحبه أو على حرفي استفهام أو نفي.

أمّا الأول: فلتوقفه على محكوم عليه به، فيكون خبراً لمبتدأ، كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمراً، أو صفة لموصوف ، كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، أو حالاً كـ : مررت بزيدٍ ضارباً عمْراً.

وأمَّا الثاني: فلأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا كذلك، نحو: أقائمٌ الزيدان، وما قائمٌ الزيدان، ولذلك يستقلُّ مع مرفوعه [٢].

ونص على أن الأخفش أجاز إعماله مجرداً من ذلك[٣]، وضعف قوله لمخالفته القياس والسماع.

يقول ابن إياز:"وأجاز الأخفش إعماله مجرداً عن ذلك، وهو ضعيف قياساً لما ذكرناه، وسماعاً لعدمه من فصيح"[٤].

---

(١) تنظر المسألة في : ائتلاف النصرة ٩٧، ويراجع: الكتاب ١/١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤١، والبسيط ٢/١٠١١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠، والمساعد ٢/١٩٧، والمقاصد الشافية ٤/٢٦٣، والهمع ٥/٨١.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة : ٧٦.

(٣) ينظر: الهمع ٥/ ٨١.

(٤) قواعد المطارحة: ٧٧.

كما نصَّ على أن الكسائي[١] يجيز إعماله ماضياً، وتمسك بقولهم: هذا معطي زيدٍ درهماً أمس؛ وذلك لأن "دِرهماً" منصوب به[٢].

وذكر أن البصريين أجابوا عنه بوجهين:

الأول: أنه منصوب بفعل مضمر تقديره: أعطاه درهماً، وإذا ورد الاحتمال بطل التمسك به.

والثاني: أن الفعل الماضي له شبه ما بالاسم، ولذلك حُرِّك آخره، فجعل لما كان في معناه مزية على غيره من الأسماء التي ليست كذلك، فأعمل في المفعول الثاني[٣].

تعقيب:

ذهب البصريون إلى عدم جواز إعمال اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي، نحو: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ.

قال سيبويه: "ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربت زيداً، وضربتَ عمراً"[٤].

وقال أبو علي الفارسي:"فإذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل، لو قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً أمسِ ، لم يَجُزْ"[٥].

وعلة عدم الجواز أن اسم الفاعل يشبه الفعل المضارع من حيث اللفظ والمعنى، والفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال؛ فلا يعمل اسم الفاعل إلا إذا كان بمعنى

---

(١) ومما استدل به الكسائي قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾، حيث أعمل "باسط" في نصب "ذراعيه"، وهو ماض، ورد بأن الآية على حكاية الحال، ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١.

(٢) ينظر : قواعد المطارحة: ٧٧.

(٣) المرجع السابق ٧٧، ٧٨.

(٤) الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) الإيضاح العضدي : ١٧٢.

الفعل المضارع[1]، ولذلك اشترطوا له الشرطين اللذين ذكرهما ابن إياز آنفاً.

والذي يظهر لي أن مذهب البصريين أرجح؛ لأن ما استدل به الكوفيون ورد فيه الاحتمال، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال، فبطل ما قالوه، والله أعلم.

(١) ينظر: البسيط ١٠١٢/٢.

الجملة التعجبية هل تقع خبراً؟[١]

قال ابن إياز – رحمه الله – :"ومن مسائل الكوفيين أنك إذا قلت: "إن عبدَالله ما أظْرَفَهُ" ، فجعلت "عبدالله" اسم"إنَّ"، والجملة التعجبية خبرها، لم يجز دخول اللام على الخبر، فلا تقول: "إنَّ عبدَالله لما أظْرَفَهُ"؛لأن "ما" التعجبية أصلها عندهم للاستفهام، والاستفهام لا تحدث عليه الحوادث؛لأن رتبته أول الكلام، ولو قلت: "إنَّ عبدَالله أَظْرِفْ بِهِ"؛ جاز دخول اللام على الخبر، فتقول: "إن عَبْدَالله لأَظْرِفْ بِهِ"؛ لأنه لا مانع من دخولها"[٢].

تعقيب :

اختلف النحويون في إعراب "ما" التعجبية، فذهب جمهور البصريين إلى أنها نكرة تامة بمعنى "شيء" غير موصول ولا موصوف، وما بعدها في محل رفع خبر"ما" ، ووافقهم ابن مالك[٣].

قال سيبويه:"زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدالله، ودخله معنى التعجب"[٤].

وذهب الكوفيون إلى أنها استفهامية ، تحمل معنى التعجب.

---

(١) تنظر المسألة في : ائتلاف النصرة ٧٤، ويراجع: المقتصد ٢٧٥/١، واللباب ١٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٣، وشرح الرضي ٢٣٣/٤، وشرح كافية ابن الحاجب لابن القواس الموصلي٥٨٧/٢، والارتشاف ٢٠٦٥/٤، وتوضيح المقاصد ٨٨٥/٢، والمساعد ١٤٨/٢، والتصريح ٣٦٦/٣.

(٢) المحصول ١/ ٥٩٢، ٥٩٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣١/٣.

(٤) الكتاب ١/ ٧٢.

وقد احتج البصريون لمذهبهم بما يأتي:

– أن التعجب مبني على الإبهام، ولذلك عدلوا فيه إلى "ما"؛ لأنها أشد إبهاماً من غيرها، والذي تتضح بصلتها، فيحصل التناقض بذلك(١).

– وأن الخبر لابد له منه، وشرطه أن يكون فيه فائدة، والخبر هنا محذوف على قوله ، والذي يقدره نكرة غير مفيدة، ومن المعلوم أن الذي أحسنه شيء، فيعرى هذا التقدير عن فائدة كما يعرى قولك:"رجل قائم" عن فائدة(٢).

وأما القائلون بأن "ما" استفهامية، فتعلقوا بأن"ما" بمنزلة "مَنْ" ، و"أيّ" في الإبهام، يقول ابن عقيل:"واستدلوا بالإجماع على أن قولهم: أيَّ رجلٍ زيدٌ؟ استفهام دخله معنى التعجب"(٣).

ومعلوم أن التعجب مبني على الإبهام؛ لأنه يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه، ولا يوقف على كنهه(٤).

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن الأرجح قول البصريين، وهو أنه نكرة تامة بمعنى "شيء"، مبتدأ؛ لتضمنه معنى التعجب، وما بعده في محل رفع خبر"ما"، والتقدير: شيءٌ أحسنَ زيداً، والله أعلم.

---

(١) ينظر : التبيين ٢٨٣، وشرح الرضي ٤/ ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المساعد ٢/ ١٤٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧.

إذا اجتمع وصفان للنكرة مفرد وجملة أيهما الأولى بالتقديم؟[١]

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى -أنَّه إذا اجتمع للنكرة وصفان مفرد وجملة، فالأولى تقديم المفرد، كقولك: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوهُ تميميٌّ؛ لأصالة المفرد وفرعية المركب، ولظهور الإعراب فيه، وتقديره في الآخر، ويجوز العكس خلافاً للكوفي، قال تعالى﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴿٩٢﴾ ﴾[٢]، وهو في الشِّعر كثير.

وأما الظرف والجار والمجرور فمرتبتهما بينهما، كقولك: مررت برجلٍ كريمٍ مِنْ بني تميمٍ وجْهُهُ حسنٌ[٣]، ومنه قوله تعالى:﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴿٢٨﴾ ﴾[٤].

وذهب ابن إياز إلى أن النظر يقتضي أن يكون تقديم الجملة الاسمية على الفعلية أولى، وكذلك تقديم ما فعلها مضارع على ما فعلها ماضٍ أولى[٥].

تعقيب:

إذا وصفت النكرة بمفرد، أو ظرف أو جملة، قدم المفرد، ثم الظرف ، أو المجرور

---

(١) تنظر المسألة في: الغرة في شرح اللمع ٧٤٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣، وشرح الرضي ٣٢٧/٢، والارتشاف١٩٢٩/٣، والمساعد ٤١٨/٢، والهمع ١٨٥/٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٢.

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٢٤٣، ٢٤٤.

(٤) سورة غافر، الآية: ٢٨.

(٥) ينظر: قواعد المطارحة ٢٤٤.

ثم الجملة[١]، وعلة تقديم المفرد؛ لأنه هو الأقيس، ولأنه الأصل[٢]، كقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴿٥٠﴾ ﴾[٣]، وليس بواجب تقديمه، خلافاً لبعضهم[٤]، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴿٩٢﴾ ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[٦]،وهو كثير في كلام العرب [٧].

والوصف "بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسمية؛ لأن الصفة بابها الإفراد، والجملة الفعلية أشبه بالمفرد من الجملة الاسمية؛ لأن اتصال الفعل بالفاعل أقوى من اتصال المبتدأ بالخبر"[٨].

ويظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون أرجح، فالأولى تقديم المفرد؛ لأنه هو الأصل ، وهو كثير في كلام العرب، فقول من خصه بالضرورة أو بناء كلام ليس بشيء، كما ذكر أبو حيان، والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٠، والارتشاف ٤/١٩٢٩.
(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع٢/٧٤٧.
(٣) سورة الأنبياء ، الآية: ٥٠.
(٤) ينظر: شرح الرضي ٣/٣٢٧.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ٩٢.
(٦) سورة المائدة، الآية: ٥٤.
(٧) ينظر: الارتشاف ٣/١٩٢٩.
(٨) الغرة في شرح اللمع ٢/٧٤٨، ٧٤٩.

"تَيْدَكَ زيداً"(١).

ذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى- أن "تَيْدَ" بمعنى أَمْهِلْ، وحُرِّكَ لالتقاء الساكنين الياء والدال، وفتحت تخفيفاً(٢).

ونصَّ على أن الكوفيين حكوا "تَيْدَكَ زيداً"، فتحتمل الكاف وجهين:

أحدهما: أن تكون مخفوضة بإضافة "تيد" إليها ، و"تيد" على هذا مصدر بمنزلة"أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً".

والآخر: أن تكون حرفاً للخطاب(٣).

وذهب ابن إياز إلى أن الأقرب فيها أن تكون من التُؤَدَة، الفاء واو أبدل منها التاء، ولزم على حدِّ "تَيْقُوْرٍ"(٤)، و"تَوْرَاةٍ"(٥)، والعين همزة أبدلت ياءً، تخفيفاً على غير قياس، كما قالوا في قَرَأْتُ: قَرَيْتُ، وفي بَدَأْتُ: بَدَيْتُ(٦).

تعقيب:

ذكر أبو حيان أن أبا علي الفارسي ذهب إلى أن " تَيْدَكَ" مأخوذة من "التُّؤَدَة"،

---

(١) تنظر المسألة في : الإغفال ٢/٢٤٣، ٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٩، وشرح الرضي٣/٢٩٤، والارتشاف ٥/٢٢٩٥، والمساعد ٢/٦٤٦، والمقاصد الشافية ٥/٥٠١، والهمع ٥/١٢٢.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة ١٠٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) قال سيبويه في الكتاب٤/٣٣٢: "وزعم الخليل أنها من الوقار ، كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُوْرِي

أراد : فإن يكن أمسى البلى وقاري "، وينظر: الإغفال ٢/٢٤٣، ٢٤٧، وسر صناعة الإعراب١/١٤٦.

(٥) ينظر: الإغفال ٢/٢٤٣، ٢٤٧، والارتشاف ٥/٢٢٩٥.

(٦) ينظر: قواعد المطارحة ١٠٢، ١٠٣، ويراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٠.

وهذا تكلف؛ لأن الغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق[١].

وبعد النظر في الأدلة يتراءى لي أن ما ذهب إليه ابن إياز هو الأرجح، وهو أن تكون مأخوذة من "التُّؤَدَة"، الفاء واو أبدلت منها التاء، والعين همزة أبدلت ياءً، على ضرب من التخفيف على غير قياس، والله أعلم.

(١) ينظر: الارتشاف ٥/٢٢٩٥.

تعريف الأعداد المفردة المضافة[١] .

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى- أن العدد إذا كان مضافاً، وأردت تعريفه، عرَّفت الآخر، وهو المضاف إليه، وبإضافة الأول إليه يكتسب التعريف، كقولك:"ثلاثةُ الأثوابِ"، و"مائةُ الدِّرْهَمِ"، و"ألفُ الدِّينار"[٢].

ومثله قول ذي الرمة :

وهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يكشِفُ العَمَى ثَــلاثُ الأَثَــافِيِّ والرُّسُــوم البَلاقِــعُ[٣]

فقال : ثَلاثُ الأَثَافِيِّ" حين قصد التعريف[٤].

ونصّ على أن الكوفي أجاز:"الثَّلاثةُ الأثواب" تشبيهاً بـ "الحسنِ الوجهِ"[٥].

وأشار إلى أن الزمخشري قال: وذلك بمعزلٍ عند أصحابنا عن القياس، واستعمال الفصحاء[٦].

أما الأول فإنك لا تضيف إلا النكرة نحو: غلام، فتقول: غلامُ زيدٍ، وغلامُ رجلٍ، إذ القصد بالإضافة التعريف، أو التخصيص، والمعرفة غنية عن ذلك، فإذا نزع تعريفها جاز تعريفها بالإضافة، أو اللام.

---

(١) تنظر المسألة في : التكملة ٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٩، وتوجيه اللمع ٤٤٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٤١/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٢١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٨/٢، والأشباه والنظائر ١٢٢/٥.

(٢) ينظر: المحصول ٩٣٣/٢.

(٣) ينظر : ديوان ذي الرمة ١٢٧٤/٢، والتكملة ٢٧٧، والمساعد١/٣٩٢، والارتشاف ٢١٤٢/٤.

(٤) ينظر: المحصول ٩٣٤/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) المفصل : ١١٤.

وأما الثاني فَلِمَا تقدم[١].

وذهب ابن إياز إلى أن تشبيه الكوفي "الثَّلاثَةُ الأَثْوَابِ" بـ "الحَسَنِ الوَجْهِ" ضعيفٌ؛ لأن "الحَسَنَ " صفة، والمضاف إليه يكون مرفوعاً، أو مجروراً، أو منصوباً"[٢].

تعقيب:

قال السيوطي:"وكان الكسائي يروي عن العرب: إنها تقول هذه الخمسةُ الأثوابُ ، والمائةُ الدِّرهمُ، قال شبهوه بقوله: هذا الحسنُ الوجهُ، والكثيرُ المالُ، وليس مثله؛ لأن قولك: "هذا حسنُ الوجهِ" مضاف إلى معرفة، ولم يتعرف ؛ لأن إضافته غير محضة، فلما أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بهما، وإنما عول الكسائي في ذلك على السماع، ولم يكن ليروي – رحمه الله – إلا ما سمع، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء، ولا من يؤخذ بلغته، وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنّوادر يجعل أصلاً يقاس عليه"[٣].

ويتراءى لي أن إجازة الكوفيين "الثلاثةُ الأثوابِ" وتشبيهه بـ "الحسنِ الوجهِ" فيه ضعف؛ لأن المضاف في "الحسنِ الوجهِ" وهو "الحسنُ" صفة، والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً، ثم إنّه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء، والله أعلم.

---

(١) ينظر: المحصول ٢/٩٣٤، ٩٣٥.

(٢) المرجع السابق ٢/٩٣٥.

(٣) الأشباه والنظائر ٥/١٢٣، ١٢٤.

تمييز "كم" الاستفهامية مفرد أو مجموع[١] .

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى- أن مفسر "كم" الاستفهامية مفرد؛ لأنها تقدر بـ "عشرين" ، ونقل عن أبي علي الفارسي قوله: ولا تبيَّن إلا بالأسماء المفردة في قول البصري[٢][٣].

ونصَّ على أن ابن السَّراج نقل عن الكوفيين جواز تمييزها بالجمع[٤] [٥].

تعقيب:

أجاز الكوفيون مجيء مفسر"كم" الاستفهامية جمعاً، فقالوا: كم غلماناً لك؟ ومنعه البصريون فلا يقال: كم غلماناً لك، وعلة ذلك قول سيبويه:

"لم يجز يونس والخليل – رحمهما الله – كم غلماناً لك؟؛ لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك، إلا على وجه: لك مائةٌ بيضاً، وعليه راقودٌ خلاً، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلماناً؟، ويقبح أن تقول: كم غلماناً لك؟؛ لأنه قبيح أن تقول:

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١٥٩/٢، والإيضاح العضدي٢٣٩، وتوجيه اللمع٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧١١/٤، وشرح الرضي ١٥٥/٣، والمساعد ١٠٩/٢، والهمع ٧٨/٤.

(٢) قال في الإيضاح ٢٣٩:(وأمَّا "كم" إذا كنت في الاستفهام فهي بمنزلة عدد منون، ولا تبين إلا بالأسماء المفردة في قول البصريين، وذلك نحو: كم رجلاً جاءك؟ وكم غلاماً ملكت؟ولا يجوز: كم غلماناً لك؟ ، كما لا يجوز: أعشرون دراهم لك).

(٣) ينظر: المحصول ٩٤٥/٢، ٩٤٦.

(٤) قال في الأصول ٣١٧/١: "ولا يجوز كم غلماناً لك؟ ، كما لا يجوز: أعشرون غلماناً لك؟، قال: وحكى الأخفش أن الكوفيين يجيزونه".

(٥) ينظر: المحصول ٩٤٦/٢.

عبدالله قائماً فيها، كما قبح أن تقول: قائماً فيها زيد"[١].

وهذا التوجيه أخذ به ابن مالك، حيث ذهب إلى أن القول بجواز مجيء مفسر "كم" الاستفهامية جمعاً، يلزم منه إجراء"كم" في تمييزها مع كونها فرعاً على أسماء العدد على وجهٍ لم يستعمل في الأصل، فكان مردوداً[٢].

والذي يترجح لي عدم جواز مجيء مفسر"كم" الاستفهامية جمعاً؛ لأنه لم يسمع من كلام العرب: كم غلماناً لك؟، فإن ورد ما يوهمه، نحو: كم شهوداً لك؟، حمل على أن "شهوداً" حال، وأن المميز محذوف، والتقدير: كم نفساً شهوداً لك[٣]، كما أن مميز "كم" الاستفهامية مفرد منصوب حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد، وإنما حملت على وسطى المراتب؛ لأن السائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلة، فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولى[٤]، والله أعلم.

(١) ينظر: الكتاب ١٥٩/٢.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧١٢/٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٠/٢، والمساعد ١٠٩/٢.
(٤) ينظر: شرح الرضي ٣/ ١٥٤.

تثنية المقصور الثلاثي[١].

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى – أن الألف لو أميلت ، وأصلها الواو، فإنها تثنّى بالواو، ولا يحتفل بالإمالة ،كـ "الرِّبا"، فإنه من "رَبَا"، "يَرْبُو"، وقد سمع فيه الإمالة، ونصَّ على أن هذا رأي البصريين[٢].

وأمّا مذهب الكوفيين فقال عنه:"وأمَّا الكوفيون فلهم في هذا مذهب غريب، وهو أن المقصور الثلاثي، إن كان مفتوح الأول فحكمه ما ذكرنا، وإن كان مضموم الأول، أو مكسورة قلبت ألفه واواً على كل حالٍ، كقولك في "تُقَى": "تُقَوَانِ"، وفي "مِعًى"" "مِعَوانِ"[٣].

تعقيب:

المقصور هو كل اسم وقعت في آخره ألف لازمة، نحو: رَحَى، وعَصَا،احترازاً من نحو: زيداً، في الوقف، وسمي مقصوراً؛ لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس عن الحركات[٤].

وهو لا يخلو إمَّا أن يكون ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة ،فإن كان ثلاثياً فإما أن يعلم أصل الألف أو يجهل، أو يكون فيه لغتان، فإن علم أصلها ردت إليه، فتقول في"فَتَىً": فَتَيَانِ، بالياء؛ لظهور الياء في قولهم:" فِتْيَةٌ وفِتْيَانٌ" في الجمع.

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٣٨٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/١، والمغني لابن فلاح ٢٨/٢، وشرح الرضي ٣٥٣/٣، والصفوة الصفية ١٢٤/١، وتوضيح المقاصد ١٣٦٩/٣، وتعليق الفرائد ٢٥٩/١.

(٢) ينظر: المحصول ١٧٩/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٤، وشرح الرضي ٣٥٣/٣.

وتقول في "عَصَا" عَصَوَانِ؛ لظهور الواو في قولهم: عَصَوْتُ الرجُلَ، إذا ضربته بالعصا[١].

وإن جهل أصل "الألف"، فإما أن تسمع فيه الإمالة أولاً، فإن سمع فيه الإمالة قلبت الألف في التثنية ياءً، فعلى هذا لو سميت بـ "بَلَى"، و"مَتَى" ثم ثنيتهما، فإنك تقلب ألهما ياءً في التثنية؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة، فتقول: "مَتَيَان"، و"بَلَيَان".

وإن لم تسمع فيه الإمالة نحو:"لَدَى"، و"عَلَى"، فلو سميت به رجلاً، ثم ثنيتهما فإنك تقلب ألفهما واواً في التثنية، فتقول: "لَدَوَان"، و"عَلَوَان"[٢].

وإن كان في الكلمة لغتان ثني على الأغلب في الاستعمال، نحو: رَحَىً، فمن قال: رَحَوْتُ بالرَّحَا، أي: طحنت، قال: رَحَوَان، ومن قال: رَحَيْتُ "بالياء" قال: رَحَيَان[٣]، والأكثر"رَحَيْتُ" بالياء[٤].

وأما الكوفيون فوافقوا في المفتوح الأول، نحو: عَصَا، وما كان مضموم الأول كـ"الضُّحَى" ، أو مكسورته، كـ "الرِّبَا"، وجب قلبها ياءً؛ لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في العجز، مع الضمة أو الكسرة في الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها ياءً[٥].

وذهب الرضي إلى أن قلب كل ثالثة أصلها واو أشهر[٦].

والذي يظهر للباحث أن مذهب البصريين أرجح؛ للقياس والسماع، أمَّا القياس فما ذكرناه سابقاً، وأما السماع فما حكاه أبو الخطاب أنه سمع في تثنية: "كِبَا"[٧]

(١) ينظر: الصفوة الصفية ١/١٢٤.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٧، ١٤٨، والصفوة الصفية ١/١٢٤.
(٣) ينظر: الصفوة الصفية ١/١٢٤.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٦.
(٥) ينظر: شرح الرضي ٣/٣٥٣، ٣٥٤.
(٦) المرجع السابق ٣/٣٥٤.
(٧) العود الذي يتبخر به.

"كِبَوان"، وحكاية الكسائي أنه سمع في "حِمَى" حَمِوَان"، وفي "رِضَا" رِضَوَان[١]، ولله أعلم.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٤، وتعليق الفرائد ٢٥٩/١، ٢٦٠.

ضم ما قبل الواو
وكسر ما قبل الياء في جمع "موسى" وأمثاله[١] .

تحدث ابن إياز- رحمه الله تعالى – عن جمع الاسم المقصور جمع السلامة[٢]، فجمعه في حالة الرفع، نحو:"هؤلاء مُصْطَفوْن"، وفي الجر والنصب:"رأيت مصْطَفَين"، و"مررت بمصْطفَين"، ونصَّ على أن الكوفيين أجازوا ضمَّ ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء، فقالوا:"مُوْسُون"، و"مُوْسِيْن"[٣].

وذهب ابن إياز إلى أنه فاسدٌ؛ لأنه يفضي إلى اللبس، حيث قال:

"وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء هنا، فقالوا:"مُوْسُون"، و"مُوْسِين" ، وأراه فاسداً؛ لأنه يفضي إلى اللبس، ألا ترى أنك إذا قلت في جمع "مصطفى": "المَصْطَفُون" بضم الفاء، التبس بجمع"مُصْطَفٍ" الذي هو اسم فاعل من "اصطفى"؛ إذ جمعه:"مُصْطَفُون"، فاعرفه "[٤].

تعقيب:

يفتح ما قبل الواو والياء في المعتل المقصور؛ دلالة على الألف المحذوفة، ولئلا

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٠/٤، والمغني لابن فلاح ٧٨/٢، وشرح الرضي٣٧١/٣، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٢٨٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٤٤٩/٢، والارتشاف ٥٧٩/١، والمساعد ٦٣/١، والهمع ١٥٤/١.

(٢) سمي بذلك؛ لأن مثال الواحد يسلم فيه ألا ترى أنك لم تُغير في "مسلمون" شيئاً من صيغة "مسلم" ولم تزد شيئاً في وسط الكلمة، ينظر: المقتصد ١٩٣/١.

(٣) ينظر: المحصول ١٩٥/١ ، ١٩٦.

(٤) المرجع السابق ١/ ١٩٦.

يلتبس بالمنقوص[١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴿١٣٩﴾﴾[٢]، وقوله تعالى﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾[٣].

وجوَّز الكوفيون ضمَّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وحذف الألف، فيقولون: مُوْسُون، ومُوْسِين، وحَبْلُون وحَبْلِين، والعِيْسُون، بضم السين، والعِيْسِيْن، بكسرها، كما يفعل في باب المنقوص ، نحو: قاضُون، وقاضِيْن[٤].

قال سيبويه:"واعلم أنك لا تقول في "حُبْلَى" و "عِيْسَى" و "مُوْسَى" إلا "حُبْلَونَ" و "عِيْسَونَ" و"مُوْسَونَ"، و"عِيْسُوْنَ" ، و"مُوْسُونَ" خطأٌ"[٥].

ونقل ابن مالك التفصيل فإن كان أعجمياً أو ذا ألف زائدة أجازوا فيه الوجهين، نحو: موسى وحبلى، مسمى بهما[٦]، فيقولون في "سُلْمى" اسم رجل: جاءَ السُّلْمُون، ومررت بالسُّلْمِين.

ولا يجيز البصريون إلا "جاء السُّلْمَوْنَ"، و"مررت بالسُّلْمَيْنَ[٧].

والذي يظهر لي أن مذهب البصريين أرجح؛ لأن ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المعتل المقصور، كما يفعل في المنقوص يفضي إلى اللبس، فإذا قلت في جمع "مُصْطَفَى" : "المُصْطَفُون" بضم الفاء، التبس بجمع "مُصْطَفٍ" الذي هو اسم فاعل من "اصْطَفَى"؛ إذ جمعه "مُصْطَفُون"، كما ذكر ابن إياز، والله أعلم.

---

(١) ينظر: الهمع ١/١٥٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية : ١٣٩.

(٣) سورة ص، الآية: ٤٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٣/٣٧١، والارتشاف ١/٥٧٩، ٥٨٠، والمساعد ١/٦٣.

(٥) الكتاب ٣/٣٩٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٠، والارتشاف ١/٥٨٠.

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٠.

معاني التصغير[١].

ذكر ابن إياز- رحمه الله تعالى – أن معاني التصغير عند البصري ثلاثة:

الأول: تحقير ما يتوهم عظمه، كـ "رُجَيْل".

والثاني: تقريب ما يتوهم كثرته، كـ "دُرَيْهِمَاتٍ".

والثالث: تقريب ما يتوهم بعده، كقولك :"بُعَيْد العَصْرِ"[٢].

ونصَّ على أن الكوفي زاد معنى آخر، وهو تصغير التعظيم[٣]، واستدل بقول لبيد بن ربيعة :

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْتَهُم دُوَيهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[٤]

– وبقولهم:"يا أُخَيَّ"، و"يا بُنَيَّ"[٥].

وأجاب عن احتجاج الكوفيين بأن حتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يُؤْبَهُ له، وإن كان عظيماً، فتصغيره الداهية، وهي وإن كانت خفية لا يعلم سببها، ففعلها عظيم؛ لأنها تأتي على ما عظُم من المخلوقات، فصغرت بالنظر إلى خفائها[١].

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣/ ٤٧٧، والنكت للأعلم ٩١٦/٢، والزاهر ٣٠١/٢، والبديع ٢/ ١٥٦، واللباب ١٥٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٥، والارتشاف ٣٥١/١، وتوضيح المقاصد ١٤١٩/٣، وشرح الأشموني ٤١٥/٣ ، والهمع ١٣٠/٦.

(٢) ينظر: المحصول ٢/ ٩٥٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر : ديوان لبيد بن ربيعة ١٢٦ ، والنكت للأعلم ٩١٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥، والهمع ١٣٠/٦.

(٥) ينظر: النكت للأعلم ٩١٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٥.

خفائها[١].

– وأمّا "أخيّ" فيراد به التقريب[٢].

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون راجع إلى معنى التحقير، فلم يعد خارجاً عما ذكره البصريون، كما ذكر ابن إياز، والله أعلم.

(١) ينظر: المحصول ٢/ ٩٥٧، ٩٥٨.

(٢) المحصول ٢/ ٩٥٨.

الفصل الثالث

المسائل المستدركة على الإنصاف

كتاب الإسعاف "أحد الكتب التي صنفها ابن إياز البغدادي -رحمه الله- والتي لم نقف عليها، وهي استدراك على المسائل التي ذكرها صاحب "الإنصاف" أبو البركات الأنباري.

ومن خلال التدقيق والتأمل في كتب ابن إياز المطبوعة (المحصول في شرح الفصول- قواعد المطارحة -شرح التعريف بضروي التعريف)، عثرت على ثمان وثلاثين مسألة يشير فيها ابن إياز إلى أنه ذكرها مفصلة في كتابه في مسائل الخلاف ، ولعلَّ في كتابه "الإسعاف" أكثر من هذا لم يشر إليها.

وفي إشارته في مؤلفاته إلى هذه المسائل تدل على أنه بسط القول فيها في الكتاب المذكور، لذلك اكتفى بالإشارة إليه فقط، والله أعلم.

هل الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ؟ (١)

هذه المسألة من المسائل المستدركة على ابن الأنباري ، وألمح إليها في كتابه "أسرار العربية" دون تفصيل ، فقال : "فإن قيل : هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل ؟ قيل : لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب ، وليس بأصل فيه ؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف"(٢).

وقد ذكرها أبو البقاء العكبري في "التبيين" ، ولكنه نسب الخلاف فيها إلى بعض الكوفيين (٣).

قال ابن إياز –رحمه الله تعالى – "وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافية التي أهملها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، وما ذكرته هنا كاف إن شاء الله "(٤)، وهذا يدل على أنه تكلم فيها في كتاب "الإسعاف" بالتفصيل كما هي عادته في مثل هذه المسائل ، وذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال(٥) ، وحجتهم أنه كما فرق الإعراب في الأسماء بين المعاني ، فكذلك فرّق الإعراب في الأفعال بين المعاني ، فإذا قلت : "لا يَضْرِبْ زيدٌ" بالجزم أفاد النهي ، وإذا قلت "لا يَضْرِبُ زيدٌ" بالرفع أفاد النفي ، وكذلك إذا قلت : "لا تَأْكُلْ السمكَ وتشربُ اللبنَ"، ورفعت "تشربُ" كان المعنى أن النهي في هذه الحال ، وإن جزمته كان المعنى النهي

(١) تنظر المسألة في : التبيين ١٥٣ ، ويراجع : الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٠/٢ ، والمساعد ٢٠/١ ، والارتشاف ٨٣٤/٢ ، والهمع ٤٤/١ .

(٢) أسرار العربية ٢٤ .

(٣) ينظر : : التبيين ١٥٣ .

(٤) المحصول ٧٣/١ ، ٧٤ .

(٥) المرجع السابق ٧٢/١ .

عنهما ، وإن نصبته كان المعنى النهي عن الجمع بينهما ، فهذه معانٍ لا يكيفها ، ولا يفرِّق بينها إلا الإعراب .

وأيضاً فالإعراب في الفعل لو لم يكن فيه فائدة لما أُعْرِب أصلاً ؛ لأنه يكون عبثاً وزيادة كلفة لا لمعنى ، والعاقل لا يتعاطى مثل هذا الفِعْل[١] .

وذهب ابن إياز إلى أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو أن الإعراب أصل في الأسماء ، فرعٌ في الأفعال [٢][٣].

وأجاب عن حجة الكوفيين حيث قال : "والجواب عن حجة الكوفيين أن الإعراب في الفعل لم يفرِّق بين المعاني ... وإنما أزال اللبس الذي نشأ من اشتراك الحرف ، أما (لا) فإنما مشتركة بين النفي بمعنى ليس ، والنهي ، وأما الواو فلأنها مُشْتَرَكة بين الواو العاطفة والحالية ، والجمعية .

وأيضاً فإن الإعراب أزال اللبس الذي نشأ من حذف العامل الذي هو (أَنْ) ، ألا ترى أنها لو كانت ظاهرة ارْتفع اللبس في المعنى ، سواءٌ أُعْرِب الفعل أو لم يُعْرب، وقال بعضهم : إنَّ الإعراب هو الذي في الاسم ، لا لأن الحاجة داعيةٌ إلى إعراب الفعل" [٤].

وأما قول الكوفيين : لو كان إعراب الفعل لا لمعنى لكان ذلك عبثاً ، فقد ردّه ابن إياز بأن إعراب الفعل لا يخلو من معنى ، وهو تحقيق المشابهة بتعدِّي أَحَدِ أحكام

---

(١) المحصول ١/ ٧٣ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) لأن الاسم يقبلُ بصيغة واحدة معاني مختلفة ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيداً ، بالنصب في التعجب ، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل ، فإنه لا لبس فيه ؛ لاختلاف صيغه باختلاف المعاني . ينظر : الهمع ٤٤/١ .

(٤) المحصول ٧٣/١ .

المُشَبَّهَيْنِ إلى الآخر ، فالتنوين لّما لم يدخل في الاسم الذي أشبه الفعل من وجهين كان لمجرد المشابهة بينه وبين الفِعْل ، وكان امتناع دخول الفعل التنوين لمعنى آخر(١).

وبعد عرض الأقوال يظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون هو القول الراجح ؛ لأن عليه أغلب العلماء ، وحجتهم فيه ظاهرة ، والله أعلم .

(١) المحصول ٧٣/١.

النون في المثنى[١]

هذه المسألة من المسائل التي نص ابن إياز على أنها مستوفاة في "المسائل الخلافية"[٢] وذكر المذاهب التي في هذه النون، وذلك على أربعة أقوال:

الأول: أنها بدل من الحركة والتنوين، وهو قول سيبويه، يقول: "وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت بالرجلينِ".[٣]

وعلّل ابن إياز قول سيبويه السابق ؛ بأن الاسم مستحق باسميته وأصالته لهما، أما الحركة فهي دليل على خصوصية الإعراب، وأما التنوين فليكون دليلاً على أصالته، فلما ثني تعذر لحاقهما؛ لكون محلهما مشغولاً بالحركة التي يطلبها حرف التثنية، وأمكن التعويض منها، وكانت النون صالحة للعوض[٤].

وقد حمل ابن عصفور وأبو حيان نص سيبويه السابق[٥] على أن النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، وليست بعوض[٦].

والثاني: إنها عوض من التنوين فقط، وعلى هذا ابن كيسان، ونسب إلى

---

(١) تنظر المسألة في: التبيين٢١١، ويراجع الكتاب ١٧/١، والتعليقة على كتاب سيبويه٣٤/١، وسر صناعة الإعراب ٤٦٣/٢، والتبصرة والتذكرة٨٩/١، والمقتصد١٨٧/١، وشرح المقدمة الجزولية٤٠٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٤، والبسيط٢٥٦/١، والمقاصد الشافية٢٠٢/١، والهمع١٦٣/١.

(٢) ينظر: شرح التعريف٧٩، والمحصول١٧٦/١.

(٣) الكتاب١٧/١، ١٨.

(٤) ينظر: المحصول١٧٤/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١، والتذييل والتكميل٣٠١/١.

(٦) ينظر: مجلة الدراسات اللغوية ص٩٥، المجلد الرابع، العدد الرابع ، ١٤٢٣هـ.

الزجاج[١]، ووجهه أن الإعراب الذي كان في حرف الإعراب في المفرد قد قام مقامه الاختلاف الذي في حرف التثنية باختلاف العوامل، ولم يبق إلا التعويض عن التنوين[٢].

وقد اعترض ابن مالك على هذا القول ؛ "لثبوتها فيما لا تنوين في واحده، نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها"[٣].

والثالث: إنها تكون عوضاً من الحركة والتنوين فيما ليس فيه لام التعريف،ولا إضافة، كقولك: رجلان، وعوضاً من التنوين خاصة في الإضافة، كقولك: غلاما زيد، وعوضاً من الحركة خاصة فيما فيه الألف واللام نحو: الرجلان[٤]، وعلى هذا ابن جني[٥] وابن درستويه[٦][٧].

وقد اعترض على هذا القول ابن عصفور ؛ لسقوطها في الإضافة[٨].

والرابع: وهو أنّه جيء بها للفرق بين الواحد المنصوب، والمثنى المرفوع، وهو قول الفراء[٩][١٠].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل١/٢٩٥، والهمع١/١٦٣.

(٢) المحصول١/١٧٥.

(٣) شرح التسهيل ١/٧٥.

(٤) ينظر: المحصول١/١٧٥.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٩، وعلل التثنية:٨١، والتذييل والتكميل ١/٢٩٨.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية١/٤٠٦-٤٠٧، وابن درستويه: عبد الله بن جعفر بن درستويه، أبو محمد ابن المرزبان النحوي، ت٣٤٧ هـ، له عدة مصنفات منها: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وشرح كتاب الجرمي، وغيرها، ينظر: البلغة١٢١، وبغية الوعاة ٢/٣٣.

(٧) ينظر: المحصول ١/ ١٧٥، ١٧٦.

(٨) ينظر: شرح الجمل ١/١٥٣.

(٩) ينظر: التبيين ٢١١، واللباب١/١٠٦، وشرح الرضي ١/٨٩.

(١٠) ينظر: المحصول ١/ ١٧٦.

وأجاب العكبري عن هذا القول: "بأن النون تثبت بعد الياء وبعد الألف، ولا لبس مع الياء، ثم أنَّ النون تثبت مع الألف واللام، ولا تثبت الألف في المنصوب مع الألف واللام، ثم إن الفرق قد حصل بأمور أخرى، فلا حاجة إلى الفرق بالنون[١] .

تعقيب:

ذهب أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب إلى أنها عوض من تنوينين في التثنية[٢].

وقد حكم عليه ابن عصفور بأنه مذهب فاسد ؛ لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلام العرب[٣].

ونون المثنى عند ابن مالك لرفع توهم الإضافة أو الإفراد[٤].

– ولعله يفهم من كلام ابن إياز المتقدم أن رأي الفراء لمعظم الكوفيين، ورأي سيبويه لمعظم البصريين؛ ليتأتى له الخلاف في ذلك، وبعد الرجوع إلى كتاب"الإنصاف"لابن الأنباري، تأكدت أنه لم يذكرها، مع أنه أشار إليها من طرف خفي في كتابه "أسرار العربية" حيث قال:

"فإن قيل: فلم أدخلت النون في التثنية والجمع؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين، وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلاثة أضرب، فتارة تكون بدلاً من الحركة والتنوين، وتارة بدلاً من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلاً من التنوين دون الحركة...وذهب بعض الكوفيين إلى أنها

---

(١) التبيين٢١٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/١٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٥، والتذييل والتكميل١/٢٩٧.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/١٤٥.

(٤) شرح التسهيل١/٧٥.

زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك: رأيت زيداً " [١] .

ونصَّ الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري –رحمه الله– وهو من المؤلفين في الخلاف النحوي على الخلاف في المسألة، فقال:

"واختلف النحويون في زيادة النون في التثنية والجمع، لماذا زيدت؟ فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها عوض من الحركة والتنوين. ومن البصريين من قال: تكون عوضاً منهما في نحو: (رجلان)، ومن الحركة في نحو: (الرجلان)، ومنهم من قال: هي بدل من الحركة في كل موضع، ومنهم من قال: من التنوين في كل موضع ، وقال الفراء: فرَّق بها بين التثنية وبين المنصوب المنون في الوقف " [٢].

(١) يراجع: أسرار العربية ٥٤.

(٢) اللباب ١/١٠٥، ١٠٦.

حذف نون التثنية[١].

هذه المسألة من المسائل التي استدركها ابن إياز على ابن الأنباري، حيث قال: "وأجاز الكوفيون حذف نون التثنية لغير الإضافة، والبصريون منعوا، وتقصِّي هذا في المسائل الخلافية"[٢].

تعقيب :

تسقط نون التثنية للإضافة، أو لشبه الإضافة، أو لتقصير صلة، أما سقوطها للإضافة فكثير، إما ظاهرة ، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴿٦٤﴾﴾[٣].

أو مقدرة، نحو قول تأبط شراً :

هما خُطَّتا إمَّا إسارٍ و مِنَّةٍ و إمَّا دَمٍ، والقتلُ بالحُرِّ أجْدَرُ[٤]

يريد: خُطتانِ.

وقول امريء القيس :

لَها مَتْنَتانِ خَظاتا كما أَكَبَّ على ساعِدَيْه النَّمِرْ[٥]

يريد: خَظاتانِ.

---

(١) تنظر المسألة في: مجالس العلماء للزجاجي ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٣/٢، والخصائص ٤٣٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩، وشرح الرضي ٣٥٨/٣، والبسيط ٢٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢٤١/١، والهمع ١٦٦/١.

(٢) المحصول ١٧٨/١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٤) ينظر : ديوان تأبط شراً ٨٩، والخصائص ٤٠٥/٢، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١، وشرحه الكافية الشافية ٩٩٤/٢، والهمع ١٦٧/١، ٢٩٦/٤. والخزانة ٤٩٩/٧.

(٥) ينظر : ديوان امريء القيس ١٦٤ ، وسر الصناعة ٤٨٤/٢، ومجالس العلماء ١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١، ورصف المباني ٤٠٦.

وقال الكسائي وأحمد بن يحيى ثعلب في (خظاتا): إنه فعل، وحذفت الألف ؛ لسكونها وسكون التاء، فلما تحركت التاء رجعت الألف، وقال البصريون: حذفت ضرورة، والكسائي يجوز عنده حذف هذه النون، ولا يعتد حذفها ضرورة، فيجوز عنده: قام الزيدا، بغير نون(١).

وتسقط نون التثنية لشبه الإضافة في نحو : اثني عشر، واثنتي عشرة، ونحو: لا غلامي لك، ولبيك، وسعديك، ودواليك، وهذاذيك، على أن الكاف فيها حرف خطاب، لا ضمير(٢).

ولتقصير الصلة ويشمل صلة الألف واللام، وما ثني أو جمع من الموصول على مذهب سيبويه(٣) والفراء(٤) ، كقول الأخطل :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالا(٥)

قال الفراء: صارت الصلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مما طال في كلامهم(٦).

وقصر المبرد ذلك على قولك: اللذان واللتان، وخصّ بذلك؛ لطول الاسم، ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى(٧).

والذي يظهر للباحث منع حذف نون التثنية لغير الإضافة ؛ لأنه لم يحفظ عن العرب حذف النون في المثنى في غير الإضافة، والله أعلم.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٢/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٥٥٧/١، والهمع ١٦٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٤/١-١٨٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢٤٤/١، ٢٤٥، والهمع ١٦٧/١.

(٥) ينظر : ديوان الأخطل ٨٦، والكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، وضرائر الشعر ١٠٩، والمقاصد الشافية ٤٣/٤، والخزانة ٦/٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٥/١، والهمع ١٦٧/١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٥/١، والارتشاف ٥٥٧/١، والهمع ١٦٧/١، ١٦٨.

نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة[١]

هذه المسألة من المسائل المستدركة على ابن الأنباري، قال ابن إياز –رحمه الله–: "وقد استقصيت هذه المسألة في المسائل المستدركة على ابن الأنباري في إنصافه"[٢].

ونصَّ ابن إياز على أن البصريين ذهبوا إلى أنّ جمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة، كقولك: رأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ، وإنما كان كذلك؛ لأن منصوب جمع المذكر السالم محمولٌ على مجروره، فكذلك جمع المؤنث، كما قال البصريون: لو أُعْرِب جمع المؤنث بثلاث حركات لكان الفرعُ أوسعَ مجالاً من الأصل.

ونص على أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز فتحه في النصب، كقولك: رأيتُ مسلماتاً[٣].

واحتجوا بقول الشاعر:

فَلَمَّا جَلاهَا بِالإيَامِ تَحَيَّزَتْ ثُبَاتاً عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا[٤]

حيث نصب الشاعر (ثباتاً) بالفتحة على الأصل، وكان حقها أن تنصب بالكسرة.

---

(١) تنظر المسألة في: معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، ومجالس العلماء ٥، والخصائص ٣٠٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/١، والمساعد ٥٦/١، وشرح الرضي ٣٩٢/٣، والتذييل والتكميل ١٥١/١، ٣٣٦/١، والهمع ٦٧/١.

(٢) المحصول ٢٠٤/١.

(٣) المرجع السابق ٢٠٤/١، ٢٠٥.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٣/١، وينظر: العين ٤٢٥/٨ ، والمنصف ٢٦٢/١، ٦٣/٣ ، ومقاييس اللغة ١٦٦/١ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٤٨/٧ ، والمحرر الوجيز ٧٧/٢ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، والحجة للفارسي ٣٩٥/٤ ، والخصائص ٣٠٤/٣، وتفسير البحر المحيط ٣٠٢/٣، والدر المصون ٢٧/٤ .

– وقول العرب: استَأصَلَ اللهُ عِرْقاتَهُم[١]، وسَمِعْتُ لُغَاتَهم[٢] .

حيث نصبت العرب (عِرْقاتَهُم) و (لُغَاتَهم) .

وقد رد البصريون ما احتج به الكوفيون، يقول ابن جني في قول العرب: استَأصَلَ اللهُ عِرْقاتَهُم:"والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي خيرة، وقد قال: استأصل الله عرقاتهم – بنصب التاء– : هيهات أبا خيرة لان جلدك! ثم رواها أبو عمرو فيما بعد"[٣].

وعن البيت السابق، وقول العرب: سمعت لغاتَهم، يقول ابن يعيش –رحمه الله– بعد أن ذكر البيت: "وحكوا أيضاً "سمعت لغاتهم" ولا حجة لهم في ذلك ؛ لاحتمال أن يكون لغات وثبات واحداً،فأصل ثبة: ثبوة، وأصل لغة: لغوة، مثل: نقرة وثغرة، وإن كان استعمالها بحذف اللام إلا أنهم تموها كقولهم : حلاة وحلى، ومهاة ومهى"[٤].

تعقيب:

ذهب هشام الضرير[٥] إلى جواز نصب جمع المؤنث بالفتحة من المعتل اللام المعوض منها التاء، ما لم يرد إليه المحذوف، نحو: لغة، وثبة، وغيرهما[٦]،وممن وافقه

(١) يروى بفتح التاء وكسرها ، ينظر : الكتاب ٢٩٢/٣ ، والخصائص ١٣/٢ ، والمحكم والمحيط الأعظم ١٩٠/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٩/٢ ، والدر المصون ٢٠٤/١.

(٣) الخصائص ٣٠٤/٣.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٨ .

(٥) هشام بن معاوية الضرير، من تصانيفه: الحدود، والقياس، وغيرها، (ت٢٠٩هـ). ينظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٦٤/٣، والبلغة ٢٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٧.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٢/١، والهمع ٦٧/١.

على هذا المذهب ابن مالك[١] وابن عقيل[٢].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن قول البصريين هو الأرجح ؛لأنه لو أعرب جمع المؤنث السالم بثلاث حركات لكان الفرع أوسع مجالاً من الأصل، وما ورد من أقوال فإنها تؤول على الإفراد، أو على الشذوذ، والله أعلم.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٨٧/١.

(٢) ينظر: المساعد ٥٦/١.

ألف "أنا" بين الأصالة والزيادة(١)

ذهب ابن إياز –رحمه الله تعالى– بعد أن أورد البيت التالي:

وأنـا الأَخْضَرُ مـن يَعْرِفُني أخْضَرُ الجِلْدَةِ مِنْ بَيْتِ العَرَبْ (٢)

إلى أن "أنا" ضمير مرفوع منفصل، والاسم منه الهمزة والنون، والألف زائدة للوقف، وهذا رأي البصري، ويدل عليه وجهان:

الأول: حذف الألف وصلاً، ولو كانت أصلا لثبتت فيه.

والثاني: حذفها في "أنت".(٣)

ونصَّ على أن الفرّاء(٤)ذهب إلى أن الألف أصل؛ لثلاثة أوجه:

الأول: ثبوتها وصْلاً في قراءة نافع(٥): ﴿ أَنَا أُحْيِي﴾.

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١٦٤/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، والمنصف ٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/١ ، والتذييل والتكميل ١٩٤/٢ ، والمساعد ٩٨/١ ، والهمع ٢٠٧/١ .

(٢) البيت للفضل بن عباس اللهبي في ديوانه ١٩ ، والكامل ٣٢٩/١ ، والمعارف لابن قتيبة ١٢٦ .

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٣٤٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، والمساعد ٩٨/١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨، ينظر قراءة نافع في الحجة للفارسي ٣٥٩/٢ ، والموضح في وجوه القراءات للشيرازي ٣٣٨/١، ونافع: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني، أحد القراء السبعة، توفي عام ٥٩هـ، ينظر ترجمته في: الثقات ٥٣٢/٧ ، ووفيات الأعيان ٣٦٨/٥ ، وغاية النهاية ٢٨٨/٢.

وقول الشاعر:

أَنَا سيفُ العَشِيْرَةِ فَاعْرِفُوني حُمَيْـدَاً قدْ تَذَرَّيْـتُ السَّنَامَا[١]

والثاني: قولهم: آنَ، وتقديم الألف على النون.

والثالث: أن الضمير جارٍ مجرى الحرف، وحروف الحروف أصول [٢].

وختم المسألة بقوله: "وقد استقصيت هذا في المسائل الخلافية" [٣].

تعقيب:

استدل البصريون لمذهبهم بما يأتي:

- أن من العرب من يسكن النون في الوصل والوقف ، فيقول : أن فعلت ، ولو كانت الألف أصلاً لما حذفت [٤].

قال سيبويه: "ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أنَ أقول ذاك، ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف" [٥].

- وأن هاء السكت تعقب الألف في الوقف، فدلّ على أن الألف زائدة لبيان حركة النون، وليست بأصل [٦]، وذلك نحو: هذا فزدي أنه [٧]، حيث جاءت هاء

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي – رضي الله عنه– في ديوانه ١٣٣، والإغفال ٣٧٥/٢، والمنصف ١٠/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٠، ونسبة البغدادي إلى حميد بن حريث بن بحدل في الخزانة ٢٤٢/٥، ٢٤٣.

(٢) ينظر: قواعد المطارحة ٣٤٩.

(٣) المرجع السابق ٣٥٠ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣.

(٥) الكتاب ١٦٤/٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ١٩٤/٢.

(٧) فزدي: فصدي أي: شق ، وفصَدَ الناقة: فصد عرقها ليشرب دمه، هذه العبارة قالها حاتم الطائيّ، وكان مأسوراً فطلب منه فصد الناقة فعقرها فلاموه في ذلك، فقال: هذا فزدي أنه، فأصبحت مثلاً. ينظر: شرح الشافية ٢٣٢/٣ ، والإقليد ٢٠٥٣/٤ ، و القاموس المحيط (فصد).

السكت عقب الألف في الوقف ؛ لبيان حركة النون، فدل على أن الألف زائدة، وليست ضميراً، وأن أصل "أنا" الهمزة والنون [١].

وقد ذهب ابن جني إلى أن الألف زائدة؛ لذهابها وزوالها في الوصل، كما تذهب وتسقط الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف [٢].

وذهب الكوفيون إلى أن "أنا" هو الاسم بأكمله، وليست الألف زائدة، وإنما حذفت الألف [٣] ؛ لكثرة الكلام بها، فحذفت طلباً للخفة.

قال الفراء: "وقوله: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ معناه: لكن أنا هو الله ربي، ترك همزة الألف من "أنا" وكثر بها الكلام، فأدغمت النون من "أنا" مع النون من "لكن" ومن العرب من يقول: أنا قلت ذاك، بتمام الألف فقرئت "لكنّا" على تلك اللغة وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف، كما قالوا: رأيت يزيدا وقواريرا ، فثبتت فيهما الألف في القولين إذا وقفت، ويجوز الوقوف بغير ألف في غير القرآن في "أنا" ،ومن العرب من يقول إذا وقف: "أنه"، وهي لغة جيدة" [٤].

وحكى أبو حيان أن تميم تثبت الألف في حال الوصل والوقف [٥].

وقد ذكر ابن يعيش حكاية الفراء: "آن فعلت" فإذا صحت هذه الرواية فهي تقوي مذهب الكوفيين [٦].

وقد أيَّد ابن مالك مذهب الكوفيين، وبين أن الصحيح ثبوت الألف في "أنا" وقفاً

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/٩٣، ٩٤.
(٢) ينظر: المنصف ١/٩.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٤٤، والتذييل والتكميل ٢/١٩٤.
(٤) المرجع السابق ٢/١٤٤.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢/١٩٥.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٣/٩٤.

ووصلاً وهو الأصل، وهي لغة بني تميم، ولمراعاة الأصل جاءت نون "أنا" مفتوحة في لغة من لفظ به دون ألف، وجعل الفتحة دليلاً عليها كما أن من حذف ألف "أما" في الاستفتاح قال: أم والله، ولو كان أصل "أنا" الهمزة والنون ؛لكانت النون ساكنة ؛ لأنها آخر مبني بناء لازماً، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كـ "من" و "عن"[١].

وقد ردَّ المانعون ـ وهم البصريون – ما استدل به الكوفيون بأنه لا حجة فيه ؛ لقلته، ولأن الأعم الأغلب سقوط الألف، وأمَّا البيت الذي استدلوا به، وكذلك القراءة، فتخرّج على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، وأن البيت ضرورة[٢].

قلت –وبالله التوفيق-: إن مذهب البصريين أرجح ؛ لأن الألف تحذف في الوصل، ولو كانت أصلاً لثبتت فيه، ولو كانت جزءاً من الكلمة لما حذفت، فدلّ على أنها زائدة للوقف،والله أعلم.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٤١/١.

(٢) شرح المفصل ٩٤/٣.

إعراب ضمير الشأن[١]

اختلف البصريون والكوفيون في مسمّى هذا الضمير فسمّاه البصريون ضمير الشأن، كما أطلقوا عليه اسم ضمير القصة وضمير الحديث .

ويسمَّيه الكوفيون الضمير المجهول[٢] ؛ لأنه لم يتقدم ما يعود عليه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٣].

واختلافهم في التسمية أمر اصطلاحي، ولا مشاحة في الاصطلاح، وأمَّا اختلافهم في إعرابه فهو محل النظر في المسألة، فقد ذكر ابن إياز –رحمه الله– أن الفرَّاء [٤]أجاز: كان قائماً زيدٌ، وكان قائماً الزيدان، وكان قائماً الزيدون، فيكون (قائماً) في الأمثلة السابقة خبراً لذلك المضمر، وما بعده مرفوع به.

والبصريون منعوا ذلك ؛ لأن خبر هذا الضمير لا يكون إلا جملة ؛ لأنه عبارة عنها، واسم الفاعل مع ما ارتفع به مفرد[٥].

ثم ختم بقوله: "وقد ذكرت هذه المسألة في مسائل الخلاف"[٦] .

و لم يقتصر ما أجازه الفراء على "كان" فحسب، بل أجاز تفسير ضمير الشأن

---

(١) تنظر المسألة في: الأصول ١٨٣/١، والخصائص ٣٩٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/١، وشرح الرضي ٤٦٦/٢، والارتشاف ٩٤٧/٢، والمساعد ١١٤/١، والهمع ٢٣٣/١، ونتائج التحصيل ٦٤١/١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٢/١، وتعليق الفرائد ١٢٠/٢.

(٣) سورة الصمد، الآية:١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢٧٥/٢، وشرح الرضي٤٦٥/٢، والارتشاف ٩٤٨/٢.

(٥) ينظر: المحصول ٧٩٧/٢.

(٦) المرجع السابق.

بمفرد في "ظن" و "ليس" قال الرضي : " وأجاز الفراء أن يفسَّر ضمير الشأن أيضاً، مفردٌ مؤول بالجملة نحو: كان قائماً زيدٌ، وكان قائماً الزيدان أو الزيدون، على أن "قائماً" في جميعها خبر عن ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به، وكذا أجاز نحو: ظننته قائماً زيدٌ، أو الزيدان، أو الزيدون، وكذا: ليس بقائمٍ أخواك، وما هو بذاهبٍ الزيدان، والبصريون يمنعون جميع ذلك، ولا يجوزون إلا نحو: ليس بقائمَين أخواك، وما هو بذاهبين الزيدان، على أن يكون "أخواك" اسم ليس، و "بقائمين" خبر مقدم، أو يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المتقدمة الخبر خبرها"(١) .

وقد ردَّ المانعون ما أجازه الفراء نحو: ظننته قائماً زيدُ، على أن "زيد" مبتدأ مؤخر، و "ظننته قائماً" خبر مقدم(٢).

– وأنه لم يسمع عن العرب تفسير ضمير الشأن بالمفرد(٣).

– كما أن الجملة مفسَّرة لذلك المضمر، ولا يجوز حذف شيءٍ منها؛" لأنها مؤكدة به، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارها مناف لذلك، فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله"(٤).

قال ابن مالك: "وأما تجويزهم نحو: ظننته قائماً زيد، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضاً ؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخراً، وكون ظننت ومفعوليها خبراً مقدماً، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن ؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما

(١) شرح الرضي ٤٦٥/٢، ٤٦٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١، والمساعد ١١٥/١.

(٣) قال ابن السراج في الأصول ١٨٣/١ : "وتقول: ظننته قائم زيد، والهاء كناية عن المجهول، والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب، فيقولون: ظننته قائماً زيدٌ، ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ولا السماع من العرب"، ويراجع تعليق الفرائد ١٢٣/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/١، ١٦٤.

قصده المتكلم"[١] .

والذي يراه الباحث ما ذهب إليه البصريون وهو أن ضمير الشأن لا يفسّر إلا بجملة، ولا يفسّر بمفرد ؛ لعدم ورود السماع به، والله أعلم.

(١) شرح التسهيل ١/١٦٤.

تقدم خبر "كان" عليها[١]

هذه المسألة من المسائل المستدركة على "الإنصاف" ، قال ابن إياز –رحمه الله تعالى – بعد أن أورد المسألة : "وهو مستقصى في المسائل الخلافية"[٢]

وذكر أنه يجوز تقديم خبر " كان " عليها، كقولك: قائماً كان زيدٌ ، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾[٣] ، فـ"أنفسهم" مفعول "يظلمون" ، ومعمول له، و"يظلمون" الخبر، وقد تقدم معموله عليه، فدلَّ على جواز تقدمه نفسه عليه[٤].

ونقل عن الأصفهاني[٥] حيث قال: "قال الأصفهاني: وأوضح منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴿٤﴾﴾[٦]، و(أينما) خبر "كنتم" مقدم عليه، و "ما" زائدة، ونقل أن الكوفيين لا يجيزون ذلك[٧]، وأطلقه، ولم يوجهه بشيء"[٨] .

---

(١) تنظر المسألة في: الأصول ٨٨/١ ، ٨٩، وشرح اللمع للأصفهاني الباقولي ٣٤١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٦/١، والمساعد ٢٦٢/١، والمغني لابن فلاح ٦٨/٣، والارتشاف ١١٦٨/٣-١١٧٠، والهمع ٩١/٢.

(٢) المحصول ٤٠٤/١.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٧٧.

(٤) ينظر: المحصول ٤٠٤/١، وقواعد المطارحة ٦٧.

(٥) علي بن الحسين بن على الضرير، أبو الحسن الأصفهاني الباقولي، توفي سنة ٥٤٣هـ، له عدة مؤلفات منها: شرح اللمع، وكشف المشكلات، وشرح الجمل، وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج واسمه الصحيح (الجواهر) ، ينظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٤٧/٢، والبلغة ١٥١ ، وبغية الوعاة ١٥٤/٢ .

(٦) سورة الحديد ، الآية : ٤.

(٧) ينظر: شرح الجمل للأصفهاني ٣٤١/١ . .

(٨) المحصول ٤٠٤/١.

تعقيب:

ذهب أبو حيان –رحمه الله– إلى أن الجائز نحو: قائماً كان زيدٌ، ففي "قائم" ضمير يعود على "زيد" عند البصريين، وأجاز الكسائي ذلك على الوجه الذي أجاز في: كان قائماً زيدٌ وهو أن في (كان) ضمير الشأن، و(قائماً) خبر كان، و (زيد) مرفوع بـ (قائم)(١).

وختم بقوله: "ويحتاج في جواز تقديم خبر كان إلى صار عليها في نحو: "قائماً كان زيدٌ" إلى سماع من العرب، و لم نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك إلا ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴿٩٤﴾ ﴾ (٢) وقد قيل: إن "كنتم" تامة " (٣) .

ويجوز ذلك عند ابن السراج ؛ لأن القياس جوازه، وإن لم يسمع من العرب (٤)، وصححه ابن مالك حيث قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء (٥).

وذهب السيوطي إلى أن الدليل على جوازه مع "كان" تقديم معموله في قوله تعالى: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾(٧)، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل(٨) .

كما ذكر السيوطي أن النحاة أجمعوا على جواز تقدم الخبر، بلا قبح، إذا كان

---

(١) ينظر: الارتشاف ١١٦٨/٣.
(٢) سورة النساء ، الآية : ٩٤
(٣) الارتشاف ١١٧٠/٣ .
(٤) ينظر : الأصول ٨٨/١ ، ٨٩ ، والمساعد ٢٦٢/١ ، والهمع ٩١/٢ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/١ ، والهمع ٩١/٢.
(٦) سورة سبأ، الآية: ٤٠.
(٧) سورة الأعراف ، الآية : ١٧٧
(٨) ينظر : الهمع ٩١/٢ .

المنصوب ظرفاً أو مجروراً نحو: مسافراً كان زيدٌ اليومَ ، وراغباً كان زيدٌ فيك ؛ لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما [١] .

والذي يراه الباحث بعد عرض الأدلة جواز تقديم خبر كان عليها ؛ لأن الدليل على جوازه تقديم معموله، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، والمعمول إنما يقع في موضع يجوز أن يقع العامل فيه، كما ذكر ابن إياز والسيوطي -رحمهما الله- ، ولأن القياس جوازه، وإن لم يسمع من العرب، كما نصَّ عليه ابن السراج، والله أعلم.

(١) الهمع ٢/٩١ ، ٩٢ .

الحال التي تسد مسد الخبر
هل يصح إعرابها خبراً لـ "كان" المقدرة[(١)]؟

ذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر في نحو : (ضربي زيداً قائماً) مقدر، والتقدير: ضربي زيداً حاصلٌ "إذا" كان قائماً، أو "إذ" كان قائماً.

وذهب الكوفيون إلى أن التقدير: ضربي زيداً قائماً حاصلٌ.

وفي هذه المسألة طرح ابن إياز –رحمه الله تعالى – عدة تساؤلات، وذلك على النحو التالي:

– لم أضمرت (كان) لتكون عاملة في هذه الحال؟

وأجاب أنه متى أعملنا في الحال المصدر صارت من صلته، وحينئذ لا يجوز أن تسد مسد الخبر، ولا يصح إعمال المصدر فيها إلا أن يكون الخبر مقدراً محذوفاً، كأنك قلت: ضربي زيداً قائماً موجودٌ، وهذا مذهب الكوفيين[(٢)] ثم هل تصح الحال أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها؟

---

(١) تنظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/١ ، والمساعد ٢١٠/١ ، والمغني لابن فلاح ٢٥٦/٢ ، والارتشاف ١٠٩٢/٣ ، والهمع ٤٤/٢ ، والفوائد الضيائية ٢٩٨/١ .

(٢) المحصول ٥٧٩/١.

أجاب بأنه لا يجوز ذلك، فلا تقول: ضربي زيداً قائمٌ؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه قائم.

– وهل يجوز أن يكون (قائماً) حالاً من زيد؟

ذهب ابن إياز إلى أنه لا يجوز؛ لأنه لو كان "قائماً "حال من زيد، لكان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، فلا يصح أن ينوب مناب الخبر، فالتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً، إذا أردت المستقبل، أو إذ كان قائماً، إذا أردت المضي.

– وإذا قدرتم (كان) فما المانع من جعلها ناقصة و (قائماً) خبرها؟

أجاب بأن (كان) تامة، وفاعلها ضمير (زيد) و (قائماً) حال من الضمير في (كان)، ثم حذف العامل وأقيم معموله مقامه، ولو كانت ناقصة لكان (قائماً) خبرها، ومعلوم أن خبر (كان) يكون معرفة، ونكرة ، ومشتق، وغير مشتق، فلما اقتصر ها هنا على النكرة، دل على أنه حال لا خبر، كما أن العرب لم تستعمل في مثل هذا الموضع إلا أسماء مشتقة من أفعال فحكمنا بأنها أحوال[1].

– ولو قيل أجزتم ذلك فيما ليس بمصدر ، وهو قولكم: (أكثر شربي السويق ملتوناً) ، و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)، و(أكثر)، و(قائماً) ليسا بمصدرين.

(١) ينظر: المحصول ١/ ٤٥٨، ٥٨٠.

فالجواب أن (أفعل) الذي يراد به المفاضلة إذا أضيف إلى شيء صار جزءاً منه، فلما كان (أَفْعَلُ) مضافاً إلى المصدر صار له حكمه[١].

وهذه المسألة من المسائل التي نصّ ابن إياز على أنه استقصاها في المسائل الخلافية[٢].

(١) المرجع السابق١/٥٨٠ ، ٥٨١.

(٢) المرجع السابق ١/٥٧٩ .

تقديم خبر "ما" الحجازية عليها[١].

هذه المسألة من المسائل التي نصّ ابن إياز –رحمه الله– على أنه استقصاها في "المسائل الخلافية"[٢]، حيث ذكر أن الحجازيين يعملون "ما" عمل "ليس"، فيرفعون بها الاسم، وينصبون الخبر، نحو: ما زيدٌ قائماً .

واشترطوا لعملها : أن يكون الخبر مؤخراً، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما قائمٌ زيدٌ ؛ وذلك لأنها فرعٌ على الفعل الحقيقي، فلا يليق بها التصرف[٣].

وذكر ابن إياز أن سيبويه –رحمه الله– نقل أن بعضهم يعملها مع تقديم الخبر ؛ لأن الشبه لم يُزَل بذلك[٤][٥].

و ذهب إلى أن قول الفرزدق:

فأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعمَتَهُم إِذْ هُم قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ[٦]

يحتمل أربعة أوجه:

أَحَدُهما: أن يكون (مِثْلَهُم) مرفوعاً، لكن بني على الفتح حيث أضيف إلى

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٥٩/١، ٦٠، والمقتضب ١٩١/٤، والإغفال ٤٦١/٢، واللباب ١٧٦/١، والمغني في النحو لابن فلاح ١٠٧/٣، ١٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١، وشرح الرضي ١٨٨/٢، والهمع ١٠٩/٢، وخزانة الأدب ١٣٣/٤.

(٢) ينظر: المحصول ٦٤٧/٢.

(٣) المرجع السابق ٦٤٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب٦٠/١.

(٥) ينظر: المحصول ٦٤٦/٢.

(٦) ينظر: ديوان الفرزدق ٢٢٣، والكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، والإغفال ٤٦١/٢ ، واللباب ١٧٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١، والمغني لابن فلاح ١٠٧/٣، وشرح الرضي ١٨٨/٢.

المضمر، كقوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴿٩٤﴾﴾[١].

وثانيها: أن (مِثْلَهُم) منصوب على الظرف، كأنه قال: وإذْ ما بَدَلَهُم بَشَرُ، وهو رأي الكوفيين[٢]، وعلى هذا يجوز أن يكون (بَشرٌ) اسم (ما)، و(مِثْلَهُم) ظرف، وهو خبر مقدم[٣].

ونص ابن إياز بعد هذا الشرط على أن ابن عصفور[٤] نص على أن الخبر إذا كان ظرفا ، وتقدم ، لا يبطل عمل (لا) ؛ لكثرة التصرف فيه ، وكذا حكم الجار والمجرور[٥] .

كما نص على أن العبديّ [٦] نص على بطلان العمل بذلك ، فـ (بشرٌ) مبتدأ، والظرف خبره [٧].

وثالثها: أنه غلط من الفرزدق ؛ لأنه ظن أن أهل الحجاز يعملونها مع التقديم.

ورابعها: أنه كان صفة لـ (بَشَرٌ) فلما تقدم عليها نصب على الحال، والخبر محذوف، والتقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مِثْلُهُمْ[٨].

---

(١) سورة الأنعام، الآية:٩٤.

(٢) ينظر رأيهم في: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١، والمغني لابن فلاح ١٠٨/٣، وشرح الرضي ١٨٨/٢، والهمع ١١٠/٢، والخزانة ١٣٣/٤.

(٣) ينظر:المحصول ٦٤٦/٢ ، ٦٤٧.

(٤) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١.

(٥) ينظر: المحصول ٢/ ٦٤٧.

(٦) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية أبو طالب العبدي ، توفي عام ٤٠٦هـ ، له عدة مؤلفات ، منها : شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي ، وغيرها ، ينظر : إنباه الرواة ٣٨٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠١/١، والبلغة ٥٤ ، وبغية الوعاة ٢٨٣/١ .

(٧) ينظر: المحصول ٦٤٧/٢.

(٨) المرجع السابق .

تعقيب:

ذهب المازني والمبرد[١] إلى الوجه الرابع.

يقول المبرد:" فأما قول الفرزدق:

فأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعمَتَهُم إِذْ هُم قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بيِّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجلٌ"[٢].

وذهب العكبري إلى أن (ما) يبطل عملها بتقديم الخبر؛ لأن التقديم تصرف، ولا تصرف لـ (ما)، كما أن التقديم فرع عمل، و(ما) فرع، فلا يجمع بين فرعين[٣].

ويظهر لي عمل (ما) مع تقديم الخبر كما نقل سيبويه عن بعضهم إعمالها مع تقديم الخبر ، وأما قول الفرزدق فالذي يظهر أن (بشرٌ) مبتدأ، والظرف (مثلهم) خبره، كما نص العبدي على ذلك فيما نقله ابن إياز، والله أعلم.

(١) ينظر هذا الرأي في: مجالس العلماء ١١٣ ، والمغني لابن فلاح ١٠٧/٣، ومغني اللبيب ٤٧٥ .

(٢) المقتضب ١٩١/٤، ١٩٢.

(٣) ينظر: اللباب ١٧٦/١.

"لا" النافية للوحدة المشبهة بـ "ليس"[١]

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أن "لا" تُشَبَّه بـ "ليس" فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولا تعملُ إلا في النكرات، كقولك: لا رجُلٌ أفضلَ منك ؛ وذلك لضعف "لا" فخصت بالنكرة، ولا تجاوزها، وكانت النكرة أولى من المعرفة ؛ لضعفها بالشِّياع، وهذا رأي البصريين.

وأجاز الكوفيون[٢] أن تعمل في المعارف[٣]، كقول النابغة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أنا مُبْتَغٍ سِواهَا ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا[٤]

والتقدير: لا أنا مبتغياً، فسكَّن الياءَ في النصب، بدليل عطف "متراخياً" عليه[٥].

وبيَّن ابن إياز أنه قد جاء في شعر أبي الطيب المتنبي [٦]، وهو قوله[٧]:

إذا العِرْضُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى فلا الحَمْدُ مكْسُوباً ولا المَالُ باقياً

وختم المسألة بأنه استقصاها في المسائل الخلافية[٨].

---

(١) تنظر المسألة في: أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١، ٥٣٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، وشرحه الكافية الشافية ٤٤٠/١، والجنى الداني ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ومغني اللبيب ٣١٦، والتذييل والتكميل ٢٨٦/٤، والارتشاف ١٣٠٦/٣، والهمع ١٩٤/٢.

(٢) تبعهم في ذلك ابن جني وابن الشجري وابن مالك.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في : قواعد المطارحة ٩٦ ، ورأي الكوفيين في : المحصول ٦٥٨/٢.

(٤) ينظر: ديوان النابغة الجعدي ١٧١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٣١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، وشرحه الكافية الشافية ٤٤١/١، والجنى الداني ٢٩٣، والتذييل والتكميل ٢٨٦/٤.

(٥) ينظر: قواعد المطارحة٩٦.

(٦) المرجع السابق ٩٦ ، ٩٧ .

(٧) شرح ديوان المتنبي لابن جني (الفسر) ٧٧٧/٤.

(٨) ينظر: المحصول ٦٥٨/٢، وقواعد المطارحة ٩٧.

تعقيب:

تعمل "لا" النافية للجنس عمل "ليس"، ولكن عملها في المعرفة والنكرة هو محل الخلاف، فالبصريون يذهبون إلى أنها لا تعمل إلا في النكرات، وعللوا هذا بأن "لا" ضعيفة في باب العمل ؛ لأنها إنما تعمل بحكم الشبه، لا بحكم الأصل في العمل، والنكرة ضعيفة جداً، ولذلك لم يعمل "لا" وهو عامل ضعيف إلا في النكرات، كقولك: عشرون رجلاً، ولي مثله فرساً، فلما كانت "لا" أضعف العاملين، والنكرة أضعف المعمولين، خصّوا الأضعف بالأضعف(١).

وتأوّل المانعون بيت النابغة السابق على أن الأصل: ولا أرى باغياً، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، فـ "أنا" مفعول لم يسم فاعله، و "باغياً" حال(٢)، فأن يعامل "باغياً" بذلك، وعامله فعل أحق وأولى.

وذهب أبو حيان إلى جواز إعمال "لا" في المعرفة، حيث قال- بعد أن أورد بيت المتنبي السابق - : "والقياس على هذا سائغ عندي، وقد أجاز ابن جني إعمال "لا" في المعرفة"(٣).

وبعد عرض الأدلة يتراءى لي أن مذهب البصريين أرجح؛ لأن "لا" عامل ضعيف، والنكرة ضعيفة، فخص الأضعف بالأضعف، والله أعلم.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٣٠، ٤٣١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٨٦، و شرح الكافية الشافية ١/٤٤١، ٤٤٢.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٦.

عمل "لاتَ" (١)

نـصَّ ابـن إيـاز –رحمـه الله تعـالى– علـى أن "لات " تعمـل عمـل "لـيس" عنـد البصريين، تشبيهاً لها (٢)، كما نص على أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها هي العاملة عمـل "إنَّ" ، يقول : " والكوفيون يذهبون إلى أن (لات) هي العاملة عمـل (إنَّ) ، وهـي مسألة طويلة ذكرتها في مسائل الخلاف " (٣).

وذكر أن المصنِّف شبَّهها بـ "ثمَّ" و"رُبَّ" من حيث دخول التـاء عليهمـا، وهـذا يـدل علـى أن تحريـك التـاء في "لاتَ" لم يكـن لالتقـاء الـساكنين ، بـل لأنهـا لاحقـة للحرف ، وهي متحركة معه ، فرقاً بين لِحَاقِها له ولِحَاقِها للفعل .

وقيل : قصد بذلك تقوية شبهها بالفعل ؛ لتكون على لفظين .

وقيل : للمبالغة في النفي ، كـ "عَلاَّمَة" ، و"نسَّابَة "(٤).

كما نقل ابن إياز قول تاج القراء (٥) : أصلُها "ليس"، فقلبت الياء ألفـاً ، والـسين تاءً ، وضعَّفه لوجهين :

الأول : أنَّ فيها جمعاً بين إعلالين، وذلك مرفـوض في كـلام العـرب ، و لم يجـيء

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٥٧/١ ، ٥٨ ، ٣٧٥/٢ ، ومعاني القرآن للفـراء ٣٩٧/٢ ، وشـرح التـسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧، وشرحه الكافية الـشافية ٤٤٢/١ ، وشـرح الرضـي ١٩٦/٢، والتـذييل والتكميـل ٢٨٧/٤ ، والارتشاف ١٢١٠/٣، والجنى الداني ٤٨٥ – ٤٩٠ ، والهمع ١٢٢/٢ .

(٢) ينظر : المحصول ٦٥٩/٢ .

(٣) المرجع السابق ٦٦٢/٢ .

(٤) المرجع السابق ٦٦٠/٢ .

(٥) محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي، تاج القراء ، كان حيّاً في حدود الخمـسمائة، وتـوفي بعـدها ، له عدة مصنفات، منها : لباب التفسير، والإيجاز في النحو، والإفـادة في النحـو، وغيرهـا،ينظر ترجمتـه في: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٥٤/٢، وبغية الوعاة ٢٦٨/٢ .

منه إلا "سَاءٍ" و "شَاءٍ" .

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً، وقلْب السين تاءً شاذان ، لا يُقْدَمُ عليهما إلا بدليل [١].

تعقيب :

ذهب الفراء في أحد قوليه إلى أنها حرف جر يخفض بها اسم الزمان[٢].

وذهب الأخفش[٣] في أحد قوليه إلى أنها لا تعمل ، فإن وليها مرفوع أُعرب مبتدأً وخبره محذوف ، وإن وليها منصوب أُعرب مفعولاً لفعل محذوف ، ونسب هذا القول للجمهور [٤].

وقد استدل البصريون لمذهبهم بما يأتي :

– المشابهة بين "لات" و "ليس" لفظاً ، إذ تصير على عدد حروفها ساكنة الوسط ، وحملها على "ليس" في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة، فلا تكون "لات" إلا مع الحين [٥].

يقول ابن مالك : "ومقتضى النظر أن يكون إلحاق "لات " بـ "ليس" راجحاً على إلحاق "ما" و "إن" و "لا" ؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم ، وشبهها بـ "ليس" في اللفظ ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ "ليس" ، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في "إنْ" وكثرته في "لا" مجردة وقصره في "لا"

(١) ينظر : المحصول ٦٦٠/٢ ، ٦٦١ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ .
(٣) ينظر : الأصول ٩٧/١ ، وشرح الرضي ١٩٧/٢ ، وخزانة الأدب ١٧٣/٤ .
(٤) ينظر : الإرتشاف ١٢١١/٣.
(٥) ينظر : الكتاب ٥٧/١ ، والأصول ٩٥/١ ، وشرح الرضي ١٩٧/٢ .

مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه " [١].

- كما استدلوا على عمل "لا" عمل "ليس" بقوله تعالى :﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾ ﴾ [٢]. حيث قرئت بالرفع والنصب [٣].

واحتج الكوفيون بأنها تعمل عمل "لا" التبرئة ، وهو عمل "إن" ؛ بأن "لا" التبرئة أكثر استعمالاً من التي بمعنى "ليس" [٤].

- ويستدل لرأيهم بلزوم تنكير ما أضيفت "حين" إليه ، فإذا انتصب "حين" بعد "لات" فالخبر محذوف ، كما في "لاحول" ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف ، أي : لات حينَ مناص ، كما في : (لا عليك) [٥].

والذي يراه الباحث أن قول البصريين : إنها تعمل عمل "ليس" ، أرجح؛ لمشابهتها له بكسع التاء ، إذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ، كما أن أهل الحجاز شبهوا "لات" بـ "ليس" في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون "لات" إلا مع الحين ، تضمر بها مرفوعاً ، وتنصب الحين ؛ لأنه مفعول به، والله أعلم.

---

(١) شرح التنسهيل ٣٧٥/١ .

(٢) سورة ص ، الآية : ٣ .

(٣) قرأ الجمهور بفتح التاء ونصب النون، وقرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون، وقرأ عيسى بن عمر بالجر. ينظر: الأصول ٩٦/١، وتفسير البحر المحيط ٣٦٧/٧ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٨٩٦/٢ .

(٥) شرح الرضي ١٩٧/٢ .

المنصوب الثاني في باب "أعطى" و"كسا" (١)

اختلفوا في ناصب المفعول الثاني لـ "أعطى" و "كسا" في نحو : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت الفقير ثوباً ، فذهب البصريون إلى أن ناصب المفعول الثاني الفعل المذكور.

وذهب الكوفيون إلى أن الناصب فعل مضمر .

ونصَّ ابن إياز –رحمه الله تعالى – في هذه المسألة على مذهب البصريين والكوفيين ، حيث ذكر أن البصريين ذهبوا إلى أن الناصب الفعل من حيث اقتضائهما ، وطلبهما ، فعمل ، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول الثاني منصوب بفعل مضمر؛ لأن الإعطاء يدل على الأخذ ، والتقدير : أعطيت زيداً فأخذ درهماً (٢).

وذهب إلى فساد هذا القول ، حيث قال :

"وقيل : يفسدُ بقولنا : أعطيت زيداً درهماً فلم يأخذه ، فلو كان التقدير كما ذهبوا إليه لكان معناه : أعطيت زيداً فأخذ درهماً فلم يأخذه ، وهذا متناقض ، وأوضحت هذه المسألة في المسائل الخلافية "(٣).

تعقيب :

وأيضاً فإن المفعول الثاني على تقدير الكوفي جملة ، والجملة لا تقوم مقام الفاعل ، وقد جوّزوا : أُعْطي درهمٌ زيداً ، ويصح أن تقول : أعطيت درهماً زيداً، وهذا

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٩٣/٣ ، ١٨٨ ، والأصول ١٧٧/١، والغرة في شرح اللمع ٢١٢/١ ، وتوجيه اللمع ١٧٨ ، وشرح الكافية لابن القواس الموصلي ٥٤٨/٢ ، والمساعد ٤٣٢/١ .

(٢) ينظر : المحصول ٣٢١/١ ، وقواعد المطارحة : ٥٧ .

(٣) المحصول ١/ ٣٢١ .

يؤدي على قياس الكوفي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، وهـذا لا يجـوز، وإنمـا الناصب للمفعول الثاني هو الفعل المذكور [١].

وقد تعدى الفعل إلى المفعولين بنفسه عند جمهور النحاة؛ لتوقف فهمـه علـى أخـذ من الفاعل ، ومأخوذ [٢].

ويظهر لي أن مذهب البصريين أرجح ؛ لأنه يؤدي على قياس الكـوفي إلى الفـصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، وهذا لا يجوز، والله أعلم .

(١) الغرة في شرح اللمع ٢١٣/١ .

(٢) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس الموصلي ٥٤٨/٢ .

تقديم الفاعل على الفعل (١)

هذه المسألة من المسائل التي نص ابن إياز –رحمه الله – على أنها مستقصاة في مسائل الخلاف ، حيث ذكر أن جملة التركيبات للكلام مرتقية إلى تسعة ، اثنان صحيحان ، وسبعة فاسدة ، ثم قال – بعد أن ذكر الصحيحين – : "والفاسدة اسم وفعل ، كقولك : (زيدٌ قام) إذا جعلت (زيداً) فاعلاً مقدماً ، وتقديم الفاعل على فعله غير جائز ، وهذا إنما هو على مذهب البصريين ، فأما الكوفيون فمذهبهم جواز التقديم ، وقد استقصيت هذه المسألة في مسائل الخلاف" (٢).

تعقيب :

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بالأدلة التالية :

– قول الزباء :

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيْدَا(٣)

فـ (مشيُها) مرفوع بـ (وئيداً) والتقدير : وئيداً مشيها .

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣١/١ ، والمقتضب ١٢٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/٣ ، والمقتصد ٣٢٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢ ، والمساعد ٣٨٧/١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس الموصلي ٤٧٧/١ ، وشرحه كافية ابن الحاجب ١٤٠/١ ، ومغني اللبيب ٧٥٧ ، والهمع ٢٥٤/٢.

(٢) المحصول ١٨/١ ، ١٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، وأمالي الزجاجي ١٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢ ، والهمع ٢٥٥/٢ ، والخزانة ١٩٣/٥، ٢٩٥/٧ ، ٢٢٨/١٠ .

- وقول المرار الفقعسي :

صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الـصُّدُودَ وقلَّمَـا ٠٠ وِصَالٌ على طُوْلِ الـصُّدُوْدِ يَـدُومُ[١]

" وإنما الكلام : وقلَّ ما يدوم وصال "[٢] فقدم الفاعل على الفعـل ؛ لأن (قلّمـا) من الحروف التي لا تليها إلا الأفعال ظاهرة [٣].

ـ وقول عدي بن زيد :

فمتـــــــى واغِــلٌ يَنُــبْهُمْ يُحَيُّــو ٠٠ هُ وتُعْطَـفْ عَلَيْـهِ كَـأْسُ الـسَّاقي[٤]

وكان الوجه أن يقدم الفعل ، فيقال : متى ينـبهم واغـل يحيـوه ، إلا أن الـضرورة دعت إلى تقديم الاسم[٥] .

ومنع البصريون تقدم الفاعل على فعله ، يقول أبو علي الفارسي :

" اعلم أن الفاعل رفع ، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليـه ، ومثالـه : جـرى الفرس ، وغنم الجيش ، ويطيب الخبر ، ويخرج عبد الله "[٦].

واستدلوا لمذهبهم بما يأتي :

ـ أن القيـاس في الفعـل مـن حيـث هـو حركـة الفاعـل في الأصـل أن يكـون بعـد

---

(١) ينظـر : الكتـاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والمقتـضب ٨٤/١ ، والخـصائص ١٤٣/١ ، ٢٥٧ ، والخزانـة ٢٢٦/١٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١.

(٤) ينظر : ذيل ديوانه ١٥٦ ، والكتـاب ١١٣/٣ ، والمقتـضب ٧٤/٢ ، والأصـول ٢٣٢/٢ ، وأمـالي ابـن الشجري ٨١/٢ ، والإنصاف ٥٠٥/٢ ، وضرائر الشعر ٢٠٧ ، والخزانة ٩/ ٣٧.

(٥) ضرائر الشعر ٢٠٨ ، ويراجع : الخزانة ٣٧/٩.

(٦) الإيضاح العضدي ١٠٦ ، ويراجع : المقتصد ٣٢٧/١.

الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله ، لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول ؛ لتعلقهما به ، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول(١).

ـ أن الفعل " لا يرفع فاعلين إلا على جهة الإشراك ، نحو : قام عبدُ الله وزيدٌ ، فكيف يرفع عبد الله وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك ، و ذلك قولك : عبد الله قام أخوه ، فإنما ضميره في موضع أخيه "(٢) .

ـ أنه محال أن يعمل ما بعد أدوات الاستفهام فيما قبلها(٣) ، فإذا قلت :

عبد الله هل قام ؟ فـ(عبد الله) هنا مرتفع بالابتداء ، لا على الفاعلية .

– أنه لو جاز ارتفاع الفاعل بالفعل المتأخر ، لجاز أن يقال : الزيدان قام ، والزيدون قام ، وفصحاء العرب تقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، فإذا تقدم الزيدان، قالوا : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فلو كان الزيدان في تقدمه على حاله في تأخره لكان الاختيار أن يقال : الزيدان قام ، والزيدون قام ، كما كان الاختيار: قام الزيدان ، وقام الزيدون ؛ لأنه وإن تقدم فالنية فيه التأخير(٤) .

ـ ومما يدل على فساد قولهم أنك تقول : رأيت عبد الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يزيله ، ويبقى الضمير على حاله(٥).

والذي يظهر لي أن مذهب البصريين هو الأرجح ؛ لكي تسلم قاعدة الفعل والفاعل ، والله أعلم .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٥.
(٢) المقتضب ٤/١٢٨.
(٣) المرجع السابق.
(٤) ينظر: البسيط ١/ ٢٧٣، ويراجع : المقتضب ٤/ ١٢٨، والأصول ٢/ ٢٢٨.
(٥) المقتضب ٤/١٢٨.

نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول (١)

هذه المسألة من المسائل المستدركة على "الإنصاف" مع أن أبا البركات الأنباري –رحمه الله– يعرفها جيداً، فقد ذكرها في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"، حيث قال– بعد قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴿١٤﴾﴾ (٢) –: "وقرئ (وليجزي) بضم الياء وفتح الزاي، فمن قرأ (لَيَجْزِيَ) بالفتح فنصب قوم ظاهر، ومن قرأ (لِيُجزى) نصب (قوماً) على تقدير، ليُجزَى الجزاء قوماً. وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح، وأجازه الأخفش والكوفيون، وقد بينا ذلك مستوفى في المسائل البخارية(٣)" (٤).

وقال ابن إياز –رحمه الله– بعد أن أورد المسألة: "وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافية" (٥).

وذهب ابن إياز إلى أن الأولى أن يقام مقام الفاعل المفعول به؛ لثلاثة أوجه:

الأول: أن المفعول به يكون فاعلاً في المعنى، وكذلك الفاعل يكون مفعولاً به، كقولك: ضَارَبَ زيدٌ عمْراً الظريفان ؛ لأن المنصوب مرفوع في المعنى؛ لكونه فاعلاً، فكأنهما مرفوعان.

---

(١) تنظر المسألة في: التبيين ٢٦٨-٢٧٣، وائتلاف النصرة ٧٧، ويراجع: الخصائص ٣٩٧/١، واللباب ١٥٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢، وشرحه الكافية الشافية ٦٠٩/٢، والمساعد ٣٩٨/١، والارتشاف ١٣٣٨/٣، والمقاصد الشافية٤٢/٣، والهمع٢٦٥/٢.

(٢) سورة الجاثية ، الآية : ١٤ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٥/٢.

(٥) المحصول ١ / ٣٤٩

والثاني: أن الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، كما يعمل في الفاعل بغير واسطة.

ويرى ابن إياز أن هذا الوجه لا يمتازُ المفعول به عن المصدر؛ لأن كلا منهما يتعدى الفعل إليه، ويعمل فيه بغير واسطة، وإنما فيه امتياز المفعول به عن بقية المفاعيل.

والثالث: أنه قد جاءت عن العرب أفعال كثيرة محذوف منها الفاعل، و لم يقيموا مقامه سوى المفعول به[١].

ونصَّ على أن الأخفش ذهب إلى جواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح[٢].

واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾[٣].

حيث أقيم المصدر لدلالة الفعل عليه، والتقدير: نجي النجاء[٤].

– وقوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[٥].

والتقدير: لِيُجْزَى الجزاءُ قوماً[٦].

---

(١) المحصول ٣٤٨/١، ٣٤٩.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٩٧/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٠٩/٢، وشرحه التسهيل ١٢٨/٢، ١٢٩، والمقاصد الشافية ٤٢/٣، ٤٣.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٨٨، الشاهد (نُجّي) بنون واحدة مشددة، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢، والتيسير في القراءات السبع ١٥٥، وحجة القراءات ٤٦٩.

(٤) ينظر: المحصول ٣٤٩/١، ٣٥٠ ، ويراجع : اللباب ١٦٠/١.

(٥) سورة الجاثية، الآية:١٤ ، في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ببناء (يُجزى) للمفعول. ينظر: حجة القراءات ٤٦٩، ٤٧٠ ، وتفسير البحر المحيط ٤٥/٨.

(٦) ينظر: المحصول ٣٥٠/١، ويراجع اللباب ١٦٠/١.

وقول جرير[١]:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوَالْكِلابَا

والتقدير: لَسُبَّ السَّبُّ[٢].

وردَّ ابن إياز ما استدل به الأخفش، حيث قال – بعد أن ذكر أدلته–: "وليس في جميع ذلك حجة"[٣] .

– أما قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾[٤]، فذهب ابن إياز إلى أن الفعل فيه مبني للفاعل، وأنه لو كان مبنياً للمفعول لفتحت ياؤه، فقيل: "نُجّي"، كـ"غُزّي"[٥].

(١) نسبه البغدادي في خزانة الأدب ٣٣٨/٣، وذكر أنه من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، ومطلعها:
أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَالعِتابا وَقولي إِن أَصَبتُ لَقَد أَصابا
ولم أقف عليه في ديوانه ، ينظر: الحجة للفارسي ٢٦٠/٥ ، والخصائص ٣٩٧/١، وأمالي ابن الشجري ٥١٨/٢، والتبيين ٢٧٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٦٢٠/١، والمغني لابن فلاح ٢١١/٢، وشرح الرضي ٢١٩/١، والمقاصد الشافية ٤٣/٣، وائتلاف النصرة ٧٨، والهمع ٢٦٦/٢.
ومثل البيت السابق قول الشاعر:
لم يعن بالعلياء إلا سيّدا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
ومثله:
وإنما يرضي المنيبُ ربَّهُ ما دام معنيا بذكرٍ قلبَهُ
ومثله:
أتيح لي من العِدَى نذيرا به وُقيتُ الشرَّ مُسْتَطيرا
وهذا يدل على كثرة الوارد عن العرب من نيابة غير المفعول مع وجود المفعول.

(٢) ينظر: المحصول ٣٥٠/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة الأنبياء، الآية:٨٨.

(٥) ينظر: المحصول ٣٥٠/١.

– وأما قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾[١]، فقال ابن إياز:

"ففي (يُجزى) ضمير الغُفران الذي دلَّ عليه: ﴿ يَغْفِرُوا﴾[٢]، وذلك ليس مصدر (يُجزي)، والنّزاع إنما هو في مصدره، لا في غيره"[٣].

– وأمَّا بيت جرير فذكر ابن إياز أنّ فيه وجهين:

أحدهما: أن التقدير فيه على وجهين:

أحدهما: لقد ولدت فَسُبَّ، والآخر: وَلَوْ وَلَدت لسُبَّ، وهو فعل أمر في الأول، و"الكلابا" مفعول به.

والثاني: على إضمار القول، أي: وَلَوْ ولدت قُفَيْرةُ ذلك لقيل: سُبَّ بذلك الجِرْو الكِلابا ، وإضمار القول كثيرٌ في العربية[٤] .

(١) سورة الجاثية، الآية:١٤.

(٢) نص الآية: (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون) سورة الجاثية، الآية:١٤.

(٣) المحصول ٣٥١/١.

(٤) المرجع السابق.

النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ (١)

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أنك إذا قلت : ما قام إلا زيدٌ ، فـ "زيدٌ" فاعل "قام" ، وإذا قلت : ما رأيت إلا زيداً ، فـ "زيداً" مفعول "رأيت" ، وإذا قلت: ما مررت إلا بزيدٍ ، فـ "بزيد" متعلق بـ "مررت" ولا يجوز : ما قام إلا زيداً بالنصب ؛ لأن الفعل لم يأخذ فاعله ، وقد شذ مجيؤه (٢)، كقول عروة بن حزام العذري :

يُطَالِبُنِي عمِّي ثَمَانِيْنَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْرَاءُ إلا ثَمَانِيَا(٣)

ونصَّ على أن الفراء (٤) أجاز ذلك ، يقول :

"وأجازه الفراء ، وقد ذكرته في المسائل الخلافية" (٥).

---

(١) تنظر المسألة في : مجالس ثعلب ٤٥٦/٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٠٠/٢ ، والغرة في شرح اللمع ٥١٠/٢ ، والبديع ٦٠٦/١ ، وتوجيه اللمع ٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٧/٢ ، وشرح الرضي ١٠٥/٢، ورصف المباني ٨٦ ، والارتشاف ١٥٠٥/٣ ، والهمع ٢٥١/٣ ، ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٥/٣ .

(٢) ينظر : قواعد المطارحة ١٨٩ .

(٣) ينظر: البيت في ديوانه المجموع ٥٣ ، وروي البيت :

ومالي يا عفراءُ غيرُ ثمانٍ

ومالي والرحمنِ غيرُ ثمانِ

وينظر الشاهد في : البديع ٢٢٧/١ ، والغرة في شرح اللمع ٥١٢/٢ ، والخزانة ٣٧٥/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٠٥/٢ ، والخزانة ٣٧٥/٣،ونسب إلى الكسائي في ارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣ ، والهمع ٢٥٢/٣ .

(٥) قواعد المطارحة ١٨٩ .

تعقيب :

الاستثناء المفرغ ، نحو "ما ذهب إلا عمروٌ" ، لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأن الفعل مفرغ للعمل فيما بعد "إلا" فالعامل فيه ما قبل "إلا" ، وبصيغة أخرى : تفرغ العامل ؛ لأنه لم يشتغل بالمستثنى منه ، فإذا لم يأخذ العامل مطلوبه الذي المستثنى بعضه سمِّي تفريغاً ، وأعطي ما بعد "إلا" العمل الذي يطلبه العامل إما أن يكون رافعاً أو ناصباً أو خافضاً ، ولا يتأتى التفريغ إلا مع نفي أو شبهه ، أو ما في حكمه [١].

وأجاز الفراء نصب المستثنى في الاستثناء المفرّغ على تقدير المستثنى منه ، فأجاز في "ما قام إلا زيدٌ" : ما قام إلا زيداً ؛ استدلالاً بالبيت السابق ، وكان حقه الرفع لما يطلبه العامل قبل "إلا" .

يقول الرضي :

"والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظراً إلى المقدر ، استدلالاً بقوله:

يطالبني عمي ثمانين ناقةً وما لي يا عفراءُ إلا ثمانِيا

ويجوز أن يريد : إلا ثمانية جمال ، فرخم في غير النداء ضرورة ، وما أجازه مردود؛ لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الإعراب ، ولاسيما في الفاعل ، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه ، وهو يجيز "ما قام إلا زيداً " "[٢].

كما يجوز نصب "ثمانيا" على أن المستثنى منه محذوف ، وتقديره : وما لي نوقٌ يا عفراءُ إلا ثمانيا [٣]، وقد رده الرضي بتعليله السابق.

---

(١) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٧٠٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨، وشرح الرضي ١٠٠/٢ ، ورصف المباني ٨٦ ، والمقاصد الشافية ٣٨٧/٣.

(٢) شرح الرضي ١٠٥/٢ ، ١٠٦ .

(٣) خزانة الأدب ٣٧٥/٣ .

وقفة :

الإمامان أبو حيان[١]، والسيوطي[٢]نسبا القول بجواز النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ إلى الكسائي ، ونسبت للفراء روايتان تشيران إلى أنه لا يجيز ذلك ذكرهما الإمامان ثعلب [٣] ، وأبو حيان [٤].

ويظهر لي أن نسبتها للكسائي أقوى ؛ لأنه يجيز حذف الفاعل .

وبعد النظر في الأدلة السابقة يظهر للباحث أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح؛ لأن القول بجواز النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ ، يترتب عليه عدم أخذ الفعل لفاعله ، كما ذكر ابن إياز ، ففيه حذف عمدة ، وهذا ما يجيزه الكسائي ، ويمنعه غيره ؛ لأنه عمدة، ولا يمكن توجيه "ما قام إلا زيداً" إلا على حذف الفاعل ، ولا يجوز حذفه إلا إذا دلَّ عليه دليل، والله أعلم .

---

(١) ينظر : الارتشاف ١٥٠٥/٣ .

(٢) ينظر : الهمع ٢٥٢/٣ .

(٣) ينظر : مجالس ثعلب ٤٥٦/٢ .

(٤) ينظر : تذكرة النحاة ٥٢٦.

حاشا "بين الفعلية والحرفية [١].

نصَّ ابن إياز –رحمه الله تعالى– على أن سيبويه [٢] ، وأكثر البصريين ذهبوا إلى أن "حاشا" لا تكون إلا حرف جر فقط[٣] ، ويدل على ذلك وجوه أربعة :

الأول : قاله ابن درستوريه، وهو أنها لم تُـمَلْ ، ولو كانت فعلاً لأميلت [٤]، واستضعفه بعض المتأخرين من قبل أن الإمالة جائزة لا واجبة.

وذكر ابن إياز أنه ينبغي أن تجري كل علم على ما وضعه المتقدمون ، ومهَّد ضوابطه الأشياخ الأولون ، ومتى لم يُرَاع ذلك خرج عن ذلك الفن ، واستحال استحالة لا سبيل إلى تلافيها ، وما ذكره هذا المتأخر ، واعتقد أنّه قد أتى بما لم يسبق إليه خارج عن قواعدهم [٥]، ثم قال بعد ذلك:" اعلم أنهم قالوا : إن أشكل اسم أعجمي، وكانت الكلمة فيها قاف وجيم ، فهي أعجمية ؛ لأن العرب لا تجمع بينهما في كلمة ، فدلّ ذلك على أنها أعجمية، وليس لأحد أن يقول : لعلَّهم وضعوا ذلك"[٦].

---

(١) تنظر المسألة في : الإنصاف ٢٢٦/١ ، والتبيين ٤١٠ ، وائتلاف النصرة ١٧٧ ، ويراجع: التعليقة على كتاب سيبويه ٧٦/٢ ، والتخمير ٤٦٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢ ، والارتشاف ١٥٣٢/٣ ، والمساعد ٥٨٤/١ ، والهمع ٢٨٣/٣ .

(٢) قال في الكتاب ٣٤٩/٢ : "وأما "حاشا" فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء" .

(٣) ينظر : المحصول ٢/ ٤٩٧ ، ٢/ ٧٢٨.

(٤) ينظر : الكتاب لابن درستويه ٤٨ .

(٥) ينظر : المحصول ٤٩٧/١ ، ٤٩٨ .

(٦) المرجع السابق ٤٩٨/١ .

والثاني : أنه لا يقع صلة لـ "ما" المصدرية ، فلا يقال : "قام القومُ ما حاشا زيداً"، فلعدم تصرفه امتنع أن توصل "ما" المصدرية له [١].

والثالث : سماع الجر بها [٢]، قال الجميح الأسدي :

حَاشَا أبي ثَوْبَانَ إنَّ أبا ثَوْبَانَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[٣]

ونص على أن أبا الفتح أورد هذا البيت في لمعه[٤]محرفاً ، فلا يعتمد عليه [٥].

والرابع :أنهم قالوا : "جاء القوم حاشاي " ، ولو أنها فعل لحقها نون الوقاية [٦]، قال الشاعر :

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيْبَ إلهَهُم حاشَايَ إنِّي مُسْلِمٌ معذورُ[٧]

"ولا يقال : هي فعل ، ولم يلحقها النون؛ لاعتلالها ؛ لأنا نقول هذا باطل ؛ إذ العرب تقول : (دعاني) ، و(حماني) ، و (أعطاني) ، ولا يفرقون في ذلك بين الصحيح والمعتل" [٨].

---

(١) المحصول ٤٩٨/١ ، ٧٣٠/٢ .

(٢) المرجع السابق ٤٩٩/١ ، ٧٢٩/٢ .

(٣) البيت في المفضليات ٣٦٧ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، والتبيين ٤١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢ ، والخزانة ١٨٢/٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨٨/٣ .

(٤) ينظر : اللمع ٧٠ .

(٥) ينظر : المحصول ٤٩٩/١ ، ٧٢٩/٢ .

(٦) المرجع السابق ٥٠٠/١ ، ٧٢٩/٢ .

(٧) الأقيشر الأسدي في ديوانه ٧٣ ، ولسان العرب (حشو)، وهو بلا نسبة في توجيه اللمع ٢٢٦ ، والتخمير ٤٦٧/١ ، والمقاصد الشافية ٥٧١/٣ ، وائتلاف النصرة ١٧٨.

(٨) المحصول ٧٢٩/٢ .

ونصَّ على أن الكوفيين ذهبوا إلى وجوب فعليتها [١]، وقال الفراء : هو فعل لا فاعل له [٢].

وختم المسالة بقوله : "واستقصيت القول فيها في المسائل الخلافية"[٣].

تعقيب :

تمسك الكوفيون لمذهبهم بأشياء ، منها :

– تصرّف "حاشا" ، فيقال : حاشيته ، وأحاشيه ، والتصرف من خصائص الأفعال [٤].

– "أنه يعدّى باللام ، كقوله تعالى: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [٥].ولو كان حرف جر ، لدخل على حرف جر ، وليس كذلك حكم الحروف" [٦].

– وأنّه يدخله الحذف ، والحذف يكون في الفعل ، لا الحرف ، يُقال : حاشا لله، حاش لله [٧].

وبعد عرض الأدلة يتراءى لي أن مذهب البصريين هو الراجح ؛ لأنه لا يجوز دخول "ما" على "حاشا" كسائر أفعال الاستثناء ، ولأنهم قالوا : حاشاي ، فلو كان فعلاً لقيل : "حاشاني" بنون الوقاية ، كما ذكر الزّبيدي ، والله أعلم .

---

(١) المرجع السابق ٥٠١/١ ، ٧٣٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، والارتشاف ١٥٣٣/٣ ، والهمع ٢٨٥/٣.

(٣) المحصول ٥٠٠/١ ، وينظر : ٧٣٠/٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ ، والتبيين ٤١٢ ، وائتلاف النصرة ١٧٧.

(٥) سورة يوسف ، الاية : ٥١ .

(٦) التبيين ٤١٣ .

(٧) ينظر : الإنصاف ٣٢٧/١ ، والتبيين ٤١٣ .

"رُبَّهُ رجـــلاً" (١)

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أنّ "ربّ" تدل على المضمر ، نحو قولك : ربّه رجلاً ، ويجب تفسير هذا الضمير ؛ لأن التفسير جارٍ مَجْرى الوصف ، وهو شبيه بالمضمر في "نعم" ، و"بئس" .

وذهب إلى أنه لا يكون إلا مفرداً مذكراً في جميع الأحوال(٢) .

ونصَّ على أن الكوفيين يقولون : بأنه راجع إلى مذكور ، كأن قائلاً قال : هل من رجلٍ كريمٍ ؟ فقيل له : رُبَّه رجُلاً .

ولهذا يثنى ويجمع عندهم ، فيقال : رُبَّه رجلين ، ورُبَّه رجالاً ، ومنهم من يقول : رُبَّهُما رجلين ، ورُبَّهُم رجالاً .

وكلا القولين مشكل ، أما على قول البصريين فيلزم جواز : رُبَّ رجلٍ ، من غير وصف ، ويلزم على قول الكوفيين أن يجوز : رُبَّ الرَّجُل ؛ لأن الضمير أعرف من المحلى بأل.

ونبَّه إلى أن الناصب لهذا التمييز الضمير؛لأنه بإبهامه أشبه"عشرين"وأخواته(٣).

وختم المسألة بقوله : "وهذا مستقصى في المسائل الخلافية " (٤).

---

(١) ينظر المسألة في : الكتاب ١٧٦/٢ ، والأصول ٤٢٢/١ ، والتخمير ٢١/٤ ، والغرة في شرح اللمع ٥٩٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١ ، وشرح الرضي ٢٤٨/٤ ، والفاخر ٦١٨/٢ ، والارتشاف ١٧٤٧/٤ ، والهمع ١٧٩/٤ .

(٢) ينظر : المحصول ٧٠٩/٢ .

(٣) المرجع السابق ٧٠٩/٢ ، ٧١٠ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ .

(٤) المرجع السابق ٧١٠/٢ ، ٨٠٠ ، وقواعد المطارحة ١٨٧ .

تعقيب :

ذكر أبو حيان – رحمه الله تعالى – أن هذا الضمير لازم التفسير بنكرة منصوبة غير مفصولة بينها وبين الضمير بشيء ، وجاء جره في الشعر[١] ، نحو قول الشاعر[٢] :

واهٍ رأيتُ وشيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِبٍ أَنْقَذْتَ مِنْ عَطَبِهْ[٣]

على نية "من" وهو شاذ لا يجوز في الكلام[٤] .

كما ذهب إلى أن "ربه رجلاً" أفخم وأمدح من "ربّ رجل"[٥] ، ونص على أن هذا الضمير يجب عند البصريين أن يكون مفرداً مذكراً سواءً كان التمييز مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً ، أم مؤنثاً "[٦] ، كقول الشاعر[٧] :

رُبَّــه فِتْيَــةً دَعَــوْتُ إلى مَــا يُــوْرِثُ الْمَجْــدَ دائبــاً فَأَجَــابُوا[٨]

ونصَّ على أن الكوفيين حكوا مطابقة الضمير للتمييز نحو : رُبَّهُ رجلاً ، وَرُبَّهَا امرأةً ، ورُبَّهُمَا رجلين ، ورُبَّهُم رجالاً ، ورُبَّهُنَّ نساء[٩].

ورده ابن عصفور بعدم جواز ذلك ؛ لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه

---

(١) ينظر : الارتشاف ٤/ ١٧٤٧ .

(٢) لم أقف على قائله .

(٣) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ١٦٢/١ ، ١٦٩/٢ ، وشرحه الكافية الشافية ٧٩٤/٢ ، والارتشاف ١٧٤٧/٤، والمساعد ٢٩٠/٢ ، والهمع ١٨٠/٤ .

(٤) ينظر : الارتشاف ١٧٤٧/٤.

(٥) المرجع السابق .

(٦) المرجع السابق .

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) البيت في : الارتشاف ١٧٤٧/٤ ، والمساعد ٢٩١/٢ ، والهمع ١٨٠/٤ .

(٩) ينظر: الارتشاف ١٧٤٧/٤ ، ١٨٤٨،و يراجع: شرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢ ، والهمع ١٧٩/٤ ، ١٨٠ ، والمساعد ٢/ ٢٩١.

كما استغنوا بتركه من "وَذر" و "وَدع" (١).

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن قول البصريين أرجح ، وهو أن مفسّر هذا الضمير لا يكون إلا مفرداً مذكراً في جميع الأحوال،كما ذكر ابن إياز ؛ لأن العرب استغنت بثنية التمييز وجمعه عنه كما صرَّح ابن عصفور، والله أعلم .

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٤، ويراجع: الهمع ١٨٠/٤ .

إضافة "حيث" إلى المفرد [١]

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أن "حيثُ" بنيت على الضم ؛ للزومها الإضافة إلى الجمل ، والإضافة إلى الجمل توجب البناء ، ونصّ على أن إضافة "حيث" إلى المفرد شاذة عند البصريين ، وعند الكوفيين مطردة ، فالكوفيون يجيزون "خفض" "سهيلٍ" بإضافة "حيث" إليه ، في قول الراجز :

أما تَرَى حيثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً [٢]

ونقل عن النحاة أن القياس إعرابُها للإضافة إلى المفرد المتمكِّن، ومن رفع "سهيلاً" فقياسُه بناؤها لإضافتها إلى الجملة [٣].

وختم المسألة بقوله : "وهذا مستقصى في "المسائل الخلافية"[٤].

تعقيب :

قال ابن مالك :

"وشذ إفراد ما تضاف إليه "حيث" في قول الراجز :

---

(١) ينظر المسألة في : اللباب ٧٨/٢ ، والتخمير ٢٧١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، وشرح الرضي ١٨٣/٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب لابن القواس الموصلي ٣٩٣/٢ ، والارتشاف ١٤٤٩/٣ ، وتوضيح المقاصد ٨٠٤/٢ ، والهمع ٢٠٦/٣ ، والخزانة ٣/٧ .

(٢) بقيته : نجماً يضئ كالشهاب ساطعاً ، ولم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في المفصل ٢١١ ، واللباب ٧٨/٢ ، وشرح الرضي ١٨٣/٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٣٩٣/٢ ، والفاخر ٧٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ١٧٨ ، وشرح أبياته ١٥١/٣.

(٣) ينظر : المحصول ٢٦٤/١ ، وقواعد المطارحة ٢٥٠ .

(٤) قواعد المطارحة ٢٥٠ .

أما ترى حيث سهيل طالعا" [١].

وقال أبو حيان :

"ومذهب البصريين أنه لا يجوز إضافتهما إلى المفرد ، وما سمع من ذلك ... نادر، وأجاز الإضافة إلى المفرد الكسائي قياساً على ما سمع من إضافتها إلى المفرد"[٢].

فإضافة "حيث" إلى المفرد ممنوع عند البصريين إلا في الضرورة [٣].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن مذهب البصريين أرجح ؛ لشذوذ الإضافة إلى المفرد ، وهو الذي عليه أغلب العلماء، والله أعلم .

(١) شرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢ .

(٢) الارتشاف ١٤٤٩/٤ .

(٣) توضيح المقاصد ٨٠٤/٢ .

المنصوب بالصفة المشبهة[١].

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أنك حينما تعرّف "الوجه" باللام في قولك:

مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ ، فلك فيه عدة أوجه:

فإن شئت أضفت كالمثال السابق، والإضافة منفصلة، ولهذا اجتمعت مع اللام، وإن نصبت فعلى التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز، واللام زائدة، وإن رفعت فعلى أنه فاعل الصفة، والضمير مقدر، أي: الوجه منه.

ونصَّ على أن الكوفي يذهبُ إلى أن الألف واللام تسدّ مسد الضمير[٢]، كقول الشاعر[٣]:

لِحافي لِحافُ الضَّيفِ وَالبَيتُ بَيتُهُ وَلَـمْ يُلهِنِي عَنـهُ غَـزَالٌ مُقَنَّعُ

وختم المسألة بقوله: "وقد بينت هذا في "المسائل الخلافية"[٤].

تعقيب:

نصب "الوجه" في قولك: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهَ، عربية جيدة ، يقول سيبويه:"فإنما أُدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعملته، كما قال: الضاربُ زيداً،

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٢٠٠/١، والأصول ١٣٤/١، والتوطئة ٢٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٦، وشرح الرضي ٤٤٠/٣، والبسيط في شرح الجمل ١٠٨٧/٢، والارتشاف ٢٣٥٢/٥، والمقاصد الشافية ٤١٩/٤، والهمع ٩٥/٥.

(٢) ينظر: المحصول ٧٤١/٢، ٧٤٢.

(٣) هو طفيل الغنوي في ديوانه ١٠٣ ، ونسب لعتبة بن بجير في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٣٥/٢ ، ونسب إلى عقبة بن مسكين الدرامي في أمالي ابن الشجري ٥٠٠/٢، وخزانة الأدب ٢٥٢/٤، وهو بلا نسبة في شرح اللمع للباقولي ٥٣٤/٢ ، و شرح الرضي ٢٢٨/٢، ٣٩٠/٢، ٢٤٢/٣، ٤٤١/٣.

(٤) المحصول ٧٤٢/٢.

وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسنُ الوجهَ، وهي عربية جيدة"[١].

ويجوز عند سيبويه أن تقول: هو الحسنُ الوجهِ، كما قال: الضاربُ الرجلِ، فالجر من وجهين: الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف[٢].

وذهب الرضي إلى أن "الحسن الوجهَ" بنصب "الوجه"، حسن ؛ لكون النصب توطئة للجر، ولكن قل استعمال هذا الوجه ؛ لاستنكار الظاهر من حيث نصب ما هو فاعل حقيقة، لا على التمييز[٣].

أمَّا "الحسن الوجهُ" برفع "الوجه" فذهب الرضي إلى أنها قبيحة وخصها بضرورة الشعر، ووجه قبحها: خلو الصفة من عائد إلى الموصوف ،وحذف الجار مع المجرور قبيح، أي: الوجه منه.

وما ذهب إليه الكوفيون رده الرضي بأن "الوجه" باق على الفاعلية كما كان في الأصل، وإبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين[٤].
والذي يظهر للباحث أن قول البصريين أرجح ؛ لأن الوجه باق على الفاعلية كما في الأصل، وإبدال اللام من الضمير قبيح، والله أعلم.

---

(١) الكتاب ٢٠١/١، وينظر: المقاصد الشافية ٤١٩/٤.
(٢) ينظر : الكتاب ٢٠١/١.
(٣) ينظر: شرح الرضي ٤٤١/٣.
(٤) المرجع السابق ٤٤٠/٣، ٤٤١.

مجيء فاعل نعم وبئس نكرة[١].

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أن فاعل نعم وبئس إذا كان ظاهراً فإنه لا يكون في الأمر العام إلا على لزومه الألف واللام، أو إضافته إلى ما فيه الألف واللام، وذلك لأمرين:

أَحَدهما: أن معناهما المبالغة في المدح والذم، فإن كان المُعَرَّفُ جِنْساَ صار المخصوص بالمدح والذم كالمذكور مرتين عموماً وخصوصاً.

والثاني: أنك إذا ذكرت المُعَرَّفَ الجنسي، وأَرْدفته بالمخصوص، آذَنْتَ في المدح بأن كل فضيلة افترقت في الجنس اجتمعت فيه، وآذنت في الذم بأن كل نقيضة افترقت في الجنس اجتمعت فيه[٢].

وذهب إلى أن قول الشاعر[٣]:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قوْمٍ لا سِلاحَ لَهُمْ وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفَّانا

شاذ، ومُسَوِّغُهُ أنَّه عطف عليه ما هو مضاف إلى المعرف باللام، فدل على أن الأول كذلك، فكأنه قال: فنعم صاحبُ القومِ[٤]، ونصَّ على أن مثله[٥]

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ١٧٧/٢، والمقتضب ١٣٩/٢، والمقتصد ٣٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٤/٢، وشرح الرضي ٢٥٣/٤، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٩٦٩/٢، والهمع ٣٦/٥، والخزانة ٤١٥/٩.

(٢) ينظر: المحصول ٣٦٣/١-٣٦٥.

(٣) قيل: حسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل: كثير بن عبد الله النهشلي، وقيل: أوس بن مَغْراء، والبيت في زيادات ديوان حسان ٥١٥/١، البيان في شرح اللمع ٤٧٧، والمصباح ٢٤٦/١، والمرتجل ١٤١، والتفسير الكبير للرازي ٦٠٠/٣، وشرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٧، وشرح المقدمة الجزولية ٩٠٤/٣، والكافي في الإفصاح ٦٨٧/٣، والهمع ٣٦/٥.

(٤) ينظر: المحصول ٣٦٥/١، ٣٦٦.

(٥) المرجع السابق ٣٦٦/١.

قول الشاعر[١]:

فَنِعْمَ صَبَاحُ أَزْمِلةٍ عِجَافٍ ومَلْقَى نِسْعَتَيْنِ عَلَى رُحَيْلِ[٢]

وختم المسألة بقوله: "وذكر بعضهم أن الجزولي قال في شرح أبيات الإيضاح: إنها لغة قوم، وقد تكلمت على هذا وأشبعته في المسائل الخلافية"[٣].

تعقيب:

يأتي فاعل "نعم" و "بئس" محلى بأل، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، أو مضافاً لما فيه ال، نحو: نعم صاحبُ الرجل عمروٌ أو مضمراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، نحو: نعمَ رجلاً زيدٌ[٤].

واختلف النحاة في مجيء فاعل "نعم" و "بئس" نكرة، فذهب الكوفيون[٥] والأخفش[٦] وابن السراج[٧] إلى جواز مجيئه نكرة.

قال الفراء: "فإذا أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ونصبت، كقولك: نعم غلامُ سفرٍ زيدٌ، وغلامُ سفرٍ زيدٌ"[٨].

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت في التعليقات والنوادر ١/١٧١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٢٠، والأزملة: الجماعة الكثيرة من الناس، تقول: امرأة أزملة وعيالات أزملة جماعة كثيرة، والعجاف: الهزيلة، والنسعة: قطعة من السير ينسج عريضاً وتشد به الرحال.

(٣) المحصول ١/٣٦٦.

(٤) ينظر : المقتضب ٢/١٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/٢٠٤٧، والمساعد ٢/١٢٩، والخزانة ٩/٤١٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠.

(٧) ينظر: الأصول ١/١١٩، والارتشاف ٤/٢٠٤٧، والمساعد ٢/١٢٩، والخزانة ٩/٤١٥.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/٥٧، ويراجع: الارتشاف ٤/٢٠٤٧.

وذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز مجيء مرفوعهما نكرة أو مضافاً إليها إلا في الضرورة[١]، وهو مذهب سيبويه[٢]، وما ورد خلاف ذلك فهو قليل جداً وبابه الشعر، فيحفظ ولا يقاس عليه[٣].

وقد استدل الكوفيون ومن وافقهم على جواز مجيء فاعل "نعم" و "بئس" نكرة، بما يأتي:

– ما نقله الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بـ "نعم" و "بئس" النكرة المفردة والمضافة إلى نكرة[٤]، فيقال على هذا: نعم امرؤٌ زيدٌ، ونعم صاحبُ قومٍ عمْروٌ[٥]، ونقل في مصنفه "الأوسط" أنهم يقولون: نعم أخُو قومٍ أنْتَ، وصَاحِبُهُم أنْتَ، إذا جعلت الثاني نكرة، فإن جعلته معرفة لم يَجُز[٦].

– وقول الحارث بن عباد: نِعْمَ قتِيلٌ أصْلَحَ اللهُ به بَيْنَ ابني وائل[٧].

وقول الشاعر:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لَهُم وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بن عَفَّانا[٨]

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١، والارتشاف ٢٠٤٧/٤، والمساعد ١٢٩/٢، والهمع ٣٦/٥، والخزانة ٤١٥/٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٩٦٩/٢، والارتشاف ٢٠٤٨/٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠/٣، والارتشاف ٢٠٤٧/٤، والهمع ٣٦/٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٣، والخزانة ٤١٥/٩.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢٠٤٧/٤، والخزانة ٤١٥/٩.

(٧) ينظر: الارتشاف ٢٠٤٧/٤.

(٨) سبق تخريجه.

حيث جاء فاعل "نعم" نكرة مضافة وهو "صاحبُ قومٍ".

وقول الآخر:

فَنِعْمَ صَبَاحُ أَزْمِلةٍ عِجَافٍ ومَلْقَى نِسْعَتَيْنِ عَلَى رُحَيْلِ[(١)]

حيث جاء فاعل "نعم" نكرة مضافة، وهو "صباحُ أَزْمِلَةٍ".

أمّا جمهور النحاة الذين منعوا مجيئه نكرة إلا في الضرورة، فحجتهم أن مرفوع "نعم" و "بئس" لابد أن يكون دالاً على الجنس، وإذا كان نكرة لم يدل على الجنس[(٢)]، فلو قلت: أهلك الناس شاةٌ وبعيرٌ ، لم يدل على الجنس كما يدل عليه الشاة والبعير[(٣)].

والذي يظهر للباحث بعد عرض الأدلة أن الأرجح في المسألة منع مجيء مرفوع "نعم" و "بئس" نكرة إلا في الضرورة؛ لأن فاعل "نعم" و "بئس" لابد أن يكون دالاً على الجنس أو ما يفهم منه الجنس، نحو قولك: غلامُ الرجلِ، إذ معلوم أنه ليس يراد بالغلام واحد بعينه، وإنما أريد به الجنس ؛ لأنك تريد أن تجعل المدح الذي يستحقه الجنس كله للواحد منه، وكذا في الذم، ولذلك لم يجيء فاعلهما مضافاً لنكرة إلا في الضرورة ؛ لأن النكرة لا يفهم منها الجنس، وأنت لا تريد المدح العام والذم العام، والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٧/٢، والمقتضب ١٣٩/٢، والأصول ١١٢/١، والتبصرة ٢٧٤/١، واللباب ١٨٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧، والخزانة ٤١٧/٩.

اشتقاق النعت [١]

ذكر ابن إياز – رحمه الله تعالى – أن النحاة بأسرهم يشترطون في النعت أن يكون مشتقاً ، أو في حكمه [٢]؛ لأنه ليس في كلام العرب اسمٌ دال على ذات باعتبار معنى فيها إلا المشتق ، وبذلك المعنى يحصل التمييز بينه وبين غيره .

والذي في معناه هو ما يُحَصِّل المشتق من المعنى ، نحو : "ذُو مَالٍ" ، إذ المعنى : مالكُ مَالٍ ، وصَاحِبُ مالٍ ، وكذلك : "مِصْرِيٌّ" ، فمعناه : مَنْسُوب إلى مِصْر ، وكذلك : "مررت برجلٍ أيِّ رَجُلٍ" ، أَيْ : موصوف بكامل الرُّجُولِيَّةِ [٣].

و نصَّ ابن إياز على مذهب الفراء وابن الحاجب ، حيث قال: "وذهب الفراء [٤]، وابن الحاجب [٥]من المتأخرين إلى أنه لا يشترط ذلك فيه ، وقد شرحته في مسائل الخلاف ، وفائدة الخلاف أنه يتحمل الضمير على قولنا دون قولهما" [٦].

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٤٣٤/١ ، واللباب ٤٠٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٣ ، والكافية لابن الحاجب ١٢٩ ، وشرحه المقدمة الكافية ٦٢٦/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٩/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٢٩٠/١ – ٢٩١ ، والارتشاف ١٩١٩/٤ ، والمقاصد الشافية ٦٣١/٤ .

(٢) المشتق : إما حلية ، أو غريزة ، أو فعل ، أو صناعة ، أو نسب ، والذي في معنى المشتق "ذو" بمعنى صاحب ، وأيٌّ ، والألف واللام ، وغير ذلك . ينظر : المحصول ٨٦٢/٢ ، ويراجع : اللباب ٤٠٥/١ .

(٣) ينظر : المحصول ٨٦١/٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ١٩١٩/٤ ، والمقاصد الشافية ٦٣١/٤ .

(٥) ينظر : الكافية ١٢٩ ، وشرح المقدمة الكافية ٦٢٦/٢ .

(٦) المحصول ٨٦١/٢ .

تعقيب :

اشترط جمهور النحاة أن يكون النعت مشتقاً ، أو في حكمه ، كما ذكر ابن إياز، فلذلك استضعف سيبويه الوصف بالجامد ، نحو : مررت برجلٍ أسدٍ ، يقول :

"وتقول : (مررت برجل أسدٍ شدةً وجرأةً) إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه اسم لم يُجْعل صفة ، وإنما قاله النحويون شبه بقولهم : مررت بزيدٍ أسداً شدةً" (١).

وقال الرضي : "اعلم أن جمهور النحاة اشترطوا في الوصف الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه : (مررت برجلٍ أسدٍ) وصفاً، و لم يستضعف : (بزيدٍ أسداً)، حالاً، فكأنه يشترط في الوصف لا الحال الاشتقاق ، وفي الفرق نظر" (٢).

وقد ذهب النحاة إلى تأويل الصفات الجامدة بالمشتق ؛ لأن العرب تصف بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق ، فقالوا : رجل تميميّ وبصريّ ، فهذا ليس بمشتق ؛ لأنه لم يؤخذ من فعل كما أُخذ "ضارب" من "ضرب" ، وإنما هو متأول بـ "منسوب" و "معزو" ، ومثله : "ذو " بمعنى : صاحب ، وأسماء الأجناس إذا كانت معرفة باللام التابعة لأسماء الإشارة نحو : مررت بهذا الرجل ، فـ "الرجل" صفة ؛ لأنه تابع يدل على معنى في هذا ، فإن في "هذا" إبهاماً إنما يتعين بالرجل ، ومنها : اسم الإشارة إذا أُجْرِيَ صفةً على العلم ، نحو : زيدٌ هذا ، فـ "هذا" صفة لزيد ، ومعناه : زيد المشار إليه ، ومنها : المصدر ، نحو : رجل عدلٌ وصومٌ وفطرٌ؛ لأنه تأكيد في ثبوت ذلك الوصف له حتى كأنه صار نفس ذلك الوصف (٣).

– وخالف ابن الحاجب ما اشترطه النحاة في النعت ، وذهب إلى أنه لا يشترط

---

(١) الكتاب ٤٣٤/١ .

(٢) شرح الرضي ٢٨٩/٢ .

(٣) ينظر :شرح المفصل لابن يعيش٤٨/٣ ، ٤٩ ، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٢٩١/١ .

الاشتقاق ، فكل ما دل على معنى في المنعوت فهو نعت سواء كان مشتقاً أو غير مشتق ، يقول : ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل : تميميّ ، وذي مالٍ ، أو خصوصاً مثل : "مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ" ، ومررت بهذا الرجل ، و "بزيدٍ هذا" (١).

وقفة :

قول ابن إياز : "وفائدة الخلاف أنَّه يتحمل الضمير على قولنا" ، فيه دلالة على أنه يعدُّ نفسه من البصريين .

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن قول جمهور النحاة : إنه يشترط في النعت أن يكون مشتقاً ، أو في حكمه ، هو الأرجح ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسمٌ دال على ذات باعتبار معنى فيها إلا المشتق ، كما ذكر ابن إياز ، والله أعلم .

(١) الكافية ١٢٩ .

وصف الضمير [١]

ذهب ابن إياز –رحمه الله تعالى– إلى أن المضمر لا يوصف ؛ لأنه إن كان متكلماً، أو مخاطباً ، فقد استغنى عن الصفة بحضوره ، وإن كان غائباً فلا بد له من ظاهر يرجع إليه ، فوصف الظاهر يغني عن وصفه.

ونصَّ على أن الكسائي أجاز وصف هذا المضمر، نحو: مررتُ بهِ المسكينِ ؛ وذلك لأنه قد يحصل فيه لبسٌ عند تقدم أسماءٍ ظاهرةٍ يصحُّ عَوْدُهُ إلى كل منها ، وقد يكون ضمير نكرة ، ونص على أن هذا مستقصى في مسائل الخلاف[٢] .

وذهب ابن إياز إلى أنه لا يوصف بالضمير[٣]؛ لأن من شرط الوصف الاشتقاق، والمضمر بعيد من الاشتقاق [٤]، معللاً ذلك بقوله : "ألا ترى أن البصريين أنكروا تعلق الظرف والجار والمجرور به ، نحو : "مروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو بعمروٍ قبيحٌ"، فـ"هو" ضمير المرور ، و "بعمرٍو" لا يجوز أن يكون متعلقاً بالضمير ، وقد أجاز الكوفيون

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١١/٢ ، ٨٧ ، ٨٨ ، والمقتضب ٢٨١/٤ ، ٢٨٤ ، والتبصرة والتذكرة ١٧١/١ ، ١٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤٥/١ ، وشرح الرضي ٣١٠/٢ ، والبسيط ٣٢٠/١ ، والصفوة الصفية ١٧١/١ ، والارتشاف ١٩٣١/٤ ، والمساعد ٤١٩/٢ .

(٢) ينظر : المحصول : ٢/ ٨٦٤، ويراجع قول الكسائي في : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣ ، وشرح الرضي ٣١٠/٢ ، والارتشاف ١٩٣١/٤ .

(٣) ذكر ابن مالك أن العلماء أجمعوا على أنه لا ينعت به ، قال في شرح التسهيل ٣٢١/٣ : "ولا ينعت مضمر الحاضر ، ولا ينعت به بإجماع ، وكذا مضمر الغائب عند غير الكسائي" .

(٤) ينظر : المحصول ٨٦٥/٢ .

تعلق ذلك به [١] ، نقله القَصَبَانيُّ [٢] في حواشي الإيضاح"[٣][٤].

ونبَّـه إلى أن مـن يـشترط في الوصـف الاشـتقاق لا يجيـز الوصـف بالـضمير ؛ لأن الوصف لا بد له من دلالة على معنى في الموصوف ، أو في شـيء مـن سـببه ، والمـضمر هو الأول بعينه [٥].

تعقيب :

يرى البصريون [٦] أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به ، يقول سيبويه :

"واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمر حين تُرَى أنَّ المحدَّثَ قد عرف من تعني" [٧].

وقال في موضع آخر :

"وأما قوله – عز وجل – : ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [٨]فإن "الحقَّ" لا يكون صـفة

---

(١) أجاز الكوفيون تعلق الظرف والجار والمجرور بضمير المصدر، ومنعه البصريون ، وذهب الرماني والفارسي إلى جـواز إعمالـه في المجـرور ، ينظـر: الارتـشاف ٢٢٥٧/٥، وتفـسير البحـر المحـيط ٤٥/٦ ، وتوضـيح المقاصد ٨٤٢/٢ ، والمساعد ٢٢٦/٢ .

(٢) الفضل بن محمد بن علي أبو القاسم القَصَبَانِيّ النحويّ البـصريّ ، (ت ٤٤٤هـ) ، لـه عـدة مـصنفات ، منها : حواشي الإيضاح ، والأمالي ، وغيرها . ينظـر ترجمتـه في : البلغـة ١٧٠ ، ١٧١ ، وبغيـة الوعـاة ٢٣٨/٢ .

(٣) لم أقف عليه ، ولا أعلم له وجوداً حتى الآن .

(٤) المحصول ٨٦٥/٢ .

(٥) المرجع السابق.

(٦) ينظر : الكتاب ١١/٢ ، والمقتـضب ٢٨١/٤ ، ٢٨٤ ، والإيـضاح في شـرح المفـصل ٤٤٦/١ ، وشـرح الرضي ٣١٠/٢ ، والبسيط ٣٢٠/١ ، ٣٢١ .

(٧) الكتاب ١١/٢ .

(٨) سورة فاطر ، الآية : ٣١ .

لـ "هو" من قبل أن "هو" اسم مضمر ، والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً ؛ لأنه قد استغنى عن الصفة"[١].

– ومما علّل به النحاة أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً ؛ لأن المضمر يقع موقعاً مخالفاً لوضع الظاهر ، والمضمر إنما يذكر حينما يعلم على من يعود ، ويكون معه ما يفسره ، والظاهر إنما وُضِع ؛ لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به [٢].

وأما منع الوصف بالضمير، فلعدم دلالته على المعنى الذي هو مقصود الوصف، قال سيبويه : "وليست صفة ؛ لأن الصفة تحلية نحو: الطويل، أو قرابة نحو : أخيك ، وصاحبك ، وما أشبه ذلك" [٣].

– أو" لعدم الاشتقاق فيه ، وإما لأنه لا يفهم منه معنى زائد على الذات ؛ لأن المضمر وضع للدلالة على الذات ، و لم يوضع للدلالة عل المعنى الحاصل للذات، وإما لشبهه بالحرف ، ولذلك بني كما أن الحرف لا يوصف ولا يوصف به فكذلك المضمر"[٤].

واعترض الرضي على تعليل النحاة لمنع الوصف بالضمير ، لعدم دلالته على المعنى الذي هو مقصود الوصف ، يقول :

"وقول بعضهم : لم يقع صفة ؛ لأنه لا يدل على معنى ، فيه نظر إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره، فلو رجع إلى دال على معنى كاسم الفاعل، واسم المفعول،

(١) الكتاب ٨٧/٢ ، ٨٨ .
(٢) ينظر : البسيط ٣٢١/١ .
(٣) الكتاب ١١/٢ .
(٤) الصفوة الصفية ٧١٥/١ .

والصفة المشبهة ، لدل أيضاً عليه ، كقولك : زيدٌ كريم وأنت هو" [١].

وأجاز الكسائي وصف الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم[٢]،واستدل بالسماع ، وذلك نحو قوله تعالى :﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦﴾ ﴾[٣]، وقولهم : صلى الله عليه وسلم الرؤوفُ الرحيمُ ، ونحو قولك : مررت به المسكينِ ، وعمرو غضب عليه الظالمُ المجرمُ[٤].

وحمل الجمهور ما استدل به الكسائي على البدل [٥].

وذهب ابن مالك إلى أن رأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم ، وذكر أن حمله على البدل فيه تكلف [٦].

والذي يظهر للباحث أن مذهب البصريين أرجح ، فالمضمر لا يوصف ؛ لأنه إن كان متكلماً أو مخاطباً فقد استغنى عن الصفة بحضوره ، وإن كان غائباً فلا بد له من ظاهر يرجع إليه ، فوصف الظاهر يغني عن وصفه ، ولا يوصف أيضاً بالضمير؛ لأنه يشترط في الوصف الاشتقاق، والمضمر بعيد منه،كما ذكر ابن إياز ، والله أعلم.

---

(١) شرح الرضي ٢/٣١٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٦ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١ ، وشرح الرضي ٢/٣١٠ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ١/٧٥١ ، والمساعد ٢/٤٢٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢/٣١٠ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٢١ .

العطف على معمولي عاملين [١]

هذه المسألة من المسائل التي نصَّ ابن إياز على أنه ذكرها في المسائل الخلافية[٢]، وذهب إلى أنك إذا قلت : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمروٌ ، وجب رفع (قاعد) ، وذلك أنَّ (قاعداً) لا يخلو جره من أحد وجهين :

أحدهما :أن يكون معطوفاً على (قائمٍ) ، و (عمروٌ) مرتفع به ، فيكون خبراً لـ (ما) ؛ لأنه معطوف على خبرها ، ومعلومٌ أنه لا يجوز : ما زيدٌ بقائمٍ عمروٌ ؛ لأنك إنما تخبر عن الشيء بفعله ، أو بفعل من هو سبقه .

وثانيهما :أن يكون (قاعِدٌ) معطوفاً على (قائمٍ) المجرور بالباء ، و(عمروٌ) معطوف على (زيدٍ) المرفوع بـ (ما) ، والعاطف الواو ، وقد تقرر امتناع عطف معمولين لعاملين بحرف واحد عند الجمهور ، خلافاً للفراء المجوِّز ذلك مطلقاً ، والأعلم الشَّنْتَمرِيِّ[٣]، وابن الحاجبِ، المجوزين له عند تقدم المجرور ، وقد ذكرت هذا في المسائل الخلافية"[٤].

ونصبه أيضاً ، فإذا قلت : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً عمروٌ ، فإن عطفت (قاعداً) على (قائمٍ) ، و (عمروٌ) مرتفع به ، امتنع لامتناع : ما زيدٌ قائماً عمروٌ ، وإن عطفت

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٦٦/١ ، والمقتضب ١٩٥/٤ ، والكامل ٣٧٥/١ ، ١٠٠٢/٢ ، والأصول ٦٩/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٩٠ ، وشرح الرضي ٣٤٧/٢ والارتشاف ٢٠١٥/٤ ، والمساعد ٤٧١/٢ ، والهمع ٢٧٠/٥ .

(٢) ينظر : المحصول ٦٥٢/٢ ، ٦٥٣ .

(٣) يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجاج النحوي الأندلسي ، ت (٤٧٦هـ) ، له عدة مصنفات ، منها شرح أبيات الكتاب ، والنكت على كتاب سيبويه ، والمخترع ، وتفسير الستة من أشعار العرب ، وغيرها .ينظر ترجمته في : البلغة ٢٤٦ ، وبغية الوعاة ٣٤٤/٢ .

(٤) المحصول ٦٥٢/٢، ٦٥٣ .

(قاعداً) على (قائمٍ) ، و (عمروٌ) على (زيدٍ) لم يجز ذلك ؛ لأن (ما) لا تعمل مع تقدم خبرها ، ويجوز على ضعف إن حملته على اللغة القليلة [١].

تعقيب :

وقد استدل من أجاز العطف على معمولي عاملين [٢] بأشياء منها:

– قول الأعور الشني :

هــوِّن عَلَيْــكَ فَــإنَّ الأُمُــورَ بِكَــفِّ الإِلَــهِ مَقَادِيْرُهَــا
فَلَــيْسَ بآتِيْــكَ منْهِيُّهَــا ولا قَاصِــرٍ عَنْــكَ مَأْمُوْرُهَــا[٣]

حيث عطف "قاصرٍ" على "آتيك" ، وعطف "مأمُورُها" على "منهِيُّهَا" فصار فيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين .

– وقول أبي دؤاد الإيادي :

أَكُــلَّ امْــرِىءٍ تَحْــسَبِينَ إمْــرَءاً ونــارٍ تَوَقَّــدُ باللّيــل نَــارَا[٤]

فخفض "نار" بالعطف على "امرىء" المخفوض بـ (كل) ، ونصب "نار" عطفاً على الخبر "تحسبين" ، وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن الأخفش [٥]. .

---

(١) المحصول ٦٥٣/٢ .

(٢) نسب الجواز إلى الفرّاء والأخفش، ينظر:شرح الرضي ٢/ ٣٤٤، ٣٤٧ ، والارتشاف ٢٠١٥/٤ .

(٣) البيتان في : الكتاب ٦٤/١ ، والمقتضب ١٩٦/٤ ، ٢٠٠ ، والمسائل البصريات ٨٥٧/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، والهمع ١٨٨/٤ ، والخزانة ١٤٨/١٠ .

(٤) البيت في : الكتاب ٦٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٣ ، والمساعد ٤٧١/٢ ، والخزانة ٥٩٢/٩ ، ٤٨١/١٠ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٣ .

– وقول العرب : ما كُلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً [١].

والتقدير : ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً ، فعطف "بيضاء" على "سوداء" ، وعطف "شحمة" على "تمرة" .

وقد ردّ المانعون ما استدل به المجوزون ؛ بأنه لم يسمع من كلام العرب العطف على معمولي عاملين ، قال ابن السراج :

"فالعطف على عاملين خطأ في القياس ، غير مسموع من العرب ... ولو كان للذي أجاز العطف على عاملين أيُّ شاهد عليه بلفظ غير مكرر، نحو : إن في الدار زيداً والمسجد عمراً ، وعمرو غير زيد ، لكان ذلك له شاهداً ، على أنه إن حكي مثله حال و لم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه" [٢].

– وأما الأبيات السابقة فقد قدروا محذوفاً مماثلاً للمذكور المتقدم ، يقول سيبويه :

"وتقول : ما كل سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ، وإن شئت نصبت "شحمة"، وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء ، قال الشاعر أبو دواد :

أكُلَّ امرِيءٍ تَحسَبِيْن امْرَءاً ونارٍ توقَّدُ باللّيلِ نَارَا

فاستغنيت عن تثنية كل؛ لذكره إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب" [٣].

وقال ابن مالك : "وبيّنت أن الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف

(١) ينظر : مجمع الأمثال ٢/٢٨١، والأصول ٢/٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٧.
(٢) الأصول ٢/٧٥ .
(٣) الكتاب ١/٦٥ ، ٦٦ .

بحرف محذوف مماثل لما تقدم ، وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين ، فإنه مختلف فيه ، والأكثر على منعه ، وموافقة الأكثر أولى" (١).

وقفة :

– نصَّ ابن يعيش –رحمه الله – على مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة وذلك بعد أن أورد قول العرب : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، حيث قال : "وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين ، وهو رأي الكوفيين؛ وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء ، والعامل فيها : وما كل ، وقوله : شحمة،منصوب عطفاً على خبر ما" (٢).

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه جمهور النحويين هو الأقرب للصواب؛ لأن العطف على عاملين خطأ في القياس ، غير مسموع من العرب ، كما ذكر ابن السرَّاج، والله أعلم .

(١) شرح التسهيل ٣٧٨/٣ .

(٢) شرح المفصل ٢٧/٣ .

هاء "هَنَاه" [١] .

ذهب ابن إياز إلى أن الهاء في "هناه" أبدلت من الواو في قولهم : يا هَنَاهُ [٢]، والأصل : "هناوُ" على وزن "فِعَال" من : هنوك ، فأبدلت الواو هاءً [٣].

وختم المسألة بقوله : "وقد شرحت هذا في المسائل الخلافية" [٤].

تعقيب :

"يا هناه" بالكسر والضم ، يقال للمنادى غير المصرح باسمه [٥].

وقد اختلف فيها العلماء على عدة مذاهب :

المذهب الأول :

أن الهاء في "يا هناه" هي هاء السكت ، وزيدت للوقف [٦].

وهو مذهب الفراء [٧]، واختاره ابن مالك [٨].

---

(١) تنظر المسألة في : سر صناعة الإعراب ٥٦٠/٢ ، والنكت للأعلم ٥٤٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ١٠٥،وشرح التسهيل لابن مالك٤٠٧/٣ ، والمساعد ٥٢٤/٢، والخزانة ٢٧٥/٧ .

(٢) ينظر : المحصول ١٠٥٢/٢ .

(٣) ينظر : شرح التعريف ٨٧ .

(٤) المرجعان السابقان .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٧/٣ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢ .

(٧) ينظر : المساعد ٥٢٤/٢ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٨/٣ .

واستدل أصحاب هذا المذهب بأنه يجوز كسر هاء السكت كما هو في غيرها، كقول عروة بن حزام الضبي :

يا ربّ يا ربّاهُ إيَّاكَ أَسَـــــلْ

عفْراءَ يا ربَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأجَـلْ[١]

بكسر الهاء في "ربّاه" وضمها [٢].

المذهب الثاني :

أن هاء "هناه" بدل من الواو، والأَّصل:"هناو"،وهو مذهب أكثر البصريين [٣]؛ لأنها لو كانت زائدة لسكنت ، و لم تثبت في الوصل [٤].

المذهب الثالث :

أن الهاء أصلية ، وليست ببدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في لغة هاءً، وفي أخرى واواً ، نحو : سَنَةٍ وعِضَةٍ [٥].

وهو مذهب أبي زيد الأنصاري [٦].

---

(١) الرجز في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٩ ، واللسان (ها) ، والخزانة ٢٧٠/٧ ، ٤٥٨/١١.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٨/٣ .

(٣) ينظر : المساعد ٥٢٤/٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/٢، وأبو زيد الأنصاري هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي ، توفي سنة ٢١٥هـ ، له عدة مؤلفات ، منها : النوادر ، والهمز ، والمطر ، وغيرها .
ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣٧٨/٢ ، وغاية النهاية ٢٧٧/١ .

المذهب الرابع :

أن اصل "هناه" : هنا و "فِعال" من : هنوك ، فأبدلت الواو هاءً [١].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح ؛ لأن الهاء لو كانت زائدة لسكنت ، و لم تثبت في الوصل ، فهي ثابتة وصلاً ، والله أعلم .

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢ .

تصغير الترخيم[١].

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أن معنى تصغير الترخيم في الاسم أن تحذف جميع زوائده ؛ وذلك لأنهم استثقلوا الجمع بين زوائده، وعلم التصغير، وتَغْيِيرِهِ، فخففوه بحذفها[٢].

ونصَّ على أن البصريين يعممونه في الأعلام وغيرها، ولا يخالفون في أن الغالب عليه العلم، وقد جاء عنهم: عرف حُمَيْقٌ جَمَلَهُ[٣].

و"رُوَيْدٌ" وهو تصغير "إرْوَاد".

ونص على أن الفراء[٤] ذهب إلى اختصاصه بالعلم، كما كان الترخيم في النداء كذلك، فتقول في: "حَارِثٍ"، و"أَسْوَدَ" علمين: "حُرَيثٌ"، و "سُوَيْدٌ"، وفيهما غير علمين: "حُوَيْرِثٌ" و "أُسَيِّدٌ".

وأشار إلى أن هذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافية[٥].

تعقيب:

احتج الكوفيون[٦] بما يأتي:

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٤٧٦/٣، والأصول ٦٠/٣، ٦١، والتخمير ٤٢٣/٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١٢١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٨٣/١ ، والارتشاف ٤٠٠/١، وتوضيح المقاصد ١٤٣٧/٣، والمقاصد الشافية ٣٩٣/٧، والهمع ١٥٢/٦.

(٢) ينظر: المحصول ٩٦٩/٢.

(٣) مثل يضرب لمن يأنس بغيره ثم يجتريء عليه، ينظر: جمهرة الأمثال ٥٠/٢، ومجمع الأمثال ١٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥، وشرح الشافية ٢٨٣/١.

(٤) ينظر قول الفراء في : الارتشاف ٤٠٠/١، والمقاصد الشافية ٣٩٣/٧، والهمع ١٥٢/٦.

(٥) ينظر المحصول ٩٦٩/٢، وقواعد المطارحة ٤١٧.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ١٤٣٧/٣، والمساعد ٥٣٠/٣.

- أن الترخيم في التصغير كالترخيم في النداء[١].

- وأن حذف بعضه ؛ لشهرة ما بقي من العلم، وغير العلم لم ينل الشهرة فامتنع الحذف منه[٢].

وقد ردّ المانعون ما استدل به البصريون من قول العرب السابق: عرف حميقٌ جمله، بأنه لا حجه فيه ؛ لاحتمال أن يكون تصغير "حَمِق"[٣].

وقفة:

من حجة الفراء أن يقول: هذا مثل فلا يقاس عليه[٤].

وزعم سيبويه عن الخليل أنه جائز في كل اسم مزيد[٥]، يقول : "اعلم أن كل شيءٍ زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف ؛ لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فُعَيْلٍ، وذلك قولك في حارثٍ حُرَيْثٌ، وفي أسود: سُوَيدٌ، وفي غِلاَب: غُلَيْبَةٌ، وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضَفَنْدَدٍ: ضُفَيْدٌ،...وكذلك كل شيءٍ كان أصله الثلاثة"[٦].

وقد ردّه الشاطبي بأن ذلك إن كان قياساً من الخليل على ما ورد في الأعلام فضعيف، ويبعدُ أن يكون ذلك قياساً منهم مع كثرة محافظتهم على الوقوف مع السماع، بل لا بد لهم في هذا من سماع مما لم يحفظه الفراء[٧].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٣/١.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١٤٣٧/٣.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٩٤/٧.
(٥) المرجع السابق.
(٦) الكتاب ٤٧٦/٣.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣٩٤/٧.

ويتراءى لي أن المسموع –وإن كان قليلاً– حجة، إذا كان مما يقبله القياس، فالأولى ألا يحمل على فساده، وعلى هذا فقول البصريين أرجح، والله أعلم .

اللام الداخلة على المستغاث [١]

قال ابن إياز –رحمه الله تعالى– : "فإن عطفت على المستغاث به ، فلا يخلو : إمَّا أن تعيد ياءً ، أَوْ لا ، فالأول تُفْتَحُ معه اللام ؛ لوجود حرف النداء ، كقولك : يا لَزَيْد ويالخَالِدٍ لِعَمْرٍو ، والثاني تكِسر معه كقولك : يا لَزَيْدٍ ولِخَالِدٍ لِعَمْرٍو" [٢].

ويبدو أن هذا مذهب البصريين والجمهور.

ثم قال –رحمه الله – : " وللفراء هنا خلاف ذكرته في المسائل الخلافية " [٣]، وهذا الأخير هو مذهب الكوفيين ، ونسبه إلى شيخهم أبو زكريا الفراء كما هي عادته.

تعقيب :

ذكر النحاة خلافاً في اللام الداخلة على المستغاث ، فزعم الكوفيون أن هذه اللام بقية اسم وهو "آل"، وأن الأصل في يالَزيْد : يا آلَ زيدٍ، و"زيد" مخفوض بالإضافة [٤]، وحذفت همزة "آل" للتخفيف وإحدى الألفين ؛ لالتقاء الساكنين [٥].

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، واختلفوا في هذه اللام : فقيل زائدة فلا تتعلق

---

(١) تنظر المسألة في : شرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٣ ، والمساعد ٥٣٠/٢، وتوضيح المقاصد ١١١٣/٣ ، والجنى الداني ١٠٤ ، والارتشاف ٢٢١٣/٤ ، ومغني اللبيب ٢٨٨ ، والهمع ٧١/٣ ، والخزانة ٦/٢ ، ٧ .

(٢) المحصول ٦٦٩/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٣ ، وتوضيح المقاصد ١١١٣/٣ ، والجنى الداني ١٠٤، والارتشاف ٢٢١٣/٤ .

(٥) مغني اللبيب ٢٨٩ .

بشيء ؛ بدليل صحة إسقاطها [١]، وعليه ابن خروف [٢]، واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف [٣].

وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به على هذا قولان :

أحدهما:أنها تتعلق بالفعل المحذوف ، وهو مذهب سيبويه ، وا ختاره ابن عصفور[٤].

والثاني :أنها تتعلق بحرف النداء ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وهو مذهب ابن جني[٥].

قال ابن هشام : "وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا ، فقال ابن جني : متعلقة بحرف النداء ؛ لما فيه من معنى الفعل ، ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل في الحال" [٦].

وذهب السيوطي إلى أنها ليست زائدة ، حيث قال : "والأصح ليست بزائدة"[٧].

(١) مغني اللبيب ٢٨٨ .
(٢) ينظر :توضيح المقاصد ١١١٣/٣ ، ومغني اللبيب ٢٨٨، والهمع ٧٢/٣ .
(٣) ينظر : الهمع ٧٢/٣ .
(٤) ينظر : توضيح المقاصد ١١١٣/٣ ، والجنى الداني ١٠٤ ، ومغني اللبيب ٢٨٩، والهمع ٧٢/٣ .
(٥) ينظر : مغني اللبيب ٢٨٨ ، والهمع ٧٢/٣ .
(٦) مغني اللبيب ٢٨٨.
(٧) الهمع ٧٢/٣ .

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم ، بقول زهير بن مسعود الظبي :

فَخَيْـرٌ نَـحْنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِـنْكُم إذا الـدَّاعِي الْمُثَـوِّبُ قَـالَ يَـا لا[١]

وردَّه ابن مالك بقوله: "وزعم الكوفيون أن أصل : يا لفلان : يا آل فلان ، ولذلك جاز أن يوقف عليها ، كقول الشاعر :

فَخَيْـرٌ نَـحْنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِـنْكُم إذا الـدَّاعِي الْمُثَـوِّبُ قَـالَ يَـا لا

ولا حجة في هذا البيت؛لاحتمال أن يكون الأصل : يا قوم لا فرار ، أو لا تفروا، ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع على الكسر في العطف دون إعادة "يا" ، ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها في العطف موجب ، وأيضاً لو كانت بعض آل لم تدخل على ما لا تدخل عليه آل ، نحو : يا لَله ، ويا لَلناس ، ويا لَهؤلاء " [٢].

وقفة :

نسب رأي الكوفيين إلى الفرّاء ، وقد ردَّ أبو حيان نسبة ذلك للفرّاء ، يقول : "وحكى الفرّاء أن من الناس من زعم أن اللام في "يا لَزيد" وأشباهه ليست لام جر ، بل هي بقية من (آل) فظاهر حكايته أنه ليس مذهب الكوفيين ، وأنه لا يقول بذلك؛ لأنه من رؤوس الكوفيين" [٣].

ومثله قال المرادي :

"وفي نسبته للفراء نظر ؛ لأن الفراء حكى أن من الناس من زعم أنها بقية من

---

(١) البيت في : النوادر في اللغة لأبي زيد ١٨٥ ، والخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢ ، ٢٢٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٣ ، والمساعد ٥٣٠/٢ ، والخزانة ٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٤١٢/٣ .

(٣) الارتشاف ٢٢١٤/٤ .

(آل) فظاهر حكايته أنه ليس مذهباً له " [١].

والذي يظهر أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأرجح؛ وما ذهب إليه الكوفيون ضعيف ، ويدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة "يا" ، ولو كانت بعض "آل" لم يكن لكسرها في العطف موجب ، ولأنه يقال ذلك فيما لا آل فيه ، نحو : يا لله ، كما ذكر ابن مالك ، والله أعلم .

(١) توضيح المقاصد ١١١٣/٣ .

حكم الكاف في "رُوَيْدَكَ" (١)

ذكر ابن إياز –رحمه الله– أن الأسماء التي سميت بها الأفعال تنقسم إلى متعدية وغير متعدية ، فالمتعدية نحو : رُوَيْدَ ، وهو تصغير "إِرْوَاد" ، كـ " إِكْرَامٍ " تصغير الترخيم ، وذكر أنه ليس بحجة على الفراء القائل باختصاص ذلك بالإعلام ؛ لأنه جعله تصغير " رُوْدٍ"(٢)، قال (٣):

تكادُ لاتَلثمُ البطحاءُ وطـــأتهُ كأنَّهُ ثَـمِلٌ يَمْشِي على رُوْدِ

ونص على أنه يستعمل مبنياً ، ومعناه " أمهل " ، وذكر أن سيبويه(٤) أنشد(٥):

رُوَيْدَ عَليًّا جُدَّ مَا تَدْيُ أُمِّهِـــمْ إلينا ولكنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَاينُ

كما ذكر أنه يستعمل معرباً على ثلاثة أوجه :

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٢٤٤/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٣ ، ٢١٠ ، ٢٧٧ ، والأصول ١٤٣/١ ، والمقتصد ٥٧١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤ ، وشرح الرضي ٩٠/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٨٦/١ ، والصفوة الصفية ١٦٢/٢ ، والمقاصد الشافية ٥٠٥/٥ .

(٢) ينظر :المحصول ٧٥٦/٢ .

(٣) نسب للهذلي في أساس البلاغة ٣٩٤/١ ، وللجموح الظَّفري في لسان العرب (رود) ، وتاج العروس (رأد) ، وهو بلا نسبة في حروف المعاني ٩ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس الموصلي ٢/ ١٠١٦، والصفوة الصفية ١٦١/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٤٣/١.

(٥) هو للمعطل الهذلي في معجم مااستعجم ٧٣٨/٣ ، وهو للهذلي في الكتاب ٢٤٣/١ ، والحجة للفارسي ١٩٦/١ ، والنكت للأعلم ٣٣٣/١ ، والمقاصد الشافية ٥٠٦/٥، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٧٨ ، والمقتصد ٥٧٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس الموصلي ١٠١٦/٢ ، والصفوة الصفية ١٦٢/٢ .

– مصدر ، وفي التنزيل: ﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [١].

– وحال ، كقولك : " ساروا رويدا" ، أي : مرودين

– وصفة ، كقولك : " ضعه وضعاً رويداً " [٢].

ثم ختم بقوله : "وقد بينت حكم الكاف في (رويدك) في مسائل الخلاف" [٣].

تعقيب :

ذهب جمهور النحاة إلى أن الكاف لا محل لها من الإعراب [٤]، ونقل عن الفراء أنها اسم في موضع رفع ؛لكونه في مكان الفاعل ، وذهب الكسائي إلى أنها في محل نصب [٥].

وذهب سيبويه إلى أنها حرف مجرد من معنى الاسمية للخطاب، كالكاف في (ذلك) و(أولئك) ، و(النَّجَاءَكَ) [٦].

وقدْ أيدّ ذلك المبرد حيث ذهب إلى أنها زيدت للمخاطبة ، وليست باسم ، فهي بمنزلة قولك : النَّجاءك يا فتى ، وقولك : أَبْصِرْك زيداً ، فالكاف زائدة للمخاطبة، ولولا ذلك لكان النَّجَاءَكَ محالاً ؛ لأنك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام، ولو كانت في "رويدك" علامة للفاعلين لكان خطأً إذا قلت : رُوَيْدَكُم ؛ لأن علامة الفاعلين

(١) سورة الطارق ، الآية :١٧.

(٢) ينظر :المحصول ٧٥٦/٢ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر : الكتاب ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، والمقتضب ٢٠٩/٣ ، ٢١٠ ، و الأصول ١٤٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤ ، وشرح الرضي ٩٠/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٨٦/١.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٩٠/٣.

(٦) ينظر : الكتاب ٢٤٤/١ .

الواو ، كقولك : أرودوا[١] .

فـ "رويدك" حرف زيد؛ لتبيين المخاطب ، فإن كان المخاطب مذكراً فتحتها، وإن كان مؤنثاً كسرتها وتثنيها وتجمعها ، فتقول : رُوَيْدَكَ زيداً ، ورُوَيْدَكِ يا هند، ورُوَيْدَكُمَا يا زيدان ، ورُوَيْدَكُم يا زيدون ، ولا تكون إلا اسماً ؛ لأن "رُوَيْد" لا يتعدى إلا إلى واحد ، ولو كانت الكاف اسماً لجاز أن تقول : رُوَيْدَ زيداً عمراً، فتنصب به مفعولين ، والأمر خلاف ذلك [٢].

– وقد ردَّ الرضي ما ذهب إليه الفرّاء حيث قال :

"وقال الفرّاء الكاف في جميعها [٣]، مرفوع لكونه في مكان الفاعل ؛ وليس بشيء؛ لأنا نعرف أن الكاف في : عَلَيْكَ وإلَيْكَ ودُوْنَكَ ، هو الذي كان قبل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل ، وقد كان مجروراً ؛ بَلَى ، يمكن دعوى ذلك في نحو : حيَّهلك، وهاك؛ لأن الكاف لم تثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل، مع أن وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل ، وينبغي له أن يقول إن في نحو : رُوَيْدَ ، وها ، مجردين عن الكاف ، ضميراً مستتراً كما في : اضْرِب ، ولا يقول بحذف الكاف ؛ لأن الفاعل لا يحذف" [٤].

كما ضَعَّف الرضي قول الكسائي ، حيث قال :

"وقال الكسائي : الكاف في الجميع منصوب ، وهو أضعف ؛ لأن المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً ، نحو : رُوَيْدَكَ زيداً وعَلَيْكَ زيداً" [٥].

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٠ ، والصفوة الصفية ٢/١٦٢ .

(٣) عليك ، وإليك ، ودونك .

(٤) شرح الرضي ٣/٩٠ .

(٥) المرجع السابق .

والذي يظهر للباحث بعد عرض الأدلة أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح؛ "لأنها لو كانت في موضع رفع بأنها فاعل لم يجز حذفها ، وأنت قد تقول : رويد زيداً، فتحذفها وتجعل في "رويد" ضميراً مرفوعاً في النية يجوز أن يؤكد وأن يعطف عليه بحسب ما يجوز في ضمائر الفاعلين نحو قولك : رُوَيْدَكُم أنتم وزيدٌ ، ورُوَيْدَكُم أجمعون ، كما تقول : قم أنت وعبدُالله ، وقوموا أجمعون ، فلما ساغ فيها ذلك دلَّ على أن الكاف ليست فاعلة ؛ ولا تكون في موضع نصب ؛ لأن رُوَيْدَ اسم "أَرْوَدَ" و"أَرْوَدَ" لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، فلو كانت الكاف في محل نصب لكنت إذا قلت :ُروَيْدَكَ زيداً، معدياً له إلى مفعولين ، أحدهما مضمر وهو "الكاف" ، والآخر ظاهر وهو "زيد" ، ولو جاز ذلك لجاز : رويد زيداً خالداً ، ولا نعلم أحداً قاله ، ولو كانت منصوبة أيضاً لجاز أن نقول : رُوَيْدَكَ نَفْسَكَ ، إذا أردت تأكيد الكاف ، وكذلك لو كانت مجرورة لجاز أن نقول : رُوَيْدَكَ نَفْسَكَ ، على أنه تأكيد ، ولا يسمع مثل ذلك" [1]، والله أعلم.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٠ .

"هَلُمَّ" بين التركيب والبساطة (١)

ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– أن "هَلُمَّ" مُرَكبة ، واختلف النحويون في ذلك: فقال البصريون مركبة من "ها" التي للتنبيه، و "لُمَّ" (٢)،وحذفت ألفها لوجوه :

أحدها : أنَّ اللام في "لُمَّ" ، أصلها السكون، كقولك : الُمْ ، وهي لغة أهل الحجاز ، فحذفت الألف اعتباراً لذلك .

وثانيها : أنَّ ذلك حذف للاستطالة والتركيب .

وثالثها : أنّه من تغايير التركيب (٣).

وذهب ابن إياز إلى أن الوجه الأول حسن ، حيث قال : " وأما (هلم) فهي مركبة ، واختلف النحويون في ذلك : فقال البصريون : تركيبها من (ها) التي للتنبيه، و (لُمَّ) ، وحذفت ألفها لوجوه : أحدها : أن اللام في (لُمَّ) ، أصلها السكون ، كقولك : (الُمْ) ، وهي لغة أهل الحجاز ، فحذفت الألف اعتباراً لذلك ، وهو عندي حسن ، ألا ترى إلى قول أبي علي الفارسيِّ : إن الهاء في : "لَمْ أُبَلِهْ" هاءُ سكت، مع قوله : إن اللام ساكنة ، وإن كسرتها لالتقاء الساكنين ، هي والهاء (٤)،

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٥٢٩/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والخصائص ٣٥/٣ ، والمفصل ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٩١/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٩٨/١ ، وشرح الرضي ١٠٠/٣ ، والمساعد ٦٤٥/٢ ، والهمع ١٢٦/٥ .

(٢) من قولهم : لم اللهُ شعْثه ، ينظر : شرح الرضي ١٠٠/٣ ، والارتشاف ٢٣٠٤/٥ .

(٣) ينظر : المحصول ٧٥٧/٢ ، ٧٥٨ .

(٤) قال أبو علي في التكملة ١٩٢ : "ومما حُرِّك لالتقاء الساكنين بالكسر في كلمة قولُهم : "لَمْ أُبَلِهْ" ، الأصل : "أُبَالي ، فحذف الياء للجزم ، فصار "بَالِ" فلما كُثر في الكلام لم يُعْتَدَّ بذلك المحذوف الذي هو الياء ، فحذفت الحركة للجزم ، فالتقت اللام من "أُبَالْ" ساكنة ، مع الألف فلما التقى ساكنان ، حذفت الألف ، وأُلْحق الهاءُ للوقف ، كما تُلحق في "أزْمِهْ" ، فحرَك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين ، =

وما سوّغَ ذلك له مع أن هاء السكت لا تلحق صحيحاً ساكناً إلا لأن أصل اللام التحريك ، فالكسرة إذن غير الكسرة الأصلية ، بل هي لالتقاء الساكنين ؛ ولذا لم تُردَّ اللام المحذوفة ، كما لم ترد في : رَمَتِ المرْأَةُ" [١].

كما نصَّ ابن إياز على أن الفرّاء ذهب إلى أنها مركبة من "هَلْ" ، و "أُمَّ" [٢].

وختم المسألة بقوله : "وقد أجبت عن ردِّ الفارسي عليه [٣] في المسائل الخلافية[٤].

تعقيب :

يرى ابن الحاجب أن "هلم" بسيطة ، لا تركيب فيها ، والذي حمل النحاة على الحكم بالتركيب أنهم رأوا العرب قد حكمت التركيب بمثله [٥].

ونقل أبو حيان أنّ بعض النحاة ذهب إلى أنها ليست مركبة ، وبيّن أنه لا بأس بهذا القول ؛ لأنه هو الأصل إلا أن يقوم دليل على التركيب ، وحيث لا دليل قائم عليه فالأولى الحكم عليه بالأصل الذي هو البساطة [٦].

ونقل بعضهم الإجماع على تركيبها [٧]، وقد حكى أبو حيان عن بعض معاصريه

=

هي والهاء التي أُلحقت للوقف ، فلم يرُدَّ الألف التي كان حَذَفها لالتقاء الساكنين ؛ لأن الهاء التي للوقف لا تلزم ، ألا تراها تسقط في الدَّرْجِ ، كما لم تُردَّ الألف في : رَمَتِ المَرْأَةُ" .

(١) ينظر : المحصول ٧٥٨/٢ .

(٢) المرجع السابق ، ويراجع : معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ .

(٣) ينظر : رد الفارسي على الفرَّاء في الشيرازيات ١٨٣/١ .

(٤) المحصول ٧٥٧/٢ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٨/١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢٣٠٥/٥ .

(٧) المرجع السابق ٢٣٠٥/٥ ، والمساعد ٦٤٥/٢ ، والهمع ١٢٦/٥ .

أن تركيبها إجماع ، حيث قال : " وذكر بعض من عاصرنا أن تركيبها إجماع ، وذكر في البسيط [١] أن منهم من قال : ليست مركبة، وهو قول لا بأس به، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب " [٢].

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح ، ومما يؤيد هؤلاء ما حكاه أبو حيان وابن عقيل من أنهم نطقوا بالأصل فقالوا: هَا لُمَّ ، ثم حذفت ألف "ها" تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

قال أبو حيان : "وذكر في البسيط : "أنهم نطقوا بالأصل على ما ادعاه البصريون فقالوا : ها لُمَّ" [٣].

وقال ابن عقيل : "ويدل للبصريين قولهم : ها لُمَّ ، ذكره في البسيط" [٤] ، والله أعلم .

(١) البسيط لابن العِلْج .
(٢) الارتشاف ٥/٢٣٠٥ .
(٣) المرجع السابق ٥/٢٣٠٥ .
(٤) المساعد ٢/٦٤٥ .

منع الصرف في :سكران" وأشباهه [١]

هـذه المسألة من المسائـل التي نص ابن إياز على أنها ستأتي في المسائل الخلافية[٢]، وقد نصَّ فيها على مذهب البصريين والكوفيين ، وذكر أن العلة المانعة من الصرف هي المشابهة لما فيه ألف التأنيـث عنـد البـصريين ، وأمـا الكوفيـون فـإن العلـة عنـدهم هـي الوصف والألف والنون[٣] .

وبيَّن الوصف الذي يؤثِّر فيه الألف والنون منْع الصرف من خـلال ذكـر خـلاف النحاة في ذلك : فقال بعضهم : هو (فَعْلان) الذي مؤنثه على (فَعْلى) ، نحو : سَكْران وسَكْرى ، وغَضْبَان وغَضْبَى ، وعَطْشَان وعَطْشَى[٤].

وقال بعضهم : هو ما لم يكن مؤنثـه علـى (فَعْلانـة) [٥]، فبالإجمـاع لا ينـصرف، وبالإجماع ينصرف إن كان مؤنثه على (فعلانة) نحو : نَدْمَان ونَدْمَانَة [٦].

ثم ذكر ما لا مؤنث له البتة كـ "رحمان" ، وهذا مختلـف في صـرفه ، "فمـن جعـل

---

(١) تنظـر المـسألة في : الكتـاب ٢١٥/٣ ، والمقتـضب ٣٣٥/٣ ، والأصـول ٨٥/٢ ، والبـديع ٢٦٩/٢ ، واللباب ٥٠٢/٢ ، وشرح المفصل لابـن يعـيش ٦٦/١ ، وشـرح الكافيـة الـشافية ١٤٣٨/٢ ، وشـرح كافية ابـن الحاجـب للقـواس الموصـلي ١٣١/١، والارتـشاف ٨٥٦/٢ ، وتوضـيح المقاصـد ١١٩١/٣ ، والمقاصد الشافية ٥٨٧/٥، والهمع ٩٥/١ .

(٢) قال في المحصول ١/ ١١٨ : "وذكر تمسكهم يأتي في المسائل الخلافية" ، وقوله يـدل علـى أن الكتـاب لم يتم .

(٣) المرجع السابق ١١٧/١ ، ١١٨ .

(٤) ذهب إلى هذا القول سيبويه والمبرد ، ينظر : الكتاب ٢٠٥/٣ ، والمقتضب ٣٣٥/٣.

(٥) ذهب إلى هذا القول ابن السراج ، وتبعه ابن مالك ، ينظـر : الأصـول ٨٥/٢ ، وشـرح الكافيـة الـشافية ١٤٤٠/٣ .

(٦) ينظر : المحصول ١١٨/١ .

الشرط كون مؤنثه على (فَعْلى) صرفه ؛ لأنه ليس مؤنثه (رَحْمى) ، ومن جعله انتفاء (فَعْلانة) منع صرفه ؛ لعدم (رَحْمانة) " [١].

وذكر أنك لو سميت رجلاً بـ (سكران) ونحوه لم ينصرف ؛ للتعريف والألف والنون الزائدتين ، وكذا إن نكرته لم ينصرف أيضاً ؛ لأنه قبل التسمية غير منصرف ، وهذا رأي البصريين[٢].

كما نصَّ على أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه لا ينصرف ؛ للوصف والألف والنون[٣] .

تعقيب :

ذهب الكوفيون إلى أن " سكران " لاينصرف ؛ للوصف والألف والنون ، وهو باطل ؛ لتحققهما في ندمان وعريان [٤].

وقد احتج القائلون بأن منع "فَعْلان" من الصرف أن مؤنثه "فَعْلى"بما يلي :

– شبه الألف والنون بالألف والهمزة في باب (حَمْرَاء) ، والشبه بينهما من أوجه، وهي أنهما في الموضعين زيادتان زيدتا معاً ، والأولى منهما ألف ، وقبلها ثلاثة أحرف، فهما في كل منهما أخيرتان ، كما أن تاء التأنيث لا تلحق "غَضْبان" كما لا تدخل على "حَمْراء" ، وبناء المؤنث مخالف لبناء المذكر ، كما في أَحْمَر وحَمْرَاء ، فلما قوى الشبه بين (فعْلان ، فَعْلى) وبين (فُعْلى ، أفْعَلُ) هذه القوة جرى مجراه في الامتناع مطلقاً [٥].

---

(١) المحصول ١١٨/١، ١١٩ .

(٢) المرجع السابق ١١٩/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ١٣٢/١ .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية ٥٨٧/٥ ، ٥٨٨ ، وتوضيح المقاصد ١١٩٢/٣ .

وهذا ظاهر تعليل سيبويه ، حيث قال :

"هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو: عَطْشَان ، وسَكْرَان ، وعَجْلَان ، وأشباهها ؛ وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف "حَمْرَاء" ؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكَّر ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن "حَمْراء" لم تؤنث على بناء المذكر ، ولمؤنث "سَكْرَان" بناء على حدة كما كان لمذكر "حَمْرَاء" بناء على حدة ، فلمَّا ضارع "فَعْلَاء" هذه المضارعة،وأشبهها فيما ذكرت لك أُجري مجراها" (١).

وعلى هذا لم يمنع الصرف لزيادة الألف والنون لذاتها ؛ وإنما لشبهها بزيادتي حَمْرَاء (٢) في عدة وجوه سبق ذكرها .

– واحتج من اشترط ألا يكون مؤنثه على "فَعْلَانة" بما يلي :

أنه إن لم يكن لـ "فَعْلان" "فَعْلى" وجوداً ، فإن له "فَعْلى" تقديراً؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان "فَعْلى" أولى به من "فَعْلَانة" ؛ لأن باب "سَكْرَان" أوسع من باب "نَدْمَان"، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أَكْمَر (٣) ، وآدُر (٤) مع أنه لا مؤنث له (٥).

(١) الكتاب ٣/٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ٣/١١٩٢ .

(٣) الأكمر : الرجل العظيم الكمرة ، وهي رأس الذكر ، ينظر : تاج العروس (كمر) .

(٤) هو كبير الخصيتين ، ينظر : لسان العرب (أدر) .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/١٤٤٠ ، وتوضيح المقاصد ٣/١١٩١ .

سُبْحَانَ" بين الصرف والممنوع من الصرف [١]

ذهب ابن إياز–رحمه الله- إلى أن " سُبْحَانَ " مصدر لا يتصرف،ونقل عن سيبويه[٢]معنى كونها لا تتصرف ، أي : أنها لا تكون إلا مصادر ، ولا تقع فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مضافاً إليها .

وذكر أن " سُبْحَانَ " علم للتسبيح ، ينتصب كما ينتصب مُسَمَّاه ، ثم اسْتُعْمِل مكان : "تسبيحاً" ، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومعناه : براءَةَ الله من السَّوْءِ .

ولا ينصرف ؛ للعلمية والألف والنون الزائدتين ، وقد يصرف للضرورة ، وإذا نُكِّر جازت إضافته وتعريفُهُ باللام [٣].

ونبَّه إلى أنَّ أبا العباس ثعلباً نقل عن الفراء أنه قال : "سُبْحَانَ" في قول الأعشى:

أَقُــوْلُ لَمَّــا جــاءني فَخْــرُهُ سُــبْحَانَ مِــنْ عَلْقَمَــةَ الفَــاخِرِ[٤]

إنَّه يريد الإضافة ؛ ولأجل ذلك فتح نونها ، وإنَّ قولَ البصريين : إنَّه غير

---

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣٢٢/١ ، ومجالس ثعلب ٢١٦/١، والخصائص ١٩٧/٢، ١٩٨ ، والنكت للأعلم ٣٧٢/١ ، ٣٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٩/٢،وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١ ، ١٢٠ ، وشرح الرضي ٢٤٧/٣ ، والبسيط ٢٨٦/١ ، والارتشاف ١٣٦٦/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٢٢/١ .

(٣) ينظر : المحصول ٥٤٦/١ .

(٤) ينظر : ديوان الأعشى ١٩٣ ، والكتاب ٣٢٤/١، والخصائص ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، ٣٢/٣ ، والنكت للأعلم ٣٧٣/١ ، والبسيط ٢٨٦/١ ، والمقاصد الشافية ٣٩١/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٢ .

مصروف خطأٌ ؛ لإنشادهم ذلك مصروفاً [١] في قول الشاعر [٢] :

سُــبْحَانَهُ ثَــمَّ سُــبْحَاناً يَعُــودُ لَــهُ وقَبْلَنَــا سَــبَّحَ الجُــوْدِيُّ والجُمُــدُ

ثم ختم ابن إياز بقوله: "وما كان مضافاً ، وأُسْقِط المضاف إليه منه لا يكون نكـرة[٣]، والكلامُ معه مشروح في المسائل الخلافية" [٤].

(١) ينظر : المحصول ٥٤٦/١ ، ٥٤٧ .

(٢) نُسِب لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣٢٦/١ ، والنكت للأعلم ٣٧٣/١ ، ولسان العرب (سبح) و (حمد) ، وتاج العروس (سبح) ، و (حمد) ، (جود) .
ولزيد بن عمرو بن نفيل في مجاز القرآن ٢٩٠/١ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢١٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١ ، ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٩/٢ ، ونتائج التحصيل ٧٩٣/٢ .

(٣) قال ثعلب في مجالسه ٢١٦/١ : " وقوله: (سبحانه) مختلف في تأويله ؛ لأن تأويله الإضافة عند الفراء ، و هو تنزيه وضع موضع المصدر ، في الأصل سبحت تسبيحاً وسبحاناً ، فإذا أسقطت الكاف فتح ، وأنشد :
..... سبحان من علقمة الفاخر
قال الفراء : طلب الكاف ففتح . وقال أهل البصرة : لم يجزه ، وهذا باطل ؛ لأنهم قد أنشدوا: فسبحاناً فسبحاناً ....
بالنصب ، فيجوز فلا يكون نكرة ، وما أضيف فأسقط فلا يكون نكرة " .

(٤) المحصول ٥٤٨/١ .

سحر[١].

هذه المسألة من المسائل التي نص ابن إياز على أنه شرحها في"المسائل الخلافية"[٢]، وذكر أن "سحر" لا يتصرف ولا ينصرف، إذا أردت به يوماً بعينه، تقول: جئتُكَ اليومَ سحرَ، فهذا لا ينصرف ؛ لأنه معرفة معدول عن الألف واللام، كأنهم عدلوا (سَحَرَ) عن (السَّحَرَ)، ووجه تعريفه أن المراد به سحر يومٍ بعينه[٣].

وأخذ على تعليل النحاة لامتناع صرف (سحر) ، حيث قال :

" تقول : جئتك اليومَ سحرَ ، فهذا لا ينصرف ؛ لأنك أخرجته عن موضوعه ؛ إذ أصله أن تريد كل سحرَ ، ولا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام ، وفيه عندي نظر؛ لأن العلم المحلى بالألف واللام إمَّا أن يكون صفة في الأصل،كالعباس والحارث، أو مصدراً كالفضل، وسحرٌ ليس واحداً منها"[٤].

وعرض لأقوال النحاة في هذه المسألة، حيث نص على أن ابن الشجري[٥] يرى

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ٢٨٣/٣، والمقتضب ٣٣٣/٤، ٣٥٣، ٣٥٦، والأصول ف ٨٨/٢، ومختار تذكرة الفارسي٢٠٢، ٢٠٣ ، والمقتصد ٦٣٥/١، وأمالي ابن الشجري ٥٧٧/٢، والغرة في شرح اللمع٢٩٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٢، والمقاصد الشافية ٦٦٥/٥، والهمع ٨٧/١، ٩٢، ٩٣.

(٢) قال في المحصول ٤٣٥/١: : "وفي هذه المسألة كلام يقال في المسائل الخلافية إن شاء الله"، وقال في قواعد المطارحة ١٦٣: "وقد شرحت هذا في المسائل الخلافية".

(٣) ينظر: المحصول ٤٣٤/١، وقواعد المطارحة: ١٦٣.

(٤) قواعد المطارحة: ١٦٣، وقال ابن الخباز في كتابه "النهاية في شرح الكفاية" ١٢٩ : "وفي هذا اعتسافٌ شديدٌ، وتكلفٌ بالغٌ ؛ وذلك لا يمنع الصرفَ إلا التعريفُ العلميُّ، فالألف واللام المراد إن كانت لا تفيد تعريفاً فهي زائدة، ولا معنى لإرادة الزائد".

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٧٨/٢.

أن منع الصرف في (سحر) ؛ لأنه عدل من غير جهة العدل، فأُلزم النصب على الظرف، وذلك أن العْدل هو أن تعْدل صيغة إلى صيغة أخرى مخالفة لها في الوزن، كعدلهم (عُمُرَ) عن (عَامِرٍ)، و(حَذَامِ) عن (حَاذِمَة) [١].

ونص على أن ابن جني قال [٢]: إنما جاز ذلك؛ لأن لام التعريف لما اتصلت به، واشتدَّ اتصالها بما تعرِّفه جرت مجرى جزء منه، زائدٍ على حروف (سَحَر)، فأشبهت همزة (أحمر)، وتاء (تَخْطِفُ)، فكأنك لما عدلت (السحَرَ) باللام إلى (سَحَرَ)، إنما عدلت واحداً من هذه الأمثلة إلى مثال (فُعَل)[٣].

وذهب إلى أن الجيِّد من أقوال النحاة قول ثعلب، حيث قال:

"فالجيد إذاً قول ثعلب[٤]: مُنِعَ من الصرف ؛ للتعريف والتأنيث المعنويِّ، وهو أنه عنى به قطعةً من الليل، فمجْراه إذاً مُجْرى "قَدَمْ" إذا سُمِّى به مؤنث"[٥].

تعقيب:

ذهب ابن الطراوة[٦]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٧]، إلى أن (سحر) مبني على

---

(١) ينظر: المحصول ١/ ٤٣٥.

(٢) الذي ذكره ابن جني في "سحر"في كتابه التنبيه في شرح الحماسة ٥٠٣: "فأما سحر فمعدول عما تعرف باللام".

(٣) ينظر: المحصول ١/٤٣٥.

(٤) سبق المبرد ثعلب بهذا الرأي،ينظر : المقتضب ٣٣٣/٤، ٣٥٣، ٣٥٦.

(٥) قواعد المطارحة: ١٦٣.

(٦) ينظر : الهمع ٩٢/١ ، وابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبدالله السّبائيّ ، توفي ٥٢٨هـ ، له عدة مؤلفات ، منها : الإفصاح على الإيضاح ، والترشيح ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، وغيرها ، ينظر : إشارة التعيين ١٣٥ ، والبلغة ١٠٨ ، وبغية الوعاة ٥٨٢/٢ .

(٧) ينظر : الهمع ٩٢/١ ، وصدر الأفاضل : القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل الخوارزمي ، توفي ٦١٧ هـ ، له عدة مؤلفات ، منها : التخمير في شرح المفصل ، وترشيح العلل في شرح جمل الجرجاني ، ينظر: ترجمته في البلغة ١٤١ ، وبغية الوعاة ٢٥٢/٢ .

الفتح؛ لتضمنه معنى حرف التعريف .

وقد رده ابن مالك بقوله: "زعم صدر الأفاضل أن (سحر) المشار إليه مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنى حرف التعريف، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه:

أحدها: أن ما ادعاه ممكن، وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ؛ لأن الممنوع من الصرف باقٍ على الإعراب، بخلاف ما ادعاه ؛ لأنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: أنه لو كان مبيناً لكان غير الفتحة به أولى ؛ لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلاَّ يُتَوهَّم الإعرابُ، كما اجْتُنبت في (قَبْل) و(بَعْد) والمنادى المبني.

الثالث: أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله: **على حين عاتبت المَشِيْبَ على الصِّبا**[(١)] ... ؛ لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً"[(٢)].

وذهب أبو حيان إلى أن هذا الرد ليس بشيء ؛ لأن (سحر) تدخله الحركات كلها إذا لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء ؛ لأن الكسر يكون لالتقاء الساكنين، وقد انتفى، ففتح تخفيفاً، ومناسبة لحركة ما قبله.[(٣)]

وبعد عرض الأدلة يتبين لي أن ما ذهب إليه ابن إياز هو القول الراجح، وهو ما نقله عن الإمام ثعلب، أن منع (سحر) من الصرف ؛ للتعريف والتأنيث المعنوي، والله أعلم.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:
وقُلْتُ أَلَمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ
ينظر: ديوان النابغة ٣٢، والكتاب ٣٣٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٧، والكامل ٢٤٠/١، والأصول ١/ ٢٧٦، والإنصاف ٢٣٦/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٢، ١٤٨٠.

(٣) ينظر: الهمع ٩٢/١.

هل تاء التأنيث هي الأصل والهاء بدلٌ منها ؟[١]

ذهب ابن إياز –رحمه الله تعالى– إلى أن التاء هي الأصل، والهاء بدل منها في الوقف ؛ بدليل أن ما ثبت في الوصل يكون الأصل؛ لجري الأشياء فيه على أصولها، والوقف تتغير فيه عن ذلك، وذلك أن فيه الثقل والتضعيف والإبدال ، وغير ذلك ممّا إذا وصلت أَزَلْتَهُ، ويقويه أن من العرب من يقف بالتاء، ولا يبدلُها هاءً[٢]، ومنه قول أبي النجم العجلي :

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وبعدِ مَا وبعدمَتْ

صارتْ نفوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أمَتْ[٣]

ونصّ على أن الكوفيين يذهبون إلى أن الهاء هي الأصل، والتاء بدل منها[٤].

وختم المسألة بقوله: "وقد أشبعت الكلام على هذه المسألة في المسائل الخلافية التي أخلَّ بها ابن الأنباري في إنصافه"[٥].

---

(١) تنظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، وتوجيه اللمع ٤١٣، وشرح الرضي ٣٢٢/٣، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٤٣١/٢، وشرح ألفيته١٢٣٩/٢، و الجنى الداني ٥٨، وتوضيح المقاصد ١٣٥٣/٣، ومغني اللبيب ٤٥٥، والصفوة الصفية ٤٣٠/٢.

(٢) ينظر: المحصول ١٠٧/١، ١٠٦٢/٢، وشرح التعريف ٨١، ٨٢.

(٣) ينظر: ديوان أبي النجم العجلي ٧٦، و مجالس ثعلب ٢٧٠/١، والخصائص ٣٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، وشرح الشافية ٢٨٩/٢، ٢٩٠.

(٤) ينظر: المحصول ١٠٧/١، ٩٥٢/٢، ١٠٦٢، وشرح التعريف ٨٣.

(٥) المحصول ١/ ١٠٧. ونص على أنها مستدركة على الإنصاف في المحصول ٩٥٢/٢، ١٠٦٣، وشرح التعريف ٨٣.

تعقيب:

رجَّح ابن يعيش –رحمه الله– رأي البصريين ، واستدل على ذلك بأن الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير، بدليل قولهم في الوقف: هذا بكرُ، ومررت ببكر، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف، وإذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك من قال في الوقف: هذا خالد، فضاعف فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفف الدال، على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول: هذا طلحت، وعليك السلام والرحمت، وكذلك إذا علمنا أن علم التأنيث في الوصل تاء، وفي الوقف هاء، نحو: قائمة، دلّ على أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل، وأن التاء هي الأصل(١).

وبعد عرض الأدلة يظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون هو القول الراجح، كما علل ابن يعيش –رحمه الله تعالى– ويقويه أن من العرب من يقف بالتاء ولا يبدلها هاءً، كما ذكر ابن إياز –رحمه الله تعالى– ، والله أعلم.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، ٩٠.

الخاتمة

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :

فيطيب لي في ختام هذه الرحلة العلمية أن أسجل أهم النتائج التي وقفت عليها :

ـ احتلت كتب ابن إياز قيمة علمية من خلال الآراء التي ضمنها ابن إياز كتبه ، حيث نقل لنا آراء علماء لم يظهر لهم كتاب نحوي مطبوع كا لقصباني ، والعبدي ، وغيرهما ، وعليه يحمد في حفظه شيئاً كثيراً من التراث الإسلامي.

ـ تحرر ابن إياز من ربقة التقليد ، فظهرت شخصيته المتميزة بوضوح من خلال عرضه، ومناقشته لآراء النحاة ، وإخضاع التراث للنقد والتمحيص ، فلم يتبع إحدى المدرستين بالكلية ، وإنما يتبع الدليل الأقوى ، والحجة الواضحة .

ـ ابن إياز أبو تعاليل ، فلا يكاد نجد حكماً إلا وقد أخذ نصيباً من تعليلاته ، فجاءت أحكامه معللة .

ـ كثرة استشهاده بالقرآن الكريم ، وكلام العرب .

ـ جاء أغلب استشهاده بالحديث الشريف للاحتجاج اللغوي .

ـ يعد ابن إياز عالماً متمكناً ، لكنه لم يحظ بالشهرة ؛ وربما كان لتأخر طباعة كتبه أثر في ذلك .

ـ إكثاره من النقول عن ابن الخشاب وابن الشجري وابن يعيش ، وغيرهم .

ـ هناك كتب نحوية ضمنها أصحابها نصوصاً لابن إياز كالسيوطي ، وغيره .

ـ اختصاره بعض المسائل .

ـ اعتمد ابن إياز في كتبه على جملة من المصادر كالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب .

ـ اتضحت النفحة البصرية عند ابن إياز في كثير من المسائل ، واستخدامه مصطلحاتهم، وأخذه بآرائهم في أغلب مسائله ، وقد يرجح رأي الكوفيين ولكن بقلة.

هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة ، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

أهم المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** . لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ) ـ تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
- **أخبار النحويين البصريين** . لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبدالمنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٤هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- **الأزهية في علم الحروف** . لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ط٢ ،١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أساس البلاغة** . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **أسرار البلاغة** . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ـ القاهرة .
- **أسرار العربية** . لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** . لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت٧٤٣هـ) ، تحقيق : عبدالمجيد دياب ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- **الأشباه والنظائر في النحو** . لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ،عالم الكتب – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
- **اشتقاق أسماء الله تعالى** . لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبدالحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** . لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق : حمزة عبد الله النشرتي ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٢م.
- **الأصول في النحو** . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ.
- **إعراب القراءات السبع وعللها** . لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م .
- **إعراب القرآن** . لأبي جعفر أحمد بن محمد إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق: د. زهير غازي زاهر، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ -

١٩٨٥م.

- **الأعلام** . لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين –بيروت ، ط٧ ، ١٩٨٦م .
- **الإغراب في جدل الإعراب**. لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دمشق ، ١٣٧٧هـ -١٩٥٧م.
- **الإغفال** . لأبي علي أحمد بن الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. عبدالله عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي – أبو ظبي ، ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي ، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م .
- **الاقتراح في علم أصول النحو** . لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ط١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦ م .
- **الإقليد في شرح المفصل** . لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت٧٠٠هـ) ، تحقيق : د. محمود الدراويش ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- **الإقناع في القراءات السبع** . لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري بن الباذش (ت٥٤٠هـ) ، تحقيق : د. عبد المجيد قطامش ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .
- **أمالي ابن الشجري** . لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ،ـ ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **أمالي الزجاجي** . لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ،

تحقيق: عبدالسلام هارون ، دار الجيل – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

- **الأمثال** . لأبي فيد مؤرج بن عمرو السدوسي (ت١٩٥هـ) ، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب ، دار النهضة العربية – بيروت ، ١٩٨٢م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** . للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** . لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية – صيدا ، ط١ ، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م .
- **الإيضاح العضدي** . لأبي علي الحسن بن أحمد عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- **إيضاح شواهد الإيضاح** . لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق٦هـ) ، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شرح المفصل** . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني – بغداد .
- **الإيضاح في علل النحو** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط٣، ١٣٩٩هـ

-١٩٧٩م .

- **البحر المحيط** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ، (ت٧٤٥هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ .
- **البديع في علم العربية** . لمجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، ود٠ صالح العايد، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى –مكة المكرمة ،ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** . للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د. علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** .لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق: محمد المصري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث – الكويت ، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
- **البيان في شرح اللمع لابن جني** . إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ) ، تحقيق : علاء الدين حموية ، دار عمار – عمان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي

سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **البيان والتبيين** . لأبي عثمان بن عمر بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٧ ،١٤١٨هـ .
- **تاج العروس من جواهر القاموس** . للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، مطبوعات وزارة الإعلام في الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** . لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق : د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م .
- **تاريخ علماء المستنصرية** . تأليف ناجي معروف ، مطبعة العاني – بغداد ، ط٢، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .
- **التبصرة والتذكرة** . لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ،١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- **التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب إلى العكبري**. تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة – بيروت .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ،

مكتبة العبيكان – الرياض ، ط١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

- **تحصيل عين الذهب** . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : د. حسن الملخ ، ود. سهى نعجة ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .
- **تذكرة الحفاظ** . لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **تذكرة النحاة** . لأبي حيان بن أثير محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** . لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- **التصريح بمضمون التوضيح** . لخالد بن عبد الله الأزهري ، دراسة وتحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط١ ، ١٩٩٧م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** . لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ) ، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن المفدى ، ط١ ، ١٩٨٣.

- **التعليقات والنوادر** . لأبي علي هارون بن زكريا الهجري (ت٣٠٠هـ) ، تحقيق : د. حمود عبد الأمير الحمادي ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٠م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢هـ -١٩٩١ م.
- **التعليقة في شرح المقرب** .لابن النحاس الحلبي بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت٦٩٨هـ)، تحقيق : د. خيري عبدالراضي عبداللطيف ، دار الزمان ـ المدينة المنورة ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
- **تفسير البحر المحيط** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – لبنان ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٣ م .
- **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب** . لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ .
- **التكملة** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ) ، تحقيق، د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : أ.د. حسن هنداوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م .
- **توجيه اللمع** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز

(ت٦٣٩هـ) ، تحقيق أ.د : فائز دياب ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م .

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي** . (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- **التوطئة** . لأبي علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت٦٥٤هـ) ، تحقيق : يوسف المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة .
- **التيسير في القراءات السبع** . لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) ، تحقيق : اوتو يرتزل ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **الثقات** . لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ) ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط١ ، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م .
- **الجمل في النحو** . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
- **جمهرة الأمثال** . لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ) ، دار الجيل بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني** . للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م .

- **الجيم**. لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين –مطبوعات مجمع اللغة العربية – القاهرة ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **حجة القراءات** . لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن نجلة (ت٤٠٣هـ) ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ط٥، ١٤١٨هـ -١٩٩٧ م.
- **الحجة للقراء السبعة** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ط١ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .
- **حروف المعاني** . لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
- **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة** . المنسوب لابن الفوطي (ت ٧٢٣هـ) ، تحقيق: بشار عواد معروف ، و د. عماد عبد السلام رؤوف ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٧هـ .
- **الحيوان**. لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، طبعة مصطفي البابي الحلبي بمصر ،ط٢ ، ١٣٨٦هـ -١٩٦٧م .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م .
- **الخصائص**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار ، طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ .

- **الخلاف بين النحويين** . د. السيد رزق الطويل ، مكتبة الفيصلية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** . لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) ، تحقيق : د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٦م.
- **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة**. للإمام حمزة بن الحسن الأصبهاني (ت٣٥١هـ) ، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المعارف – مصر .
- **ديوان أبي النجم العجلي** . صنعه وشرحه : علاء الدين أغا ، مطبوعات النادي الأدبي ـ الرياض ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **ديوان أعشى همدان وأخباره** . تحقيق : د. حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الأخطل** . صنعة السكري . تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الفكر المعاصر ـ بيروت ، ط٤ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **ديوان الأعشى الكبير** . شرح وتعليق : د. محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٧ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الأقيشر الأسدي** . صنعة : محمد علي دقة ، دار صادر ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- **ديوان الحماسة بشرح التبريزي** . دار القلم – بيروت .
- **ديوان الطفيل الغنوي** . تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ،

بيروت، ط١ ، ١٩٦٨م .

- **ديوان الفرزدق** . تحقيق : عبد الله إسماعيل الصاوي ، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ، ط١، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م .
- **ديوان الفضل بن عباس اللهبي** . تحقيق : مهدي عبد الحسين النجم ، دار المواهب ـ بيروت ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- **ديوان المخبل السعدي** . تحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .
- **ديوان النابغة الجعدي** . تحقيق : عبد العزيز رباح ، منشورات المكتب الإسلامي ـ دمشق ، ط١ ، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **ديوان النابغة الذبياني** . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة، ط٢ .
- **ديوان أمية بن أبي الصلت** . تحقيق : بهجة عبد الغفور الحديثي ، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٩٧٥م .
- **ديوان تأبط شراً** . تحقيق : علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- **ديوان توبة بن الحمير** . تحقيق : خليل إبراهيم العطية ، دار صادر ـ بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .
- **ديوان جرير** . بشرح محمد بن حبيب . تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ـ مصر .

- **ديوان حسان بن ثابت** . تحقيق : وليد عرفات ، دار صادر ـ بيروت ، ١٩٧٤م .
- **ديوان حميد بن ثور الهلالي** . صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.
- **ديوان ذي الرمة**. رواية الإمام أبي العباس ثعلب. تحقيق : د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **ديوان زهير بن أبي سلمى** . صنعة الأعلم الشنتمري ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .
- **ديوان طرفة بن العبد** . دار صادر ـ بيروت.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** . تحقيق : د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ـ بيروت، ١٩٨٥م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي** . تحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطبع ـ بغداد ، ١٩٦٥م .
- **ديوان عروة بن حزام العذري** . تحقيق : أنطوان القوال ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- **ديوان علقمة الفحل** . تحقيق : لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي ـ حلب ، ط١ ، ١٩٦٩م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط٢، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م .

- **ديوان عنترة** . تحقيق : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ـ بيروت .
- **ديوان كثير عزة** . تحقيق : د. إحسان عباس ، دار الثقافة ـ بيروت ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري** . تحقيق : د. زكريا عبد الرحمن صيام ، مطابع دار الشعب ـ القاهرة ، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **الذيل على طبقات الحنابلة** . للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م .
- **الروض المعطار في خبر الأقطار**. لمحمد بن عبد المنعم الحميري ، تحقيق : د . إحسان عباس ، مكتبة لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس** . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- **سر صناعة الإعراب**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ،ط٢، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
- **سنن ابن ماجه** . للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .
- **سنن الترمذي** . للإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) ، علق عليه الألباني، واعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف –

الرياض ، ط١ .

- **السنن الكبرى للبيهقي** . للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٣، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م .
- **الشاهد الشعري في النحو العربي** . تأليف : د. محمد باتل الحربي ، من إصدارات كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية ، الرياض ، ١٤٣١هـ .
- **شرح الملوكي في التصريف** . لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق : عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث – دمشق .
- **شرح أشعار الهذليين** . صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، ومراجعة محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ -١٩٦٥م .
- **شرح التسهيل** . لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م .
- **شرح التعريف بضروري التصريف** . لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز

البغدادي (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : د. هادي نهر ، و د. هلال ناجي المحامي ، دار الفكر ـ عمان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

- **شرح ألفية ابن مالك** . للأشموني (ت ٩٠٠هـ) ، تحقيق : حسن حامد ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨م .
- **شرح ألفية ابن معط** . لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي (٦٩٦هـ) ، تحقيق: د. علي بن موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شرح الكافية الشافية** . لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث .
- **شرح اللمع** . لابن برهان عبدالواحد بن علي العكبري (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق ، د. فائز فارس ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .
- **شرح اللمع** . لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم أبو عباة ، جامعة الإمام الرياض ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- **شرح المفصل** . لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية .
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير** . لصدر الأفاضل القاسم بن

الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** . لأبي علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت٦٥٤هـ) ، تحقيق : د٠ تركي بن سهو العتيبي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤م .
- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب** . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : جمال عبدالعاطي مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م .
- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك** . لأبي زيد عبدالرحمن المكودي (ت٨٠١هـ) ، تحقيق : د. فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .
- **شرح جمل الزجاجي** . لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ) ، تحقيق : د. سلوى محمد عرب ، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ١٤١٩هـ .
- **شرح جمل الزجاجي** . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .
- **شرح شافية ابن الحاجب** . لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- **شرح شواهد الإيضاح** . المنسوب إلى ابن بري أبي محمد عبدالله بن بري (ت٥٨٢هـ) ، تحقيق : د. عيد مصطفى درويش ، منشورات مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شرح كافية ابن الحاجب** . لابن القواس عبدالعزيز جمعة الموصلي (ت٦٩٦هـ) ، تحقيق: د. علي موسى الشوملي ، دار الكندي ، ودار الأمل ، إربد ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- **شرح كافية ابن الحاجب** . لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- **شرح كتاب سيبويه** . لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق : أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** . لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **صحيح ابن حبان**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** . لإبراهيم بن الحسين النيلي (من نحاة القرن السابع) : تحقيق : محسن بن سالم العميري ، معهد البحوث العلمية ،

جامعة أم القرى ، ١٤٢٠هـ .

- **ضرائر الشعر** . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلسي ، بيروت ، ط٢ ، ١٨٨٢م .
- **طبقات النحويين واللغويين** . لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
- **علل التثنية** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : د.صبيحي التميمي، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **علل النحو** . لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت٣٨١هـ) . تحقيق : د. محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- **العين**. للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) ، تحقيق :د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، مكتبة الهلال .
- **غاية النهاية في طبقات القراء** . لشمس الدين محمد بن محمد بن علي بن الجزري الدمشقي . (ت٨٣٣هـ) ، تحقيق براجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م .
- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : محمد حامد العبدلي ، دار الأنبار ـ بغداد .
- **الغرة في شرح اللمع** . لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ) ،

تحقيق : د. فريد عبدالعزيز الزامل ، مكتبة التدمرية – الرياض ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

- **غريب القرآن** . لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت٣٣٠هـ) ، تحقيق : محمد بن أديب عبد الواحد جمران ، دار قتيبة ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.
- **الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر** . لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٩هـ) ، تحقيق: د. ممدوح من خسارة ، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- **الفريدة في شرح القصيدة** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **الفسر في شرح شعر أبي الطيب المتنبي** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : د. رضا رجب ، دار الينابيع – دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**. لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (٤٧٨هـ) . تحقيق: د. إحسان عباس، ود. عبدالمجيد عابدين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **الفصول الخمسون** . ليحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي (ت ٦٢٨هـ) ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الإيمان ، القاهرة .
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** . لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي

(ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د. حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان ، ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠.

- **الفهرست** . لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوارق البغدادي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ) ، تحقيق : د. أيمن فؤاد سيد ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، لندن ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .
- **الفوائد الضيائية** . لعبد الرحمن بن أحمد الجامي . (ت٨٩٨هـ) ، تحقيق : د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **في أصول النحو** . سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- **القاموس المحيط** . لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ) ، مؤسسة الرسالة – بيروت .
- **قشر الفسر** . لأبي سهل محمد بن الحسن الزوزني العارض (٤٣٩هـ) ، تحقيق : د. رضا رجب ، دار الينابيع ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- **قواعد المطارحة** . لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق : د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، مكتبة العبيكان ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م .
- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح** . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد – الرياض، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **الكافية في النحو** . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

(ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. طارق نجم عبدالله ، دار الوفاء ، جدة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م.

- **الكامل** . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م .
- **الكتاب** . لأبي بشر عمر وبن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق :عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- **كتاب الكتاب** . لأبي محمد عبدالله بن دستويه بن المرزبان الفارسي (ت٣٤٧هـ)، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، و د. عبدالحسين الفتلي ، دار الجيل ، ط١ ، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** . لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**. لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق : د. غازي مختار طليمات ، و د. عبدالإله نبهان ، مطبوعات مركز جمعة الماجد لثقافة والتراث بدبي، دار الفكر – دمشق ، ط١، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م .
- **لسان العرب** . لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت .
- **لمع الأدلة** . لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري

(ت٥٧٧هـ)، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دمشق ، ١٣٧٧هـ -١٩٥٧ م .

- **اللمع في العربية** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ) تحقيق : د. كرنكو، دار الجيل – بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ -١٩٩١م .
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة** . لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت٤١٢هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبدالتواب، و د. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة – الكويت ، ١٩٨٢م.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** . لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية – بيرورت ، ١٩٩٥م .
- **مجالس العلماء** . لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، الكويت ، ١٩٨٤م .
- **مجالس ثعلب** . لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة .
- **مجلة كلية الآداب** ـ جامعة بغداد ، العدد (١٣) .
- **مجمع الأمثال** . لأبي الفضل أحمد بن أحمد النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة المحمدية ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** . لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .
- **المحصول في شرح الفصول** . لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : د. شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار ـ عمان ، ط ١ ، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م .
- **المحكم والمحيط الأعظم**. لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م.
- **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : حسين أحمد عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١٠م .
- **المدارس النحوية** . د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١١، ٢٠٠٨م.
- **المرتجل في شرح الجمل** . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ) ، تحقيق: علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** . لبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في

جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **المسائل الشيرازيات**. لأبي علي أحمد بن الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق : د. حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- **المسائل العسكرية** . لأبي علي أحمد بن الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م .
- **المسائل المنثورة** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق : د. شريف بن عبد الكريم النجار ، دار عمار ـ عمان ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح** . لأبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون (ت٥٤٢هـ) ، : د. محمد حمود الدعاجاني ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، ط١ ، ١٤٢٩ هـ .
- **المعارف** . لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق: د. ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨١م .
- **معاني القرآن** . لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ) ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن** . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) عالم الكتب –

بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

- **معاني القرآن الكريم** . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ -١٩٨٨م.
- **معجم البلدان** . لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ) ، دار صادر ـ بيروت ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **المعجم الكبير للطبراني**. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** . لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا ، عالم الكتب – بيروت ، ط٣، ١٤٠٣هـ .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** . لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط٦، دار الفكر ، دمشق، ١٩٨٥م .
- **المغني في النحو** . لأبي الخير تقي الدين منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ١٩٩٩م.
- **المفصل في صنعة الإعراب** . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. علي بو ملحم ،ط١ ، مكتبة الهلال – بيروت – ١٩٩٣م.
- **المفضليات** . للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت ١٧٨ هـ) ، تحقيق : أحمد

محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ، بيروت .

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** .للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق : مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** . لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م .
- **مقاييس اللغة** . لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق : عبدالسلام هارون، دار الجيل – بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح** . لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- **المقتصد في شرح التكملة** . لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق : د. أحمد الدويش ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨ هـ .
- **المقتضب** . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- **المقدمة الجزولية في النحو** . لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ) ، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد ، أم القرى للطبع والنشر ،

ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- **من تاريخ النحو**. لسعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح – الكويت، ١٩٧٨م.
- **المنصف** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، طبعة مصطفى الحلبي بمصر ، سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- **منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية** . لعبد الأمير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي ببيروت ، ودار التربية ببغداد ، ط١، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي** . ليوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤هـ) ، تحقيق : د. نبيل محمد عبدالعزيز ، مركز تحقيق التراث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨م.
- **الموجز في نشأة النحو** . د. محمد الشاطر أحمد محمد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الموضح في وجوه القراءات وعللها** .لأبي عبدالله نصر بن علي بن محمد بن أبي مريم الشيرازي النحوي (ت بعد ٥٦٥هـ) ، تحقيق : د. عمر حمدان الكبيسي ، منشورات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** . تأليف د. خديجة الحديثي ، دار الرشيد للنشر ـ العراق ، ١٩٨١م .
- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل** . للدلائي محمد بن محمد بن أبي بكر

المرابط، تحقيق : مصطفى الصادق العربي ، بدون دار نشر وتاريخ نشر .

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** . لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **النشر في القراءات العشر**. للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشافعي المشهور بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، صححه: علي محمد الضباع، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** . لأحمد بن محمد المقري التلمساني (١٠٤١هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ـ بيروت ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **النهاية في شرح الكفاية** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز . (ت٦٣٩هـ) ، تحقيق : عبدالله عمر الحاج إبراهيم (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ .
- **النوادر في اللغة** . لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ) ، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق – بيروت ، القاهرة ، ط١ – ١٤٠١هـ -١٩٨١م .

- **همع الهوامع**. لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، و د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **الوافي بالوفيات** . لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، و تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** . لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر – بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	٨
الباب الأول: **الخلاف النحوي تاريخه وملامح تناوله عند ابن إياز**	١٧
الفصل الأول : الخلاف نشأته وتطوره	١٨
المبحث الأول : أسباب الخلاف ، ودوافعه :	١٩
المبحث الثاني : تطوره ، واتساعه :	٢٣
المبحث الثالث : ظهور المدارس وخصائص كل مدرسة :	٢٣
المبحث الرابع : تاريخ التأليف في الخلاف النحوي ، وأشهر المؤلفات	٢٦
الفصل الثاني : أدلة النحو الإجمالية في مسائل الخلاف عند ابن إياز	٢٨
المبحث الأول : السماع	٢٩
المبحث الثاني : القياس	٤٠

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث : الإجماع	٤٢
المبحث الرابع : استصحاب الحال	٤٤
الفصل الثالث: تناول الخلاف والاتجاه النحوي عند ابن إياز	٤٦
المبحث الأول : منهجه في عرض المسائل	٤٧
المبحث الثاني: منهجه في القبول والرد ، واتخاذ الموقف .	٤٨
المبحث الثالث: موقفه من المدرستين	٤٩
المبحث الرابع : موافقته آخرين	٥٢
الباب الثاني : **مسائل الخلاف**	٥٤
ويشتمل ثلاثة فصول :	
الفصل الأول: مسائل مر ذكرها في الإنصاف	٥٥
"كلا" و "كلتا" مثنيان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط.	٥٦
جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث.	٦٠
ضمير الفصل	٦٣

الموضـــــــوع	الصفحة
الحروف التي وضع الاسم عليها في "ذا" و"الذي"	٦٦
رافع المبتدأ والخبر	٧٠
تقدم الخبر على المبتدأ	٧٣
تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.	٧٥
تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها	٧٨
اللام الأولى في (لعل) هل هي أصلية أم زائدة ؟	٨٢
رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة	٨٥
العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر.	٨٧
اسم (لا) المفرد النكرة ، معرب أو مبني ؟	٩١
التنازع في العمل	٩٤
عامل النصب في المفعول معه	١٠٢
تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام	١٠٥
هل تخرج "سِوَى" عن الظرفية ؟	١٠٧
تقديم التمييز على عامله	١٠٩

الموضـــــــوع	الصفحة
هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض؟	١١٢
أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر.	١١٥
أفعل في التعجب ، هل هي اسم أو فعل ؟	١١٩
التعجب من البياض والسواد	١٢٢
نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان ؟	١٢٥
توكيد النكرة المحدودة	١٢٨
زيادة الواو.	١٣٠
هل تأتي "أو" بمعنى الواو وبمعنى "بل"؟	١٣٢
هل يجوز العطف بـ (لكن) في الإيجاب ؟	١٣٤
العطف على الضمير المرفوع المتصل	١٣٦
العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض	١٤٠
القول في (اللَّهُمَّ)	١٤٦
نداء الاسم المحلى بأل	١٥٠
ترخيم الاسم الثلاثي	١٥٤

الموضـــــــوع	الصفحة
هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر ؟	١٥٨
الخلاف في ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر	١٥٩
العامل في الاسم الواقع بعد "لولا"	١٦١
فعل الأمر مبني أو معرب	١٦٤
صياغة اسم الفاعل من العدد المركب	١٦٩
(كم) مفردة أو مركبة	١٧٢
تقدم معمول اسم الفعل عليه	١٧٤
هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها؟	١٧٨
هل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها ؟	١٨٣
سين الاستقبال محذوفة من سَوْفَ ؟	١٨٧
(أي) الموصولة بين الإعراب والبناء	١٩٠
إضافة النَّيِّف إلى العشرة	١٩٢
هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟	١٩٥
هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره ؟	١٩٦

الموضـــــــوع	الصفحة
الفصل الثاني : مسائل لم ترد في الإنصاف :	١٩٨
زيادة "مَنْ".	١٩٨
"لكن" بين البساطة والتركيب	٢٠٠
اللام الواقعة في خبر "إنَّ"	٢٠٢
تكرار المستثنى	٢٠٥
الابتداء بالنكرة	٢٠٧
تثنية "وَحْدَ" وجمعها	٢٠٩
مجيء الحال معرفة	٢١١
تعريف التمييز وتنكيره	٢١٤
زيادة "مِنْ" في الإيجاب	٢١٧
ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع	٢٢٠
عمل اسم الفاعل في المضي	٢٢٢
الجملة التعجبية هل تقع خبراً؟	٢٢٥
إذا اجتمع وصفان للنكرة مفرد وجملة أيهما الأولى بالتقديم ؟	٢٢٧
"تيدك زيداً"	٢٢٩

الموضـــــــوع	الصفحة
تعريف الأعداد المفردة المضافة	٢٣١
تمييز "كم" الاستفهامية مفرد أو مجموع	٢٣٣
تثنية المقصور الثلاثي	٢٣٥
ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في جمع "موسى" وأمثاله	٢٣٨
معاني التصغير	٢٤٠
الفصل الثالث: المسائل المستدركة على الإنصاف	٢٤٢
هل الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ؟	٢٤٣
النون في المثنى	٢٤٦
حذف نون التثنية	٢٥٠
نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة	٢٥٢
ألف "أنا" بين الأصالة والزيادة	٢٥٥
إعراب ضمير الشأن	٢٥٩
تقدم خبر "كان" عليها	٢٦٢
الحال التي تسد الخبر هل يصح إعرابها خبراً لـ "كان" المقدرة	٢٦٥
تقديم خبر "ما" الحجازية عليها.	٢٦٨

الموضـــــــوع	الصفحة
"لا" النافية للوحدة المشبهة بـ "ليس"	٢٧١
عمل "لاتَ"	٢٧٣
المنصوب الثاني في باب "أعطى" و"كسا"	٢٧٦
تقديم الفاعل على الفعل	٢٧٨
نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول	٢٨١
النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ	٢٨٥
حاشا " بين الفعلية والحرفية	٢٨٨
"رُبَّهُ رجـــــلاً"	٢٩١
إضافة "حيث" إلى المفرد.	٢٩٤
المنصوب بالصفة المشبهة.	٢٩٦
مجيء فاعل نعم وبئس نكرة.	٢٩٨
اشتقاق النعت .	٣٠٢
وصف الضمير .	٣٠٥
العطف على معمولي عاملين .	٣٠٩
هاء "هَنَاه".	٣١٣
تصغير الترخيم.	٣١٦

الموضـــــــوع	الصفحة
اللام الداخلة على المستغاث .	٣١٩
حكم الكاف في "رُوَيْدَكَ".	٣٢٣
"هَلُمَّ" بين التركيب والبساطة .	٣٢٧
منع الصرف في "سكران" وأشباهه.	٣٣٠
سُبْحَانَ" بين الصرف والممنوع من الصرف .	٣٣٣
سحر.	٣٣٥
هل تاء التأنيث هي الأصل والهاء بدل منها ؟	٣٣٨
الخاتمة	٣٤٠
الفهارس	٣٤٢
فهرس القرآن الكريم	٣٤٣
فهرس الأحاديث الشريفة	٣٥٤
فهرس القوافي	٣٥٥
فهرس الأعلام	٣٦٣
فهرس أمثال العرب وأقوالهم وأمثلة النحويين	٣٦٤
أهم المصادر والمراجع	٣٦٨
فهرس الموضوعات	٣٩٨